جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: نقود ومالية دولية

من إعداد الطالبتان:

- أمينة حيمر
- ليندة قجور

إشراف الأستاذ:

عز الدين بوحبل

أمام اللجنة المناقسة السادة

أ. عبد السلام هلال	الرتبة	رئيسا
أ. عز الدين بوحبل	الرتبة	مشرفا ومقررا
أ. نورالدين بن شوفي	الرتبة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014– 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تـشـكـــرات

قـال تعالى : « لئـن شكرتم لأزيدنكم »

الحمـد لله الـذي أعاننـا والـذي إستعنـا بـه وعليـه توكلنـا

الحمـد لله الـذي يسـر سبيلنـا و أنـار دربنـا

وعرفانا بالجميل فإنه ليسرنا أن نرفع جزيل

شكرنا وامتناننا لكل من ساعدنا في إتمام هده المذكرة

من قريب أو من بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ

المشرف "بوحبل عز الدين". وإلى أعضاء اللجنة المناقشة .

إهداء

إلى نور القلوب وسيد الوجود محمد صلى الله عليه وسلم، إلى أعذب و أرق كلمة في الكون وهي أمي رمز العطاء والحب وإلى من أنار دربي و آمن بنجاحي أبي العزيز، إلى كل من كانوا سندا في حياتي إخوتي و أخواتي، إلى كل صديقاتي ورفيقات دربي

إلى كل من يحمله قلبي ولم يذكره قلمي.

ليندة

أهدي جهدي المتواضع إلى علة كياني و وجودي، إلى من أفنيا عمريهما في تربيتي وتعليمي أمي و أبي أطال الله في عمريهما وأدام بقاءهما، إلى جميع أفراد عائلتي وجميع صديقاتي ورفيقات دربي، وإلى كل متصفح لهذه المذكرة

أمينة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	38
02	تطور تدفقات التمويل الدولي العالمي خلال الفترة 2000-2012	39
03	تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر لعينة من دول ومناطق العالم (2002-2006)	41
04	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2007 -2009	43
05	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق اقتصاديات العالم خلال الفترة 2010-2013	44
06	يبين تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال (2000-2014)	90
07	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	91
08	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2013)	92
09	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (200-2013)	92
10	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2013)	95
11	مؤشرات البطالة في الجزائر خلال(2000-2014)	96
12	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2000-2013)	97
13	تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2014)	98
14	تطور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	99
15	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة(2002-2014)	100
16	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة (2000-2014)	101
17	توزيع استثمارات الاجنبية في الجزائر حسب القطاعات (2002-2014)	102
18	مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	106
19	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة(2005-2013)	107
20	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي	108

21	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة (2000-2013).	109
22	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2013)	110
23	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2005-2014)	111
24	أهم الدول المستوردة المتعاملة مع الجزائر خارج قطاع المحروقات	112
25	حصة قطاعات خارج المحروقات من صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	113
26	تطور حصة القطاعات خارج المحروقات من إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة(2000-2013)	114
27	تطور مستويات التشغيل والبطالة من 2006-2013.	116
28	تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (2000-2013)	119
29	توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب الفروع الفلاحية(2002-2012)	120
30	مخصصات القطاع الفلاحي من برنامج الإنعاش الاقتصادي	123
31	تطور عدد المشاريع في قطاع الصيد والموارد البحرية خلال الفترة 2002-2012	124
32	تطور أسطول الصيد البحري في الجزائر خلال (2010-2013)	125
33	الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة.	128
34	الإنتاج الصناعي لأهم المنتجات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر	130
35	حصة القطاع الصناعي من برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2005-2014)	131
36	الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر (كيلواط/ساعة) لكل ساعة لكل متر مربع في السنة%	134

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج	36
02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2009	43
03	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	62
04	مراحل عملية النمو الاقتصادي	69
05	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (20002014)	90
06	نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	95
07	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال 2000-2014	98
08	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر	99
09	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني.	100
10	عدد المشاريع حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2014	103
11	نسبة مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي (2000-2013)	107
12	نسبة مساهمة صادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات(2000-2013)	114
13	نسبة مساهمة إيرادات خارج المحروقات في إجمالي الإيرادات(2000-2013)	115
14	توزيع العمالة حسب القطاعات خارج المحروقات في الجزائر(2006-2013)	117
15	إنتاج مصايد الاسماك(2010-2013)	124
16	توزيع المشاريع حسب فروع الإنتاج الصناعي(2002-2012)	130

الفهرس

الفهرس

التشكر

الإهداء

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ .... د

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد..... 02

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات 03

- **المطلب الأول**: مفهوم الاستثمار الأجنبي..... 03
  - الفرع الأول: تعريف الاستثمار..... 03
  - الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي..... 03
  - الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي..... 04
- **المطلب الثاني**: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... 05
  - الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 05
  - الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 07
  - الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر..... 08
  - الفرع الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 09
- **المطلب الثالث:** الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر..... 10
- **المطلب الرابع**: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات. 11
  - الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات..... 11
  - الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات..... 12
  - الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر..... 12

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 14

➢ **المطلب الأول**: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	14
▪ الفرع الأول: تصنيف الاستثمار الأجنبي حسب الملكية.....	14
▪ الفرع الثاني: تصنيف الاستثمار الأجنبي من حيث الهدف.....	17
➢ **المطلب الثاني**: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	18
▪ الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.....	18
▪ الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة	19
➢ **المطلب الثالث**: مناخ الاستثمار، تعريفه، مكوناته، مؤشرات قيامه.....	20
▪ الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار.....	20
▪ الفرع الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.....	21
▪ الفرع الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.....	25
➢ **المطلب الرابع**: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	27
▪ الفرع الأول: من وجهة نظر الدولة المضيفة.....	27
▪ الفرع الثاني: من وجهة نظر الدولة المصدرة له.....	29
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	30
➢ **المطلب الأول:** النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.....	30
▪ الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.....	30
▪ الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية.....	31
➢ **المطلب الثاني:** نظرية عدم كمال السوق و الحماية	32
▪ الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق.....	32
▪ الفرع الثاني: نظرية الحماية.....	34
➢ **المطلب الثالث:** نظرية دورة حياة المنتج.....	34
➢ **المطلب الرابع:** نظرية الموقع والموقع المعدلة.....	37
▪ الفرع الأول: نظرية الموقع.....	37
▪ الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة.....	38
المبحث الرابع: الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي.....	39
➢ **المطلب الأول:** الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في دائرة التمويل الدولي....	39

- **المطلب الثاني:** اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(1970-2010)..... 40
  - الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر(1970-2006)..... 40
  - الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية..... 42
- **المطلب الثالث:** الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر..... 44

خلاصة..... 46

الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تمهيد..... 48

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي..... 49

- **المطلب الأول:** مفاهيم أساسية حول النمو والتنمية الاقتصادية..... 49
  - الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 49
  - الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 50
  - الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية..... 51
- **المطلب الثاني:** عوامل النمو الاقتصادي..... 51
  - الفرع الأول: العوامل المباشرة..... 52
  - الفرع الثاني: العوامل غير المباشرة..... 54
- **المطلب الثالث:** مقاييس النمو الاقتصادي..... 56
  - الفرع الأول: معايير الدخل..... 56
  - الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة..... 57
  - الفرع الثالث: طريقة الإنفاق..... 57
- **المطلب الرابع:** منافع وتكاليف النمو الاقتصادي..... 58
  - الفرع الأول: المنافع..... 58
  - الفرع الثاني التكاليف..... 58

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 59

- **المطلب الأول:** النظرية الكلاسيكية..... 59
  - الفرع الأول:تحليل ادم سميث..... 60
  - الفرع الثاني: تحليل دافيد ريكاردو..... 60

▪ الفرع الثالث: تحليل طوماس مالتوس.....	61
▪ الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.....	62
➢ **المطلب الثاني:** نظرية النمو النيوكلاسيكية.....	63
▪ الفرع الأول: نموذج سولو.....	63
▪ الفرع الثاني: نموذج شومبتر.....	65
➢ **المطلب الثالث:** النظرية الكينزية.....	66
▪ الفرع الأول: التحليل الكينزي.....	66
▪ الفرع الثاني: نموذج هارولد ودومار.....	67
▪ الفرع الثالث: نقد النظرية الكينزية	68
➢ **المطلب الرابع:** النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.....	69
المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.....	71
➢ **المطلب الأول:** أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.....	71
➢ **المطلب الثاني**: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي.....	72
▪ الفرع الأول: ميزان المدفوعات.....	72
▪ الفرع الثاني: النقد الأجنبي.....	74
➢ **المطلب الثالث:** دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا.....	75
➢ **المطلب الرابع:** الآثار على الاستثمار المحلي.....	76
➢ **المطلب الخامس:** الآثار على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.....	78
▪ الفرع الأول: آثاره على الناتج المحلي.....	78
▪ الفرع الثاني: آثاره على الإنتاجية.....	78
▪ الفرع الثالث: الآثار على المالية العمومية.....	78
▪ الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي.....	80
▪ الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التصديرية.....	80
▪ الفرع السادس: الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية.....	81
خلاصة.....	83
الفصل الثالث: دور الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر	

تمهيد..... 85

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 86

- **المطلب الأول:** الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر..... 86
  - الفرع الأول: قانون الاستثمار من صدور قانون النقد والقرض..... 86
  - الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار..... 89
- **المطلب الثاني:** مناخ الاستثمار في الجزائر..... 91
- **المطلب الثالث:** اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)..... 97
  - الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2014)..... 97
  - الفرع الثاني: المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. 99
  - الفرع الثالث: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاع القانوني..... 101
  - الفرع الرابع: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 102
  - الفرع الخامس: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر... 103
- **المطلب الرابع:** عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 105
  - الفرع الأول: العوائق السياسية والقانونية والإدارية..... 105
  - الفرع الثاني: العوائق الاقتصادية والمالية..... 105
  - الفرع الثالث: العوائق الاجتماعية والبنى التحتية..... 106

المبحث الثاني: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر.. 107

- **المطلب الأول:** مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي..... 107
  - الفرع الأول: قطاع الفلاحة..... 108
  - الفرع الثاني: قطاع البناء والأشغال العمومية..... 109
  - الفرع الثالث: قطاع الصناعات خارج المحروقات..... 110
  - الفرع الرابع: قطاع الخدمات..... 111
- **المطلب الثاني:** مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الميزان التجاري... 112
- **المطلب الثالث:** مساهمة قطاعات خارج المحروقات في إيرادات الميزانية للدولة. 115
- **المطلب الرابع:** مساهمة قطاع خارج المحروقات في نقل التكنولوجيا والعمالة.... 116

- **الفرع الأول:** المساهمة في نقل التكنولوجيا..... 116
- **الفرع الثاني:** مساهمة القطاعات خارج المحروقات في توفير العمالة في الجزائر 117

المبحث الثالث: ميكانيزمات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر..... 119

- **المطلب الأول:**المقومات الاستثمارية خارج قطاع المحروقات..... 119
  - الفرع الأول: قطاع الفلاحة والصيد البحري..... 119
  - الفرع الثاني: قطاع الصناعة..... 128
  - الفرع الثالث: قطاع الطاقات المتجددة..... 135
  - الفرع الرابع: قطاع السياحة..... 139
- **المطلب الثاني:**التحفيزات الجبائية..... 142
  - الفرع الأول: أهم المزايا التي يمنحها النظام العام..... 142
  - الفرع الثاني: أهم المزايا التي يمنحها النظام الاستثنائي..... 143
- **المطلب الثالث:** مقترحات لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في الجزائر..... 144

خلاصة..... 150

خاتمة..... 152

قائمة المراجع

ملخص الدراسة

مقدمة

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، ويعبر عنه بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، ويبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة هذا الأداء و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، إذ تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل التي من شأنها الرفع من معدلاته وضمان مستوى معيشي أفضل للمجتمع ككل، وهذا ما يستدعي توفير التمويل اللازم لذلك إذ تختلف مصادره حسب حاجة الدول إليه سواء من مصادر داخلية أو خارجية.

وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الدولي تعاظم دوره على الصعيد العالمي إذ أصبح القناة الرئيسية للتمويل خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التراجع الحاد لحجم تدفقات المساعدات الخارجية إلى هذه البلدان، وقلة حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية لعام 1982.

وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدول للتنافس فيما بينها لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الإدارية والعملات الصعبة المرافقة لتدفق هذه الاستثمارات. والجزائر كواحدة من الدول النامية وجهت اهتمامها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتماده كمصدر تمويل، وعملت على تهيئة مناخها الاستثماري من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية و استخدام العديد من الحوافز والامتيازات المغرية، بالإضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية وتهيئة الإطار المؤسساتي لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

لكن رغم ذلك لم يرقى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى الطموحات وبقيت محصورة بنسبة كبيرة في قطاع المحروقات الذي لا يزال يهيمن على النشاط الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97% وبنسبة أكثر من 60% من الإيرادات الجبائية و 30% من الناتج الداخلي، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات الأسعار النفطية العالمية، الأمر الذي يستدعي تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية لهذا القطاع وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات أخرى، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتجسد الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما أهميته ضمن خريطة التمويل الدولي؟
- ما هي محددات النمو الاقتصادي ؟ وما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من معدلاته؟
- ما مدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي الجزائري؟

- فيما تتجلى جهود الدولة في تحفيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات خارج المحروقات ؟
- هل تتوفر الجزائر على مقومات استثمارية مشجعة لاستقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات بديلة للمحروقات؟
- ما هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالقطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات؟

- **الفرضيات**

للإجابة على التساؤلات المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحوز الجزائر على مقومات طبيعية وبشرية كفيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات.
- عملت الجزائر على النهوض بقطاعاتها الإستراتيجية خارج المحروقات من خلال استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن الجهود المبذولة تبقى غير كافية.

- **أهمية البحث:**

الاهتمام المتزايد الذي يحظى به الاستثمار الأجنبي ولا يزال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين و حكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية بما فيها الجزائر في ظل مرحلة راهنة يميزها توجه العديد من الدول لتحسين أداء استقطابه ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الضرورة الملحة لإعادة هيكلة تركيبة الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية.
- نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بتوزيع غير متكافئ.
- الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال هذه الفترة وبداية ظهور بوادر أزمة خاصة في ظل تآكل احتياطات البلاد من العملة الصعبة، وازدياد العجز المستمر في ميزانية الدولة مما استدعى ضرورة النهوض بالقطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض المفاهيم والنظريات التي حاولت تفسيره وتأثيراته على بعض المتغيرات الاقتصادية.
- إبراز مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة رئيسية للتمويل الدولي.
- توضيح مدى أهمية المناخ الاستثماري الجزائري ودوره في جلب الاستثمارات الأجنبية.
- تقييم مدى مساهمة قطاعات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إظهار مساعي ومجهودات الدولة في سبيل تأهيل وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من أجل الرفع من جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **منهجية البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يتلاءم مع العرض النظري لمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما تم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة البيانات المتعلقة بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ومساهمة قطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الصادرة عن بعض الهيئات الوطنية والدولية.

- **حدود الدراسة:**

لقد استدعى الوقوف على الأهداف المرجوة في هذه الدراسة وللإجابة على إشكاليها الالتزام بإطار زماني ومكاني محدد، فمن حيث الإطار الزمني فقد اختلفت المدة من عنصر لآخر حسب توفر المعلومات والإحصائيات من 2000-2013، غير أن بعض الأحيان تم تمديد المدة خاصة فيما يتعلق باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشرة، أو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المشاريع، أما الإطار المكاني فقد شملت الدراسة الاقتصاد الجزائري.

- **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا بعض الصعوبات في انجاز هذا البحث منها:

- قلة الإحصائيات والبيانات المتخصصة والموجودة صعب الحصول عليها.
- تضارب الإحصائيات بين إدارات الدولة التي معظمها مكيفة لخدمة سياسة الحكومة، ما جعلنا نعتمد إحصاءات الهيئات و المنظمات الدولية كونها حيادية.

- **محتويات الدراسة:**

قصد الإلمام بموضوع بحثنا وللإجابة عن الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية يندرج ضمن كل منها على مباحث ومطالب على النحو التالي:

في الفصل الأول نتطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث، الأول يتعلق بماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات والثاني يتعلق بأساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التطرق إلى مختلف أشكاله ودوافعه وانعكاساته على الدول المضيفة، والمبحث الثالث تناولنا فيه النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير قمنا باستعراض الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في دائرة التمويل الدولي.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وذلك بعرض الإطار النظري للنمو الاقتصادي بالتعرف على مفاهيمه وعوامل وطرق قياسه، بالإضافة إلى النظريات والنماذج المفسرة له و أخيرا إبراز آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم المتغيرات الاقتصادية كمبحث أخير.

أما في ما يخص الفصل الثالث فتناولنا فيه دور الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع محروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعرض الإطار القانوني والهيئات المكلفة بالاستثمار، إضافة إلى المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر كمبحث أول وفي المبحث الثاني كان لإبراز مساهمة قطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي، وفي المبحث الأخير تم التطرق فيه إلى ميكانيزمات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

شغل الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام الكثير من الاقتصاديين منذ القديم على اختلاف مدارسهم الاقتصادية أو اختلاف انتمائهم إلى البلدان المتقدمة أو إلى البلدان النامية، وذلك لأهميته في العلاقات الدولية الاقتصادية وتأثيره على بنية الاقتصاد العالمي من خلال تأثيره على تدفقات رأس المال والتدفقات التجارية، وقد ازداد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الدول التي تحاول اجتذابه من أجل الاستعانة به في تحقيق أهداف التنمية بصفة عامة، أو من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم به من أجل اختراق الأسواق وتوسيعها لتعظيم الأرباح ولهذا فقد أصبح يعتبر المحرك الرئيسي لظاهرة العولمة.

وسوف يسلط الضوء في هذا الفصل على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات.
- المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الرابع: الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي القانوني المالي و السياسي، وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل والتحليل مع إبراز علاقته بالشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف قدمها المفكرون الاقتصاديون للاستثمار منها:

- " الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح أو المال، وعموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير مادي"[1].
- الاستثمار هو "عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات(عوائد) أكبر في المستقبل"[2].
- " إنه تكوينا لرأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر بما يشمل إنشاء فرع إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين" [3].
- " توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع الحاجات الاقتصادية" [4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للاستثمار أنه: التضحية بأموال يمتلكها الفرد أو الأطراف الأخرى في فترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي

نشير هنا على سبيل الذكر و ليس الحصر إلى بعض المفاهيم كما يلي:

- عرفه حسن على خربوش وآخرون على أنه" استثمارات دولية في شكل استثمارات حقيقية في أصول ملموسة أو توظيفات في أوراق مالية و عملات، فالاستثمارات الحقيقية تتضمن غالبا تحويل المستثمر الأجنبي

---

[1] طاهر حيدر جردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص98.

[2] السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص121.

[3] عبد الكريم عبد، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص18.

[4] محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**،الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص30.

لموارد مالية وبشرية وتكنولوجية متقدمة إلى الدول المستثمر فيها، بينما لا تتضمن التوظيفات المالية هذا التحويل"[1].

- ويعرفه فريد النجار على أنه" استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة المدى"[2].
- كما عرفه حسين عمر على أنه " استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقة جديدة في دولة أجنبية، كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات متعددة الجنسيات"[3].

وبالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأصلي (الأم) لتشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية...الخ، وهذه الحركات تتخذ أشكال متعددة.

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي

يتخذ الاستثمار الأجنبي صيغ مختلفة وذلك وفقا للمعايير التي تمت صياغته على أساسها ومنها:

أولا: وفق معيار القائم به

ونجد وفق هذا المعيار ثلاثة أنواع للاستثمار الأجنبي (العمومي، الخاص، المختلط)[4].

أ. **الاستثمار العمومي**: وهو الذي يجري ويتجسد من طرف الحكومة أو هيئة من الهيئات العليا سواء كانت وطنية أو دولية وعلى سبيل المثال: اقتراض حكومة ما من إحدى الهيئات المقيمة في الخارج.

ب. **الاستثمار الخاص**: وهو ذلك النوع الذي يجري من طرف الأفراد، أو المؤسسات الغير حكومية.

ج. **الاستثمار المختلط**: وهو النوع الذي يحتوي النوعين السابقين، ويصطلح عليه الاستثمار المختلط.

ثانيا: وفق معيار كيفية الاستخدام

ويتخذ الاستثمار الأجنبي هنا إما شكل مقيد أو حر[5]:

أ. **المقيد**: وهو الذي يجري وفق شروط مقيدة من حيث الاستخدام، ومثال على ذلك تعاقد دولتين فيما يخص الإقراض والاقتراض، فالدولة التي تسعى إلى الاقتراض تكون ملزمة باستعمال الأموال المقترضة في السلع والخدمات من أسواق الدول المقرضة، ونجد الو.م.أ من أكثر الدول استعمالا لهذا النوع.

---

[1] حسن علي خربوش، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، الأردن، 1996، ص202.

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 20000، ص23.

[3] حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، ، دار الفكر العربي، مصر، 1991، ص37.

[4] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص20.

[5] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص78.

ب. **الاستثمار الحر:** وهو النوع الذي يجري دون التزام بالشروط التي يفترض الالتزام بها في حال الاستثمار المقيد.

ثالثا: وفق معيار المدة

يمكن وفق هذا المعيار التمييز بين الاستثمار قصير الأجل الذي لا تتجاوز مدته السنة، والاستثمار متوسط الأجل الذي يتم تجسيده لمدة تتراوح ما بين السنة وخمس سنوات ، والاستثمار طويل الأجل الذي يوظف لأكثر من ذلك[1].

رابعا: وفق معيار الطبيعة

حيث نميز ما بين نوعين وهما:

أ. **الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:** وهو الاستثمار المحفظي أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء الأسهم أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد والهيئات و الشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع"[2].

ب. **الاستثمار الأجنبي المباشر** : والقائم به له الحق في إدارة المشروع بصفة كلية أو جزئية تبعا لأشكاله وسنتناول تعريفه بالتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لأنواعه، وباختلاف المجالات والميادين الموجه إليها، وسيتم فيما يلي ذكر أهم هذه التعريفات:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين

يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[3].

ويعرفه **نزيه عبد المقصود مبروك** على أنه" تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب

---

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **مرجع سبق ذكره** ، ص22.

[2] **المرجع السابق**، ص29 .

[3] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[1]، ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".

كما عرفه **فريد النجار** على أنه" الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الذي يسمح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[2].

وعرفه **سليمان عمر الهادي** على أنه" ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية"[3].

ويذهب **سمير محمد عبد العزيز** في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه " عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة"[4].

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المؤسسات والمنظمات الدولية

- تعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" ذلك الاستثمار الذي يتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين شركة في الدولة الأم وشركة تابعة لدولة أخرى (الدولة المضيفة للاستثمار)، بحيث تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك 10% أو أكثر من أسهم رأس المال أو القوة التصويتية للشركة التابعة للدولة المضيفة"[5].
- كما تعرفه **المنظمة العالمية للتجارة** على أنه" عملية يقوم بها المستثمر المتواجد ببلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع كيفية تسييرها"[6].
- أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية"، أو أنه" تلك المشروعات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص31.

(2) فريد النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

(3) سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون لنشر والتوزيع الأردن، 2010، ص23.

(4) سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، مصر ، ص319.

(5) محمود حسين الوادي، إيهاب نظيمي إبراهيم وآخرون، **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين**، الجزء الأول، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، ص93.

(6) يعقوب على جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص63.

إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرز له حق الإدارة"[1].

- وعرفه أيضا **صندوق النقد الدولي :**" يكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس المال الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة"[2].

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين الاقتصاديين أو المنظمات والمؤسسات الدولية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي للمشروعات و استثمارات أو أصول التي يقيمها في البلدان المضيفة سواء بالملكية الكاملة أو بالاشتراك، على أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تساوي أو تفوق 10% كحصة محددة لإبداء الرأي والقدرة على التصويت، مع التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر.

أو ينطوي على إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص أو أكثر، طبيعي أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية وغير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و خدمات غير ممنوعة قانونيا، يهدف تسويقها محليا أو دوليا.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تسمح بتكملة الموارد المحلية، ومن ثم تغطية النقائص التي يمكن أن تواجه الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية[3]؛
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- يعمل على تحسين جاذبية الدول وزيادة قدرتها التنافسية من خلال إجراء بعض التعديلات المتعلقة أساسا بفتح قطاعاتها الاقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز[4]؛
- لا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط

---

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، الكويت، 2004، ص5.

[2] حامد عبد الحميد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص211.

[3] فارس فضيل، **هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية والى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة، العدد10، جامعة الجزائر،2004، ص229.

[4] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 166، 167.

بل أنه ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي؛

- كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل خارجية وبديلة بحكم انعكاساته الحميدة على اقتصاديات الدول المضيفة، فإن الحصول على الاستثمار مقارنة بالقروض الخارجية قد عرف تزايد، مقارنة بالقروض التي عرف حجمها تناقصا، وهذا ما يؤكد على أن الدول أضحت تفضل الاستثمار الأجنبي بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية[1] وكذلك فاللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر أدى لانخفاض حجم المساعدات الدولية التي كانت هي الأخرى من المصادر الأساسية للتمويل، وبالتالي فإن نمو دور الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير أدى إلى ضعف دور المصادر الرسمية؛
- استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لبعض الظواهر الغير صحيحة كهجرة رؤوس الأموال والأدمغة، وهذا بقاء هذه العوامل الإنتاجية (العمال ورؤوس الأموال) للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج[2].

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي التدفقات المالية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- استثمار طويل الأجل مما يسهل على الدول المضيفة من مراقبته؛
- تنوع صوره من حصص ملكية وآلات، تكنولوجيا بالإضافة إلى المعرفة والمهارات؛
- الحق في اتخاذ القرار والرقابة على المشروعات وبالتالي يساهم في نقص المخاطر[3]؛
- المساهمة في رفع التكوين الرأسمالي لاقتصاد البلد المضيف، وتعويض نقص المدخرات نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها، وهناك إمكانية أن تساهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد الدولة المضيفة، إذ ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاد حديث[4]؛
- يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى البلد المضيف، مما

---

[1] فارس فضيل، **مرجع سبق ذكره**، ص228.

[2] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي** المباشر، مجلة الباحث، العدد 05، الجزائر،20015 ص63.

[3] أميرة حسب الله محمد، محددات **الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص18.

[4] عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم النحومي، **البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي**، ورقة بحثية في مؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2006، ص05.

يتيح لهذا الأخير فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على تصديرها إلى الأسواق الخارجية؛

- انخفاض درجة التقلب: يتميز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع لطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجز أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط، والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء وفي المقابل نجد بقية الاستثمارات الأجنبية استثمارات قصيرة الأجل سريعة التأثر بالأزمات[1]؛
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويل في معناه الحقيقي من خلال تحويل الموارد الحقيقية من الخارج (معدات و آلات)[2]؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة للجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة وذلك بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة[3]؛
- كما يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، وذلك لتحركاته الجزئية وراء الربح والفائدة فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح وتتيح له تسهيلات أفضل واليد العاملة الرخيصة[4].

الفرع الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التميز في أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الأهداف المتعلقة بالدول المصدرة للاستثمار والدول المضيفة له:

أولا: الأهداف المتعلقة بالدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل أهمها فيما يلي[5]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها من أجل استخدامها في عمليات التصنيع؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية؛
- الاستفادة من القوانين و الإعفاءات الضريبية بتشجيع جذب الاستثمارات؛

---

[1] ياسين عبد الرحمان، **آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي لدعم النمو الاقتصادي في الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007، ص12.

[2] موفق أحمد، حلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره على البيئة الاقتصادية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80،2010 ، ص140.

[3] دراز عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

[4] ضياء مجيد الموسدي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص128.

[5] هشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية**، مداخلة بالملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 20-21 ماي، 2002، ص 17.

- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر؛
- إن هدف المستثمر من توظيف رأس المال هو تحقيق العائد الملائم والربح المناسب والبحث عن أكبر فائدة يمكن تحقيقها من المشروع.

ثانيا: الأهداف المتعلقة بالدولة المضيفة: يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية في الدول المضيفة؛
- استغلال الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة في هذه الدول؛
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي[1]؛
- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي؛
- اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة؛
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة[2].

المطلب الثالث: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر

يتماثل الاستثمار الأجنبي المباشر مع نظيره الغير مباشر في كون كليهما يشكلان حركة من الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي تحويل رؤوس الأموال الدولية من الدول الأصلية إلى الدول المضيفة، ويختلفان في العديد من النقاط أهمها:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداء من نسبة تقدر بـ 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لا تصل نسبتها إلى 10% حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر[3]؛
- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها، ويمتد حق المستثمر الأجنبي في الإشراف والإدارة والرقابة إلى غاية الإدارة الكلية على الاستثمار وذلك في حالة الاستثمار

---

[1] هيثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص29.

[2] منور أوسرير، نذير عليان، ، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر** ، مجلة شمال إفريقيا، العدد02، 2005، ص99.

[3] عمر هاشم محمد، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون المالي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص17.

المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض) ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب أن لا تتجاوز 10%[1]؛

- إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر ولتمتعه بحق الإشراف والرقابة يتحمل مسؤولية ما يتحقق من نتائج المؤسسة المعنية بذلك سواء كانت أرباح أو خسائر وذلك بشكل كلي أو جزئي تبعا للنسبة من رأس المال التي تساهم بها في تلك المؤسسة، مقارنة بالقائم بالاستثمار المحفظي الذي لا يمكنه تحمل تلك المسؤولية لكونه لا يتمتع بحق الإدارة واتخاذ القرار[2]؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية هو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسات المحلية في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية، والبحث عن نمو المؤسسة وإستمراريتها...الخ، وهو بذلك يختلف عن الاستثمار الغير مباشر الذي يخص مجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطلبات التوظيف، حيث يهدف من وراء ذلك مجرد تحقيق عائد[3]؛
- يكتنف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا ما تعلق منه بعمليات الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة؛
- يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل[4]؛

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات

تتمتع كل من الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير ومتزايد من طرف الاقتصاديين والخبراء وحتى الدول في شتى أنحاء العالم لكونهما من أهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة ، وفي هذا الصدد سنبين العلاقة الموجودة ما بين هذين الظاهرتين.

الفرع الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها: هي كل مؤسسة تمتلك على

---

[1] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص18.

[2] عمر هاشم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[3] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص25.

الأقل لوحدة إنتاجية في الخارج، وهذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم، ويمكن اعتبار أن هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها 35% من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخارجية . أو أنها كل شركة تنجز كل أو بعض منتجاتها خارج البلد الأصلي (الأم)، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج[1].

وفي تعريف آخر: هي تمثل مجموعة من المؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة وتنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فها استخدام يد عامة مؤهلة ونفقات استثمارية، يلزم على هذا النوع من المؤسسات من أن تتجسد عمليات الإنتاج في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة متعددة الجنسيات[2].

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات عبارة عن مجموعة من الشركات تتمتع جنسيات مختلفة وتتحد في المصالح الاقتصادية و يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، ولكن تخضع في سيطرتها و إشرافها للشركة الأصلية (الشركة الأم).

الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تميز الشركات متعددة الجنسيات عن باقي الشركات الأخرى فيما يلي:

- الامتداد الجغرافي لهذه الشركات إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم؛
- الحجم الهائل: بحيث تمتلك فروع عديدة في بلدان مختلفة وضخامة رقم الأعمال والأرباح العالية[3]؛
- تنوع الأنشطة: قد تقوم بالاستثمار في العديد من القطاعات في آن واحد؛
- خضوع الشركات متعددة الجنسيات إلى سيطرة الشركة الأم من خلال انتهاج استراتيجيات وسياسات موحدة؛
- قدرتها على الاستجابة والتكيف مع المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه، وهذا ما اكسبها الدور الكبير في مسار التطور الاقتصادي العالمي ومن ثم قدرتها على النفوذ في مختلف الدول[4].

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الأجنبي المباشر [5]، ففي السنوات الأخيرة، برزت بشكل واضح حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات هي الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكده تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية لسنة 2002. فإن الشركات متعددة الجنسيات

---

[1] Hussien Alassrog-Foreign Direct Investnentdevelopmentplicies In The Arab Countries : MPRA Peper No 2230, Ported, 13 March 2007, P9.

[2] محمد مراد الحربي، **أساسيات الاستثمار**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص65.

[3] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[4] محمد مراد الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65، 66.

[5] Hossien alassrog, opcit, page 09.

تستخدم لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر التي جعلت منه القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، أين سيتم بموجب ذلك تحديد مستقبل هذا الاقتصاد في ظل ظروف أضحت تشهد زوال الحواجز أمام المعاملات الدولية مدفوعة بالعولمة والتحرر الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، ولقد اكتسبت الشركات متعددة الجنسيات نفوذا واسعة في شتى أنحاء العالم منذ بداية عقد التسعينات إذ يقدر عددها 65000 شركة، لها فروع في الخارج بنحو 850000 فرع في سنة 2002، بعدما كانت 7000 فرع سنة 1970 [1].

كما يؤكد الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن هناك ثلاث قوى حركت توسع الشركات متعددة الجنسيات وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التوسع في الإنتاج الدولي، وهذه القوى الثلاث يمكن بلورتها فيما يلي:

- **التغير التكنولوجي السريع والمدهش:** فالتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل تسبب في حدوث التغير الهام في طبيعة كل من الإنتاج ورأس المال الأمر الذي أدى لرفع القدرات الإنتاجية وتطور مجال المعلومات والاتصالات وشبكات الكمبيوتر...الخ، إلى جانب ذلك دفع بالشركات إلى ضرورة اختراق أسواق عالمية لأجل الاستفادة منها قدر المستطاع، و تقاسم التكاليف والمخاطر [2]، ومنه اقترنت الزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد العالم، بحيث صار بإمكان أي شركة كبيرة تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين عليها إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الاستراتيجي عبر الحدود[3].
- **تحرير السياسات العامة واتخاذ التدابير أكثر تحريرية وملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وذلك من خلال سعي الكثير من الدول إلى تكثيف الجهود لأجل تحسين المناخ الاستثماري فيه، وجعله آمنا ومستقرا لكون أن لهذا الأخير الأثر الشديد على اختيار مواقع الاستثمار وكذلك فتح الأسواق المالية وإعطاء الحرية الكاملة للشركات الأجنبية بتجسيد مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح مختلف النشاطات أمامها للاستثمار [4].
- **تزايد المنافسة:** فهذه الأخيرة أجبرت الشركات على البحث عن سبل جديدة لأجل زيادة كفاءتها عن طريق البحث عن مواقع ذات القدرة التنافسية العالية.

---

[1] CNUCED, société transnational et compétitivité à l'escprotation, newyourk et généve,2002,p01

[2] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3] زغاد أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة** ، مجلة الباحث، العدد03، جامعة الجزائر 2004، ص160.

[4] فارس فضيل،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص59.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم التفصيلات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في أشكال و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المناخ الاستثماري وأخيرا انعكاساته على الدول المضيفة والمصدرة.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أفرزت كل منها تصنيفات منوعة منه، و من بينها نجد:

الفرع الأول: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية

ونميز وفق هذا المعيار الأشكال التالية:

أولا:الاستثمار المشترك

هو كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية، وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية[1].

كما يمكن تعريفه على أنه "استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين و يمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال والإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءة الاختراع"[2].

ومن خلال التعريفين أعلاه نخلص إلى أن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين أحدهما وطني، والآخر أجنبي، وقد يكون الطرف الوطني هنا قطاعا خاصا أو عاما كما قد يكون شخصية معنوية، وينشأ عند قيام الطرف الأجنبي بامتلاك حصة في شركة وطنية مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك، كما أن مشاركة الطرف الأجنبي تأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي خبرة، معرفة، عمل تكنولوجيا، وفي هذه الحالة لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

أ. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المؤسسات الأجنبية

أ.1.مزايا الاستثمار المشترك: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[3]:

– سرعة التعرف على طبيعة السوق، وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والمواد المالية للشركة الأم، وتسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركائها، تداعياتها)** ، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص184.

[2] عمر جامد، **إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1999، ص60.

[3] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص19.

– يعتبر الاستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود الجمركية المفروضة للدولة المضيفة، وأيضا تقليل صعوبات كثيرة ومشاكل البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو جهات تابعة لها؛

– وجود طرف وطني في مشروع الاستثمار يساعد الشركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية[1].

أ.2. عيوب الاستثمار المشترك: من عيوب الاستثمار المشترك ما يلي[2]:

– وجود تعارض في المصالح ما بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي كاختلاف الطرفين في نسبة المساهمة في رأس المال المشروع الاستثماري؛

– احتمال سعي الطرف الوطني بعد فترة زمنية لإقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والاستقرار والنمو في السوق المحلي.

ب. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك ومن وجهة نظر الدولة المضيفة

ب.1.المزايا:

– تتيح صيغة المشاركة فرصة واسعة للعناصر الوطنية لاكتساب الخبرات الفنية والإدارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري؛

– تعطي للطرف الوطني حق الاشتراك في الإدارة والاطلاع على كافة القرارات الهامة والمؤثرة في الإنتاج أو السياسات السعرية...الخ؛

– رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي كهدف رئيسي[3].

ب.2. العيوب:

– إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار فإن الدول المضيفة سوف تحرم من المزايا السابقة؛

– احتمال عدم قدرة الطرف المضيف ماليا قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع وبالتالي يصبح من المحتمل أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة[4].

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي– النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص195.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[3] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات**، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

ويعني هذا النوع من الاستثمار، احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته[1]، وهدا النوع يعد الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ورغم هذا التفضيل فان هذا النوع للاستثمار الأجنبي المباشر ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية، وما قد يحمله من مساوئ الاحتكار، إلا أن العولمة الاقتصادية وما تنادي به من ضرورة فتح الحدود بلا قيود حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية لمنح فرص للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول كوسيلة لجدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[2].

أ. مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للمؤسسة الأجنبية

أ.1. المزايا[3]:

- الحرية الكاملة في الإدارة والإشراف والتحكم؛
- كبر حجم الأرباح المتوقعة الحصول عليها، نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج أنواعها المختلفة في الدول النامية.

أ.2. العيوب: الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة مع الشكل السابق، وتعرضه لأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية أو عدم الاستقرار السياسي والحروب في الدول المضيفة.

ب. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للدولة المضيفة

ب.1. المزايا[4]:

- زيادة حجم تدفق رأس المال الأجنبي؛
- نظرا لكبر حجم المشروعات الاستثمارية في هذا النوع يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات، إمكانية التصدير أو التقليل من الواردات مما يترتب عنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة المضيفة؛
- بالإضافة إلى توفير فرص العمل، والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في هذه الدول.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص268.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، 22 ديسمبر 2005، ص75.

ب.2. العيوب: فالدول المضيفة تخشى من أخطار التبعية الاقتصادية والاحتكار المستثمر الأجنبي لأسواق الدول المضيفة.

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، كما يقدم له الخبرة والمعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك بالسلطة المطلقة في إدارة و تنظيم هذه المشروعات[1]

رابعا:الاستثمار في المناطق الحرة

ويقصد بالمناطق الحرة، مساحات جغرافية من إقليم الدولة المضيفة تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية للدولة أو بجوارها، ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بفوائد قانونية واقتصادية خاصة كالحوافز والإعفاءات الضريبية[2].

الفرع الثاني: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهدف

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهدف إلى:

أولا: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات الأجنبية للاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها معظم الدول النامية خاصة في مجال البترول والغاز والصناعات الإستخراجية الأخرى، حيث يشجع هذا النوع على زيادة الصادرات من الموارد الأولية، وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الاستهلاكية.

ثانيا: الاستثمار الباحث عن الأسواق

ساد هذا النوع في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال فترة الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلا ت النمو الاقتصادي في الدول المضيفة عن طريق زيادة رأس

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

[2] محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص27.

المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[1].

ثالثا: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية و التقليل من تكاليف الإنتاج، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة كما سيؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استرداد مدخلات الإنتاج[2].

يختلف هذا النوع عن سابقيه تماما، والمبرر الأول لهذا النوع يتضمن إنشاء فروع في البلدان ذات مستويات الأجور المنخفضة نسبيا، فرغم أن انخفاض الأجور يعني نقص مهارة العمال إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى كفاءة في التكلفة خاصة إذا كانت السلع المنتجة منخفضة التكنولوجيا وكثيفة العمل، أما المبرر الثاني فهو تحقيق وفرات الحجم، من خلال توزيع التكاليف الثابتة للبحث والتطوير و الإنتاج بكميات كبيرة لتخفيض التكلفة الوحدوية للمنتج[3].

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

نميز في دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر والدوافع الكامنة وراء اجتذابه.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن إيجاز أهم هذه الدوافع في العناصر التالية:

- اختراق الأسواق العالمية فهذا الأخير يعتبر الدافع الأول الذي جعل من الشركات الأجنبية تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير، أي أن هذا القرار اتخذ لصالح الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير، وهذا مرهون عامة بالنقائص المميزة للأسواق المراد اختراقها [4]، فالشركات الأجنبية تندفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج[5]، وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة (المواد الأولية، واستغلال اليد العاملة الرخيصة،...) وبالتالي

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999، ص3.

[2] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سبق ذكره** ، ص28.

[4] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص44.

[5] الطاهر مرسي عطية ، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص185.

التقليل قدر الإمكان من التكاليف وضمان تدفقها باستمرار بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، ومن جهة أخرى تلجأ الشركات الأجنبية للإنتاج في الخارج لزيادة المبيعات فكلما كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغيرا جدا مقارنة بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة[1]، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها(بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد) تلجأ الشركة للإنتاج خارج دولتها لتجاوز هذه القيود أو الصعوبات؛

- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب هده الأخيرة دور مهما في دفع المستثمر لمزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج لغرض تجنب الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها؛
- تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر الأجنبي من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة [2]. كما أنه قد تستند المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الأخيرة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي حاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها سوق الواحدة.

الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة

هذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة، التي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة للتنمية الشاملة وإنعاشا لاقتصادياتها، ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي[3]:

- **معالجة مشكلة البطالة**: فالمستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها الدول المضيفة، أو سبيل منه لتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على

---

[1] دريد محمود السمرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2006، ص76.

[2] **المرجع السابق**، ص 78.

[3] موفق أحمد، حلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي و أثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)** ، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد80، 2010، ص142.

خلق مناصب شغل جديدة؛

- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور** : فالاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول المضيفة يجلب معه الفن الإنتاجي الحديث والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير والإدارة الحديثة، وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة، بالإضافة إلى مساهمته في تكوين العمال والمسؤولين من خلال توظيفهم في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر[1].
- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات** : فالدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها تسعى لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل التخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.[2].
- **زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني** : ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين ورفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها[3] .

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار، تعريفه، مكوناته، مؤشرات قيامه

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بأنه" مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا"[4].

كما يعرف مناخ الاستثمار بأنه" مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها"[5].

---

[1] موفق أحمد، حلا سامي خضير، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2008**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،2008، ص 56، 57.

[3] **المرجع السابق**، ص57.

[4] أميرة حسب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

[5] عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص43.

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه" يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين.

الفرع الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

إن مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، بالإضافة إلى قرارات تجسيده، وقرارات اختيار مواقعه، وسيتم بلورة أهم هذه المكونات وفق النقاط التالية:

أولا: البيئة الاقتصادية

تعتبر البيئة الاقتصادية أهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري وفيما يلي سيتم عرض أهمها:

أ. بنية أساسية مناسبة : يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تسهل وتسرع الاتصال بين فروع الشركات الأجنبية في الدول المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، وإلى جانب تسهيل عمليات تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز[2].

ب. حجم السوق والطلب على السلعة في الدول المضيفة : فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي ومن المقاييس التي تستخدم لقياس حجم السوق المحلية نجد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري، وعدد السكان[3]. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصب الفرد من (GDP) وعدد السكان مرتفع، تعد محفزة لجدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمرين الأجانب يكونون أكثر إجدابا للمناطق

---

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، 2006، ص02.

[2] أميرة حسب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[3] حاتم عبد الجليل الفرنشاوي، **الاستثمار في ظل العولمة**، جامعة الدول العربية، مصر، 2006، ص06.

التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها.

ج. النمو الاقتصادي: كلما زادت احتمالات النمو الاقتصادي كلما كان ذلك أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما يكون معدل النمو مرتفعا في دولة ما دّل على أن تلك الدولة لديها كل الإمكانيات لمكافأة رؤوس الأموال التي تستثمر بها بأرباح مرتفعة، وذلك لوجود سياسات اقتصادية فعالة كتشجيع القطاع الخاص. كما أن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في دولة ما لمجرد هدف إنساني أو مساعدتها على تطوير اقتصادها، وإنما يطالب بحد أدنى من الجهود الذاتية، وخلق قدرات تعزز مكانة الدولة في السوق الدولي[1].

د. استقرار ووضح السياسات الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية التي تشجع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف كبح التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري.

ويعتبر تطبيق برنامج الخوصصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، وبإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التابعة للدولة، من خلال إعطاء إشارة للمستثمرين على أن الحكومة أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية[2].

كما أن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة وما تتخذه الإدارة من سياسات لمواجهة ذلك[3].

هـ. سعر الصرف : يقصد بسعر الصرف الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي، ويعتبر استقرار أسعار صرف العملة المحلية من العوامل الهامة في تشجيع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت بعض الدراسات أن الشركات الأجنبية تتفاعل بشكل عكسي مع تقلبات أسعار الصرف حيث تتجه هذه الشركات إلى الدول التي تتميز بانخفاض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف تؤثر على نسبة العوائد الاستثمارية في البلدان المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى في تحويلها إلى الخارج وإعادة توزيعها.

ثانيا: البيئة السياسية

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص219.

[2] أميرة حسب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[3] عصام عمر منذور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2009، ص72.

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها:

أ. **درجة الاستقلال السياسي:** إن الاستقلال السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه على استقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها، وعلى العكس فان عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلبيا ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال: احتمالات الحروب والنظام السياسي؛ بالإضافة إلى معدل التغير في الإدارة الاقتصادية والسياسية.

ب. التوجه السياسي ومدى استقراره : ويقصد به اتجاه الإرادة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية (نظام رأسمالي أو اشتراكي) فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول الاشتراكية، لذا فإن اتجاه إرادة الدولة السياسية سوف يكون له تأثيره الموجب أو السالب على حركة هذه الاستثمارات[1].

ثالثا: العوامل القانونية والتنظيمية:

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفز للمستثمر الأجنبي، وهذا بتوفير عدة مقومات أهمها[2]:

أ. وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم تعارضه مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط كما يجب أن يكون متوافقا مع القواعد الدولية التي تحكم الاستثمارات؛

ب. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر كالتأميم والمصادرة، نزع الملكية، بما يكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية؛

ج. وجود نظام قضائي يكون قادرا على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

رابعا:البيئة الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وأهم مظاهر البيئية الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب دلك تخفيض أو القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد

---

[1] عصام عمر منذور، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

[2] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الأردن،2003 ، ص52.

بالتخطيط، والتنفيذ و المتابعة والترويج وغيرها[1].

خامسا: الحوافز الاستثمارية

تعمل البلدان بشتى الوسائل إلى منح حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر قصد استقطابه ويمكن تصنيف هذه الحوافز كما يلي:

أ. **محفزات ضريبية :** وتكون في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وتتفاوت حسب القطاع التي توجه إليه الاستثمارات وتأخذ هذه الحوافز عدة أشكال:

- منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأس مالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج؛
- إعفاء المشاريع الاستشارية من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة طويلة[2]؛
- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء؛
- إعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لمدة طويلة بعد انطلاق مرحلة التشغيل.

ب. **حوافز تمويلية:** وتتعلق بتوفير الأموال اللازمة للمشروع الاستثماري، سواء في شكل إعانات حكومية، أو المشاركة الحكومية في المشروع بتقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة على القروض.

ج. **حوافز أخرى :** بالإضافة إلى الحوافز السابقة توجد أنواع من الحوافز يصعب تصنيفها تحت نوع معين لكنها تسير في اتجاه واحد قصد زيادة ربحية الشركات الأجنبية المراد جذبها من خلال مساهمات تمويلية، وتشمل هذه الحوافز المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي كضمان لتحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، كما تشمل تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية كتنفيذ وإدارة المشروعات والمعلومات عن السوق وتوفير المواد الخام، تقديم النصح فما يخص عمليات الإنتاج وفن التسويق،المساعدة في التدريب، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بالبنية الأساسية من أراض ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية[3].

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

---

[1] يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بنقا، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل السياسات الاقتصادية الكلية** ، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 53.

[3] نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر من معهد " **هيرتاج**" بالتعاون مع صحيفة " **وول ستريت جورنال** " منذ عام 1995 ويستخدم لقياس درجة التصنيف التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية.

ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل السياسة التجارية وخاصة معدل التعريفة الجمركية، وجود الحوافز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة خاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد والسياسة النقدية خاصة معدل التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية وبحسب المؤشر يأخذ متوسط هذه المكونات الفرعية[1].

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في " **دافوس**" تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة و زيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية، ويعتمد مؤشر التنافسية على 8 عوامل هي درجة الانفتاح، دور الحكومة وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة ووضع المؤسسات ويمنح المؤشر أوزان متساوية[2].

ثالثا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للإقتصادات الناهضة

يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحفية العالم الأمريكية "**وولد بيير**" منذ عام1966 ويغطي المؤشر 41 دولة من الإقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية، ويستند المؤشر المركب إلى 3 مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا وهي[3]:

أ. **مؤشر البيئة الاقتصادية :** ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب. **مؤشر البنية التحتية للمعلومات:** ويضم هدا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات البنى التحتية للمعلومات

---

[1] غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص107.

[2] عبد الحميد بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[3] **المرجع السابق**، ص45.

المختلفة.

ج. **مؤشر البيئة الاجتماعية:** يضم المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية، الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة. تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر، و يتراوح كل مؤشر فرعي بين 0–100 حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر هو 300 نقطة ويدل الرصيد صفر على أسوء أداء والرصيد 100 على أفضل أداء ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة (اليابان، هولندا، سنغافورة، اسبانيا. والولايات المتحدة الأمريكية).

رابعا:مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدولة على السداد، يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية وقد صنف دليل المؤشر إلى[1]:

أ. **درجة الاستثمار A** : وتقسم إلى أربعة مستويات هي:

A1: البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة وإن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة؛

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا في وجود بيئة اقتصادية أقل استقرارا؛

A3: استبعاد إمكانية القدرة على السداد في حالة بروز ظروف اقتصادية وسياسية غير ملائمة؛

A4: إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

ب. **درجة المضاربة:** وتقسم إلى 3 مستويات هي:

B: يرجح أن تكون البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر على سجل السداد السيء؛

C: يرجح أن تكون للبيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر على سجل السداد السيء؛

D: تؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل السداد السيء أكثر سوء.

خامسا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة P.R.S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية. ويقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية[2]:

---

[1] محمد قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 –18 أفريل، 2006، ص291.

[2] **المرجع السابق**، ص292.

- من 0 إلى 49.4 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 70 إلى79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا؛
- من 80 إلى 100 نقطة مخاطرة منخفضة جدا.

سادسا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

يعرف المؤشر المركب بأنه متوسط المؤشرات الثلاثة(متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية ، متوسط المعاملات الخارجية)، يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي[1]:

أ. **مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** : ويستخدم لتخليص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد؛

ب. **مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** : يستخدم لتخليص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الخارجي للاقتصاد؛

ج. **مؤشر معدل التضخم:** يستخدم لتخليص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد وقد صنف دليل المؤشر إلى:

- إذا كان متوسط المؤشرات الثلاثة أقل من 1 معناه عدم تحسن مناخ الاستثمار؛
- إذا كان متوسط المؤشرات الثلاثة من 1 إلى 2 معناه تحسن مناخ الاستثمار؛
- إذا كان متوسط المؤشرات الثلاثة أكبر من 2 معناه تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

المطلب الرابع: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المضيفة والمستضيفة كما يلي:

الفرع الأول: من وجهة نظر الدول المضيفة

أولا: الآثار الإيجابية

هناك فوائد كثيرة ناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدول المضيفة نذكر منها:

- الحصول على التكنولوجيا وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة؛

[1] عبد الحميد بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

- تساعد على خلق فرص عمالة جديدة، حيث لاشك أن البطالة تعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية منها أو على الأقل الحد من تفاقمها؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، والتي تمثل أساس أي برنامج تنموي[1]؛
- رفع معدلات التكوين الرأسمالي مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية؛
- تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني؛
- اتساع الاستثمارات الأجنبية يدفع إلى فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات المستثمرة تمارس أنشطة إنتاجية تتم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة منتجة بطبيعتها لأنها تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدول النامية، بناء على دراسات علمية معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع[2].

ثانيا: الآثار السلبية

رغم الإيجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلا أنه لا يخلو من السلبيات ونذكر منها [3]:

- صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية، وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية؛
- قد لا تساهم في تحويل التكنولوجيا، ويتحقق ذلك عندما تقوم الشركات الأجنبية باحتكار التكنولوجيا المحولة معها؛
- استغلال طاقة العمل وتحويلها لصالح المستثمر الأجنبي، إضافة إلى تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج؛
- تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الإستخراجية، فمثلا توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط بلغت (30%) و (21%) في قطاع الخدمات، (25.9%) في قطاع الصناعات

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر، 2001، ص460.

[2] إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور وحوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، ، الطبعة الأولى، دار الكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص140.

[3] **المرجع السابق**، ص161.

التحويلية و (9.3%) في فروع أخرى من الصناعات الإستخراجية سنة 1986. من خلال هذه الأرقام نلاحظ الاستغلال الواسع للموارد المادية والبشرية، وهذا دون مراعاة للقطاعات التي تهدف الدول النامية لترقيتها؛

- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية؛
- التدخل في الشؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية الإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سياسية سلبية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[1].

الفرع الثاني: من وجهة نظر الدول المصدرة له

أولا: الآثار الإيجابية : ويمكن ذكر أهمها[2]:

- الحصول على الأرباح، وتدويل المنتجات والخدمات، ويعتبر هذا الأخير من استراتيجيات الشركة متعددة الجنسيات في تدويل نشاطها من أجل ارتفاع الإنتاجية؛
- تحصل الشركات الأجنبية على ميزات تنافسية وخاصة في الصناعات التي تكون فيها نفقات البحث والتطوير والإعلان هامة، الأمر الذي يجعلها تعمل بربحية أكثر في بيئة أجنبية؛
- توفير مكاسب في الكفاءة والإنتاج للشركات المستثمرة من شأنه أن يرفع العائد على رأس المال، وكذلك الادخار وتكون مكاسب التخصص أكبر كلما توفرت الفروق في الأسعار بين الدول بالنسبة للمنتجات المتماثلة؛
- ضمان استغلال اليد العاملة الرخيصة واستغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول الضيفة.

ثانيا: الآثار السلبية

يجد المستثمرون الأجانب عراقيل وعقبات تجعلهم يترددون في الإقدام على الاستثمار رغم الإغراءات والحوافز التي تقدها الدول المضيفة ومن بين هذه العقبات نجد:

- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل تأثير سالبي على ميزان مدفوعاتها؛
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف والتصدير أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الإفراط في تقدير قيمة العملة المحلية و تقييد فرص الحصول على العملات الصعبة (مراقبة الصرف) بالإضافة إلى هذا فان تحديد سعر الصرف الأجنبي في بلدان كثيرة يتم عن طريق إصدار قرارات لا تتبعها

---

[1] غريب بولرباح، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص463.

خطوات تشريعية ملائمة، الأمر الذي أدى إلى خلق جو من الشك لدى المستثمرين؛

- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية[1].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسير قيام هذا النوع من الاستثمار وسنتناول في هذا المبحث أهم هذه النظريات على النحو التالي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات متعددة الجنسيات لأنها تستند إلى عدد من المبررات من بينها[2]:

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المضيفة؛
- وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق الفجوة واتساعها بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة مقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية؛
- صغر رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز أهمية هذا النوع من الاستثمار.

حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهجم على الشركات متعددة الجنسيات حتى أنها ألقت المسؤولية كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلف الذي تعانيه الدول النامية، ولم تحاول النظرية النظر في الآثار الإيجابية التي يمكن أن تخلفها هذه الاستثمارات في الدول النامية [3]، ومن أمثلتها رفع كفاءة

---

[1] طاهر مرسي عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص251.

[2] يعقوب علي جانقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 3-4.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص367.

الموارد المحلية المتاحة سواء الإنتاجية أو البشرية أو التمويلية، بالإضافة إلى دورها في التشغيل ومكافحة الفقر وتوفير النقد الأجنبي والتي يثبتها تسابق هذه الدول لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فبالإضافة إلى إسقاط دور العوامل الداخلية السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية في الدول النامية في التقليل من الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تتسبب بها الشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية، تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث أنها لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط، ومدى التزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لممارسات الشركات الأجنبية فيما يخص الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ومكافحة الاحتباس الحراري.

والملاحظ أن النظرية الكلاسيكية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضا عن الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الاستثمار[1].

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جاء في مضمونها أنها تقوم على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، ونظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى[2].

وكان أولين أول من قدم شرحا لحركة رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة ، فإن أهم عنصر محرك للتصدير واستيراد رأس المال وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال وإنتاجيته بين الدول، فإن رأس المال سينتقل من سوق لآخر. كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد **ماكدوجال** ثم أتى من بعده **كيمب**، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلاّ أن نتائج دراستهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد في الخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال يكون مرتفع.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستغلال والاستفادة من الموارد

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص38.

المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية ويقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات إقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، إذ من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي[1]:

- أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فآثار كل منهما مختلفة عن الآخر؛
- أنها تتعامل مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أنها لم تشرح لماذا تختار الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق والحماية

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات منها: غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، وأن الشركات الوطنية في هذه الدول لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة نظرا لتملك هذه الأخيرة لبعض أو كل جوانب القوة من توافر للمواد الأولية، التكنولوجيا المتقدمة المهارات الإدارية...الخ، وهذا ما يشكل حافزا أو دافعا أساسيا للشركات الأجنبية للاستثمار في الدول النامية[2].

وفي هذا الشأن يرى **هودوينج** أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم نماذج السوق[3].

ويتفق كل من **باري**PARRY **وكيفز**CAVES في هذا الخصوص على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا، أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة تستطيع الاستفادة منها في الدولة المضيفة ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع بالشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص92.

[3] **المرجع السابق**، ص 93.

- حالة وجود فورقات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركة الوطنية؛
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية وغيرها لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول بالدول المضيفة؛
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير، وتفوقها تكنولوجيا؛
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية[1]؛
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ. **الخصائص التكنولوجية :** وتتمثل في مقدرة الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويعها أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية أو القديمة.

ب. **الخصائص التمويلية :** وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية، والآلات وتوافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراءات البحوث.

ج. **الخصائص التنظيمية والإدارية:** وتتمثل في توافر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات.

وأخيرا بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق يرى **روبوك** و**سيموندس** أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

كما أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات، في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

الفرع الثاني: نظرية الحماية

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ولكي تحقق الشركة هدا الهدف، فإن هدا يستلزم قيامها بممارسة الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

---

[1] منور أوسرير، عليان نذير، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص60.

وفي هذا الشأن يرى **هودوينج** ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق، بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن تم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية[1].

وبخصوص جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات متعددة الجنسيات لبلوغ أهدافها، فيلاحظ أن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الآخر فيمثل منظمات دولية مستقلة، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته [2]، فضلا عن هذا، نجد أن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها[3].

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة التقديم بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية الحاسبات الآلية منها بشكل خاص.

ولكي نفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كما يلي[4]:

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 398، 400.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص20.

[3] **المرجع السابق**، ص 21.

[4] عباس علي، **إدارة الأعمال الدولية**، الإطار العام، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص167.

1. **مرحلة المنتج الجديد:** من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في أسواق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة دلك تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة نبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة[1].
2. **مرحلة النمو :** في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء وتبدأ المنافسة وترتفع حساسية الطلب للثمن وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا استراتيجيا، وباشتداد المنافسة تجد الشركة أنه من الضروري البحث عن فرص تصديرية، حيث تندفع الدولة المخترعة إلى التوسع في الأسواق الدولية كون الظروف مواتية والتي تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى [2].
3. **مرحلة المنتج الناضج :** خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، والسبب لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج، هو حماية سوقها الذي خلقته من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج والتي قد تكون راجعة إلى عدم قدرتها على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثمة ارتفاع ثمن السلعة في الأسواق المستوردة مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دورا في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير وما يحمله من تبعات.[3]

هذه العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدولة الأجنبية واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة وارد جدا، مما يعني التوقف عن استيراد هذا المنتج من طف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] علي عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص 168.

[3] رضا عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

المنتج ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك، وبالتالي تفقد ميزتها التنافسية في الدولة الأصلية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور وهي المرحلة الأخيرة[1].

4. **مرحلة الانحدار والتدهور** : تسمى هذه المرحلة بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول، وفيها يسجل انخفاض بارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث أن هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها، مما يدفع الدولة المخترعة إلى التوجه بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج، وهو ما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة أقل بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية[2].

وتبعا لذلك وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطين في الدول النامية عبر الفروع أو التنازل عن منتجها عبر منح الترخيص مثلا، ومن ثم إنتاجه وتنخفض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا.

والشكل التالي يوضح مختلف هذه المراحل كما يلي:

الشكل رقم (01) دورة حياة المنتج

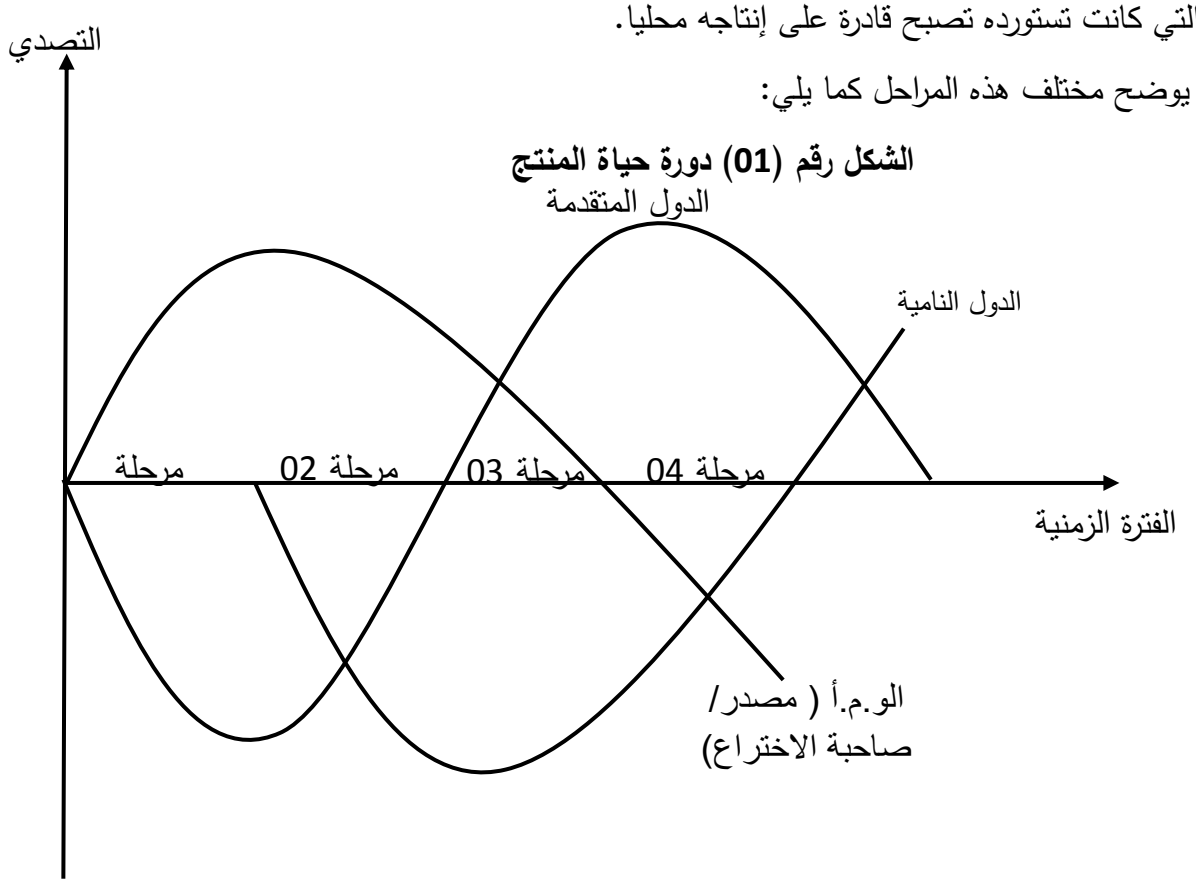

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص401.

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سبق ذكره** ، ص56.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص51.

المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة

الفرع الأول: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، فهذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب لتلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظرية الإدارة وغيرها ومن أهم هده العوامل[1]:

أ. **العوامل التسويقية والسوق** : مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي.

ب. **العوامل المرتبطة بالتكاليف** مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية مدى توافر الأيدي العالمة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام و السلع الوسيطية.

ج. **الإجراءات الحمائية** مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروض على التصدير والاستيراد.

د. **العوامل المتعلقة بمناخ الاستثمار الأجنبي** مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملة الأجنبية والتعامل فيها.

الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى **روبوك وسيموندس** حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، أما المجموعة الثالثة فهي بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات **روبوكوسيموندس** في الجدول التالي[2]:

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص4002 4003.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الجدول رقم(01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل	أمثلة
أ. العوامل الشرطية 1. خصائص المنتج / السلعة (productspecific)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة، جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة، خصائص العملية الإنتاجية
2. الخصائص المميزة للدولة المضيفة (country specific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري
3. العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية...الخ
ب. العوامل الدافعة 1. الخصائص المميزة للشركة (firm-specific)	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة
2. المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية
ج. العوامل الحاكمة 1. الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية
2. الخصائص المميز للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير روس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
3. العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بن الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ص 405.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث يتم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات و الحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة...الخ.

المبحث الرابع: الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي.

إن الآثار الإيجابية التي يذرها الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة دفعت بالدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء إلى جعل عملية جدب المستثمرين الأجانب أحد أهم أولويات السياسة الاقتصادية ومن تم إشتد التنافس بين هذه الدول على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دائرة التمويل الدولي

تعتبر تدفقات رؤوس الأموال بمختلف أشكالها مصادر للتمويل الدولي، فهناك تدفقات رأس مالية هامة على الصعيد العالمي اختلفت اتجاهاتها في الاقتصاديات العالمية من بينها المساعدات الإنمائية، القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدول التالي يبين تطور أهم تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي خلال الفترة 2000–2012:

الجدول رقم(02): تطور تدفقات التمويل الدولي العالمي خلال الفترة (2000–2012) الوحدة: مليون دولار

السنوات / التدفقات	2000-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار المباشر	1473.19	1790.7	1397.8	1109.5	1398.1	1524.42	1621.8	1830.1
المنح والمساعدات الدولية	84.882	96.48	116.11	146.58	165.5	167.47	162	141
صافي الديون الخارجية	138	119.9	487.77	229.15	159.57	508.23	464.13	542
المجموع	166.07	2007.08	1807.68	1685.23	1723.17	2200.12	2248.33	2503.1
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر	86.8	89.9	66.4	77.7	81.13	69.2	72.09	72.8
نسبة المساعدات الدولية من إجمالي التدفقات %	4.99	4.8	6.44	8.6	9.6	7.5	7.2	5.61
نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الديون%	8.3	5.3	27.16	13.7	12.7	9.27	20.71	21.59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: Undadstat.unated.org/tablviwer/table viewer.aspx 2013

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور وارتفاع في حجم التدفقات الرأسمالية من سنة إلى أخرى، إذ شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا متواصلا، إذ بلغت 1830 مليون دولار خلال 2012 بعدما شهد انخفاضا قدر بـ 1109 سنة 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدتها هذه السنة ،كما شهدت المنح والمساعدات

الدولية تطور ملحوظا إذ بلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 لتنخفض إلى 141 سنة 2012، أما فيما يخص الديون الخارجية فشهدت هي الأخرى نموا متذبذبا من سنة إلى أخرى فقد سجلت 1199 مليون دولار سنة2006 لتصل إلى 542 مليون دولار سنة 2012.

وبمقارنة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنح والمساعدات و الديون الخارجية نسجل ارتفاعا ملحوظا للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى في حدود 80%، بينما نسبة الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية في حدود 20 %من إجمالي التدفقات وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل أهمية كبيرة في تمويل اقتصاديات العالمية وخاصة النامية منها.

المطلب الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1970–2010

ويبرز هدا التطور عبر الفترات التالية:

الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من 1970–2006

إن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمركز بشكل كبير في البلدان المصنعة المتقدمة حجما ونوعا حيث بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية 32.8 مليار دولار 1960، ليتضاعف بحلول سنة 1971 ليصل 82.8 مليار دولار لتحتل بذلك الريادة بين دول العالم، وقد تفاوت نسب توزيعه بين الدول حيث خصت الدول المتقدمة ب 58 % من إجمالي التدفقات، و 37 % بالنسبة للدول النامية، وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمو متسارعا في سنوات ثمانينيات والتسعينات، حيث زادت تدفقاته بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982–1990 لتصل إلى 203 مليار دولار مقابل 59 مليار دولار عام 1982، ثم زادت بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة 1990–2000 لتصل إلى نحو 1411 مليار دولار سنة 2000 [1].

والملفت للانتباه في هذه المرحلة تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات النفطية، لكنه سرعان ما عاود الازدهار بعدها، واستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو، حيث بلغ سنة 2006 نسبة 38% ليصل حجمه إلى 1306 مليار دولار، والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000 ب 1411 مليار دولار مما يعكس أداء اقتصاد قوي موزع على فئات الاقتصاد الثلاثة: اقتصاديات البلدان المتقدمة، اقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية .

[1] دريد محمود السمرائي، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

الجدول رقم(03) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر لعينة من دول ومناطق العالم (2002–2006).

الوحدة: مليار دولار

المنطقة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد					الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر				
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الأوروبي	309.4	259.4	214.3		562.4	265.6	285.2	368		640
الو.م.أ	74.5	53.1	135.8		236.7	134.9	129.4	294.9		221.7
إفريقيا	14.6	18.7	18		45.8	0.3	1.2	2		7.8
العالم	622	564.1	742.1		1306	540.7	560.1	277.3		1215.8
النصيب من تدفقات إ.أ.م(%)										
الدول المتقدمة	70.8	64.4	56.2		66.7	89.9	90.1	85.4		82.2
الدول النامية	27.4	32.2	39.5		29.3	9.2	8	13		16
الدول الانتقالية	1.8	3.5	4.2		4.1	0.9	1.9	1.5		1.8

Source : CNUCED ,Repourt sur l'investessment dans le monde2008

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبالغ المحققة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في العالم تعكس الصورة الجيدة التي كان يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بنسب متزايدة.

لتنتقل من 564.1 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 1306 مليار دولار سنة 2006 ونفس الملاحظة ينطبق على الاستثمار الأجنبي الصادر حيث انتقلت هي الأخرى من 560.1 مليار دولار سنة 2003 إلى 1215.8 سنة 2006 حيث احتل الاتحاد الأوروبي الصدارة سواء في الاستثمارات الصادرة أو الواردة بقيمة 640 مليار دولار و 562.4 مليار دولار أمريكي على التوالي على الرغم من التذبذب في حجم الاستثمارات التي استقطبها في الفترة مابين 2000–2004 التي شهدت تناقصا ملحوظا وصل إلى 50 مليار دولار، إلا أنه سرعان ما استطاع استعادة قدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2006.

في حين تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار الأجنبي الوارد على الرغم من تسجيلها هي الأخرى انخفاض ما بين 2002–2003 لتعاود الارتفاع لتصل سنة 2006 إلى 236.7 مليار دولار أمريكي . أما إفريقيا فقد شهدت ازدهارا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر على حد سواء رغم بروز التوجه الشديد للاستثمارات العالمية نحوها التي وصلت إلى 26.8 مليار دولار في حلول سنة 2006 مقارنة بما استطاعت تصديره من استثمارات إلى الخارج التي لم تتجاوز 8 مليار دولار كحد أقصى.

ومن جهة أخرى شهدت الاقتصاديات المتقدمة انخفاض نصيبها من الاستثمارات العالمية الصادرة إلى ما يقدر بـ 82.2 سنة 2006 بعدما كانت ثابتة نسبيا إلى غاية 2004 في حين حققت الدول النامية نسب متزايدة على مدار الفترة 2003–2006 لتصل إلى 16% سنة 2006، كما أن الاقتصاديات الانتقالية شهدت هي الأخرى تزايد نسب تصديرها للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى 1.8% سنة 2008.

ويرجع هذا النمو للاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول للتمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، و انخفضت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية[1]؛
- تزايد نشاط الاندماج والشراء عبر الحدود، حيث زادت هذه المعاملات بشكل بارز ليبلغ عددها 6974 عملية سنة 2006 بنسبة زيادة قدرت بـ 23%[2]؛
- الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض اقتصادها الذي يوفر فرص استثمارية في مختلف الأنشطة؛
- تزايد أهمية صناديق الأسهم الخاصة، وصناديق الاستثمارات الجماعية الأخرى.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أرقاما قياسية فاقت تلك المسجلة سنة 2000 لتبلغ 2002.63 مليار دولار سنة 2007، لكن سرعان ما عرف هذا التدفق انخفاض مع نهاية هذه السنة أين انفجرت الأزمة المالية العالمية 2008، وقد تأثرت هذه التدفقات تأثيرا شديدا في جميع أنحاء العالم حيث انخفضت من 2002.69 سنة2007إلى 1816.39 مليار دولار عام 2008، و الجدول التالي بوضح ذلك.

الجدول رقم(04) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2007 –2009.

الوحدة: مليار دينار

السنوات / الاقتصاديات	2007	2008	2009
العالم	2002.694	1818.39	1216.47
الاقتصاديات المتقدمة	1319.89	1026.53	613.43
الاقتصاديات النامية	589.43	868.43	530.28

Source : CNUCED ,Repourt sur l'investessment dans le monde2010

[1] محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية** ، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 2011

[2] الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي،2007، ص04.

الشكل رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2009.

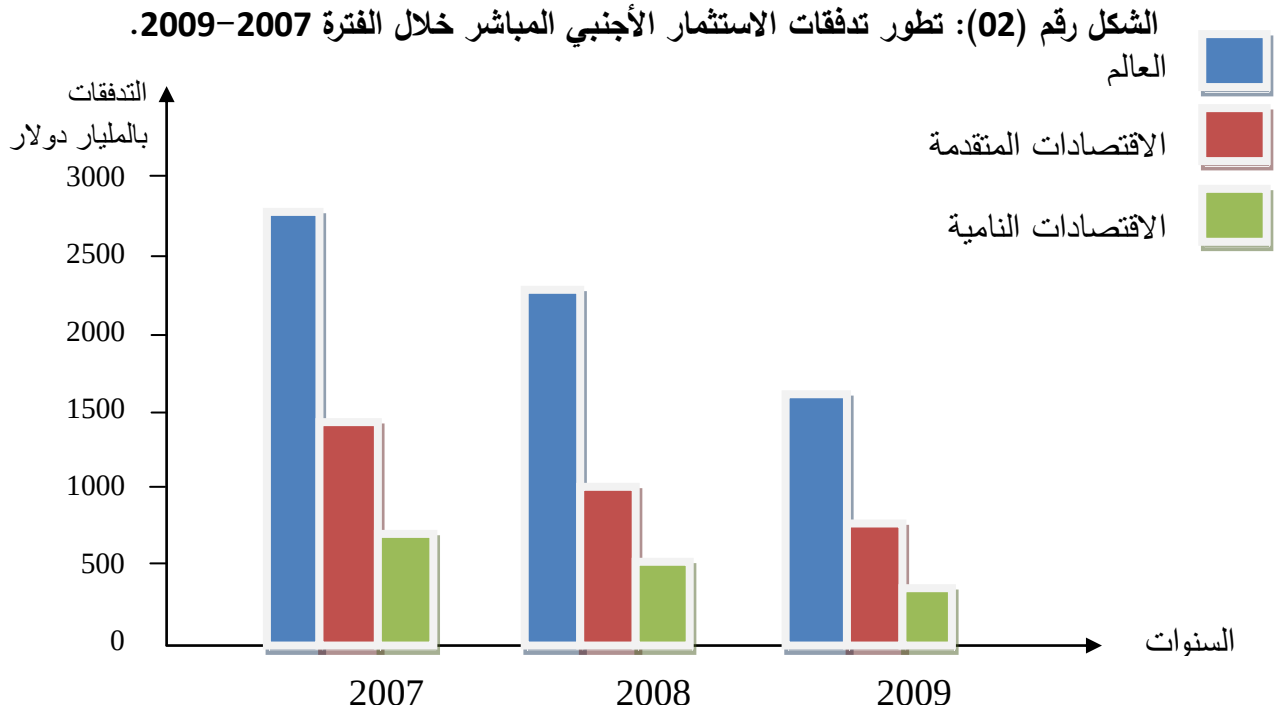

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات تقرير الأنتكاد2010

فقد غيرت الأزمة المالية ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفت ترتيب الدول المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2008 تغيرات جوهرية بفعل الأزمة، لتفقد الو.م.أ مرتبتها الأولى بين الدول الأوروبية المصدرة والمتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح فرنسا وألمانيا، كما سجلت الاقتصاديات النامية ارتفاعا في التدفقات الاستثمارية الموجهة إليها لتبلغ 868.43 مليار دولار، كما ارتفعت التدفقات الوافدة لإفريقيا ، مع حدوث زيادة سريعة في غرب إفريقيا، حيث ارتفعت بنسبة 64% خلال 2008 أما البلدان المتقدمة شهدت انخفاض للاستثمارات خلال الأزمة لتبلغ 613.43 مليار دولار سنة 2009 في مقابل 1319.89 سنة 2007 ويرجع السبب إلى انخفاض عمليات اندماج الشركات والتملك عبر الحدود.

المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات جديدة على المستوى العالمي و الجدول التالي يبين أهم هذه التطورات خلال الفترة(2010-2013):

الجدول رقم(05):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق اقتصاديات العالم خلال الفترة 2010-2013

الوحدة: بالمليار دولار.

	التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر								التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر							
السنوات / المنطقة	2010		2011		2012		2013		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
العالم	1409		1700		1330		566		1505		1712		1347		1411	
الاقتصاديات المتقدمة	696	19.4	880	51.8	517	38.8	246	39	1030	68.4	1216	71	853	63.3	857	60.8
اقتصادات النامية	637	45.2	725	42.6	729	54.8	57	53.6	413	27.5	423	24.7	440	32.7	454	32.2
الاقتصاديات الانتقالية	75	5.3	95	5.6	84	6.3	57	7.4	62	4.1	73	4.3	54	4	99	7
الاقتصاديات الضعيفة	40	3.2	88	3.4	58	4.4		3.9	12	0.8	12	0.7	10	0.7	09	0.7

SOURCE :UNCTAD , FDI-TNC-JVC informations system, FDI/ TNC/ data base (www.unctad.org/fdistatistiques)

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب إحصائيات تقرير الاونكتاد لسنة 2014 انخفاض في سنة 2012، إذ بلغت 1330 مليار دولار بالنسبة للتدفق الصادر و 1347 مليار دولار للتدفق الوارد، وذلك لظهور حالة عدم اليقين الاقتصادي وكذا احتمالات النمو الضعيفة في الدول الناشئة الكبرى، الذي قلص من نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة، وهو ما أشارت إليه المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي لاسيما مع تراجع قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، ومن جانب أخر فقد احتلت الدول النامية موقع الريادة لاحتلالها ولأول مرة على الإطلاق من الاستثمار الأجنبي أكثر مما نالته البلدان المتقدمة حيث شكل نصيبها 84.8 مليار دولار[1]من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

على عكس الدول المتقدمة التي سجلت انخفاض حاد في نسبة التدفقات الصادرة خلال هذه الفترة حيث بلغت 38.8% بمقابل 51% سنة 2011، حيث شهدت معظم الدول المتقدمة انخفاض كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ولا سيما منها الاتحاد الأوروبي التي مثلت حصته بمفرده ثلثي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

ومن جهة أخرى شهدت الاقتصاديات الانتقالية انخفاضا نسبيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لتبلغ 84 مليار دولار 2012 الناتجة بالأساس لانخفاض عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود.

[1]worldinvestemt report(2014)p25 www.unctad.dz.

أما في سنة 2013 فقد استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي، وارتفعت التدفقات العالمية بنسبة 9% لتبلغ 1452 مليار دولار، وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة المتقدمة منها النامية والانتقالية.

فسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصادات النامية ارتفاعا جديدا لتبلغ 778 مليار دولار سنة 2013 التي تشكل نسبة 53.6% من مجموع التدفقات العالمية الوافدة، رغم أن معدل نموها تباطأ إلى 7% مقارنة بمتوسطه البالغ 17% خلال السنوات العشر الماضية [1]، في حين شهدت التدفقات الوافدة إلى إفريقيا زيادة بنسبة 4% لتبلغ 57% مليار دولار تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية ، بينما لا تزال بلدان آسيا تستأثر بحوالي 30% من المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة للإقتصادات المتقدمة فقد استعادت التدفقات الوافدة إليها نموها عام 2013 لتبلغ 566 مليار دولار بعد الانخفاض الحاد الذي سجلته عام 2012، وهذا راجع لانتعاش التدفقات الوافدة لأمريكا الشمالية واسبانيا وايطاليا وهي نسبة لا تزال أدنى من الذروة التي بلغتها عام 2007 وفي المقابل بلغ مجموع التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة 857 مليار دولار، وقابل انتعاش الاستثمارات في أوروبا وتوسعها المستمر من اليابان تقليص أمريكا الشمالية استثماراتها الخارجية، وازدادت التدفقات الخارجة من أوروبا بنسبة 10% لتبلغ 329 مليار دولار.

وفي عام 2014 كشف مؤتمر الأمم المتحددة للتجارة والتنمية أونتكاد انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بنسبة 8% نظرا لهشاشة الاقتصاد العالمي وعدم اليقين السياسي و المخاطر الجيوسياسية، وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة 14%[2]لتصل إلى نحو 511 مليار دولار، بينما شهدت الاقتصاديات النامية ارتفاع في حجم هذه التدفقات إلى مستوى جديد بأكثر من 700 مليار دولار بما يعادل 56% من الحصة العالمية.

[1] worldinvestemt report(2014)p27 www.unctad.dz

[2] **المرجع السابق** ص 28.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل الذي يقوم به كيان مقيم باقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، مع امتلاكه لرقابة أو درجة تأثير كبيرة فيها تمكنه من السيطرة الكلية أو الجزئية على إدارتها، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي الفاعل الأساسي الذي يقوم بالاستثمار الأجنبي. ويمكن تقسيمها إلى عدة أشكال انطلاقا من وجهات نظر عديدة.

أما عن الطروحات النظرية التي حاولت تفسيره فنجدها متعددة وكل منها عالجته من زاوية معينة ومن أهمها نظرية الحماية، نظرية الموقع، ونظرية دورة حياة المنتج، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على نظرية واحدة في تفسير كافة حركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما عن آثاره على الاقتصاديات المضيفة خاصة فنجدها تنقسم إلى إيجابيات وسلبيات ومقدار استفادة كل دولة من التدفقات الواردة إليه يرجع إلى خصوصيات البلد والقدرة التفاوضية لحكومته. وفي الأخير نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور رئيسي ومهم في تمويل الاقتصاد العالمي وقد زادت أهميته خاصة في الدول النامية.

الفصل الثاني:

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، حيث يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذا كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة لعوامل عديدة ومتنوعة.

وقد أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي خاضت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة و الحكومية بصفتها مذرة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين الطويل والمتوسط، وعلى هذا الأساس تم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:**أساسيات حول النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الاقتصاد ومن ثم تحسين أداءه.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

- ❖ هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي مقسوما على عدد السكان[1].
- ❖ كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه" الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة"[2].
- ❖ أما كوسوف فعرفه على أنه" التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"[3].
- ❖ يعرفه جون ريفوارد بأنه" الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام، كما يعبر عن التوسع الاقتصادي ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

تبرز أهم خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي[5]:

- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا أي لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛
- يتميز بنطاق ضيق مقارنة بالتنمية الاقتصادية؛

---

[1] محمود إبراهيم خريس وآخرون، **أسس في علم الاقتصاد**، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن، 2007، ص331.

[2] محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**،الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2003،ص11.

[4] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011،ص37

[5] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر،(بدون سنة النشر)، ص 61.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل؛
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى؛[1]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية

لقد تباينت واختلفت الآراء حول صياغة تعريف واضح لمفهوم التنمية الاقتصادية لدى رجال الفكر الاقتصادي ويمكن استعراض أهم هذه المفاهيم على النحو التالي:

- هي عملية تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي والاجتماعي من أجل توفير الحياة الكريمة للفرد[2].
- كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يزداد فيها الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية وحماية الموارد المتجددة والحفاظ على غير المتجددة من النضوب[3].
- كما يعرفها صبحي محمد قنوص على أنها "تحسن على المستوى الفردي في مستويات المهارة، الكفاءة الإنتاجية، الحرية و الإبداع، الاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"[4].

ومهما تنوعت واختلفت تلك التعاريف فان جوهر التنمية الاقتصادية هو التغير المقصود الموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار أو أنها النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أم في أحد الميادين الرئيسية.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية

يمكن عرض أهم خصائص التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- التنمية هي عملية مدروسة، وليست عشوائية فهي محددة الغايات وذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وخطط وبرامج؛

---

[1] محمدعبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، مصر،2000، ص59.

[2] كميل حبيب، حازم البني، **من النمو و التنمية إلى العولمة و اللغات** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2000، ص19.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

[4] صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث** ، الطبعة الثانية ، الدار الدولية للنشر مصر، 1999، ص97.

- إيجاد تحولات هيكلية تخص الإطار السياسي والاجتماعي كما تخص القدرة التقنية في البناء المادي للقاعدة الإنتاجية؛[1]
- إنشاء طاقة إنتاجية ذاتية مبينة على أساليب فعلية ذاتية منوعة ومتكاملة، قادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها؛
- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويجب أن يكون متصاعدا إلا أنه في الوقت ذاته يجب أن يكون بالقدر النسبي مقارنة مع المجتمعات الأخرى[2]؛
- الزيادة في متوسط إنتاجية الفرد، وهو مؤشر اقتصادي يعبر عن زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد؛
- تغيرات في هيكل البنيان الاقتصادي والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال مع إدخال الطرق الفنية الجديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان[3].

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

إن مصطلحي النمو والتنمية استخداما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما.

فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الخ، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة[4].

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة، لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعي[5].

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، وتكون

---

[1] رشيد حمران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص61.

[2] على خليفة الكواري، **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية**، مجلة المستقبل العربي، النسخة 5، العدد49، مارس، 2004، ص04.

[3] كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص64.

[4] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**،الطبعة الأولى، ، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص125.

[5] عصام عمر منذور، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها، وتتمثل هذه الأخيرة في عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

الفرع الأول: العوامل المباشرة

وتتمثل في ثلاث عوامل رئيسية هي:

أولا:عنصر العمل: نعني بالعمل " مجموع القدرات الفزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته"[1].

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبدلها كل عامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها ونقصد بإنتاجية العمل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه[2].وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي:

فإن ارتفاع عنصر العمل بـ AL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار $PML.AL$

حيثPML : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

فمثلا:إذا كانت: $PML = 4$و $AL = 10$فإن:

$$\boldsymbol{A\,y = PML \times AL \rightarrow 10 \times 4 = 40}$$

أي أن زيادة عنصر العمل ب10 وحدات تؤدي لزيادة الإنتاج بـ 40 وحدة.

ثانيا: عنصررأس المال

يعرف رأس المال بأنه " مجموع السلع التي توجد في وقت معين وفي اقتصاد معين"[3].

أي أن رأس المال ينطوي على كل أصل ينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة

---

[1] جيمس جواتي و ربتشارد ستروب، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص** ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية 1999، ص584.

[2] **المرجع السابق**، ص 585.

[3] عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر النفط منظمة الأوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، ص53.

العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي، ويمكن أن يتغير الموجود من رأس المال لبلد ما بتغيره عبر الزمن، وعليه فان التكوين الرأسمالي هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح[1].

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي[2]:

$$Ay = PMK \times AK$$

بحيث: AK: التغير في مخزون رأس المال

PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار AK يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار PMK×AK

وإذا واكب عملية الإنتاج تغير في كل من عنصر العمل ورأس المال نجد:

$$Ay = (PML \times AL) + (PMK \times AK)$$

أي أن التغير في حجم الناتج ناتج عن التغير في مساهمة عنصر العمل وعنصر رأس المال في الناتج.

ثالثا:عنصر التكنولوجيا

لم يعد خفيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية [3]، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والتكوين الرأسمالي، فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في رفع كفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا[4]،حيث يؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.وبتواجد العامل التكنولوجي يكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

نمو الإنتاج= مساهمة عنصر العمل+ مساهمة عنصر رأس المال+ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

فتطور العامل التكنولوجي يساهم في حجم الناتج من خلال" الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال.

---

[1] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص13.

[2] كريم بودخدخ، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ، **2010**، ص81.

[3] طاهر حيدر حردان، مرجع سبق **ذكره**، ص14

[4] أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص430.

الفرع الثاني: العوامل غير المباشرة

بالإضافة إلى العوامل الرئيسية السابقة هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهي:

أولا: رأس المال البشري : يلعب رأس المال البشري دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعيتهم والهرم السكاني [1]، وزيادة السكان أو النمو السكاني يعني زيادة عرض العمل، و هذا عامل إيجابي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية بحيث يشكل مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل، ومنه زيادة النمو الاقتصادي ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية[2].

ثانيا: مدى توافر الموارد الطبيعية

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما في باطنها، وكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل نمو الاقتصاد، والعكس صحيح لذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه مثل: البترول، معادن، الغابات الأسماك...الخ[3].

ثالثا: النظام المالي

استنتج العديد من الاقتصاديين الذين ركزت أبحاثهم على دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأن التحرير المالي يؤثر على مستوى التطور المالي والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي. حيث أثبتت دراسةKing Et Livine أن التطور المالي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات[4]:

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص180.

[2] بريري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2011، ص182.

[3] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص181.

[4] بريري محمد أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

- التطور المالي يسمح بتخصيص الأموال بشكل أكثر كفاءة، و تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث أنه يؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا؛
- التطور المالي يعمل على توجيه جزء من المدخرات إلى الاستثمارات مما أدى إلى التأثير على النمو الاقتصادي؛
- تطور أسواق رأس المال يدفع الأسر على تنويع محافظهم الاستثمارية، بسبب تحسين شروط الحصول على القروض الاستهلاكية وانخفاض تكلفتها و العمل على الحد من الحوافز التي تشجع على الادخار؛

وعلاوة على ذلك فإن التطور المالي والتحرير المالي، يساهمان في زيادة تنويع المنتجات المالية، كما يسمح باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بدلا من هروب رأس المال المحلي، كما يساهم في تقليص من دور الأسواق المالية غير الرسمية، وفي الأخير تصبح لدينا مؤسسات مالية متخصصة في وظائف متعددة تعود على الاقتصاد المحلي بقيمة مضافة[1].

رابعا: التنظيم الاقتصادي الكفء

إن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها يمكنها تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، و رفع معدل نموها الاقتصادي مما يعني ضرورة توفير الكفاءة لاستغلال السلع والخدمات ، وأن يكون للسوق دور الموزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه قرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

خامسا:النظام السياسي

فاستقرار الوضع السياسي لبلد ما يعتبر عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي لأنه يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي وعدم استقراره يؤدي إلى سيطرة المصالح الشخصية لجهة معينة على المصالح الاقتصادية، وهذا ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية[2]؛

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي هي:

الفرع الأول: معايير الدخل

ونميز فيهاما يلي:

---

[1] بربري محمد أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

[2] ميشيل تودار، **التنمية الاقتصادية**، تعريب محمود حسن حسني و محمد حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 ص175.

أولا:الدخل القومي الكلي

يقترح الأستاذ ميدMeade في قياس النمو الاقتصادي التعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

ثانيا:الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض أن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[1].

ثالثا:معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، رغم وجود العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية في هذا الصدد من بينها عدم دقة إحصاءات السكان والدخول، وقضية أخرى، هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، لأن حساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك هذا من جهة ومن جهة أخرى حساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج، ولقياس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام معدل النمو البسيط، من خلال المعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخلاللحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة}}$$

الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها" ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج

أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي[3]:

القيمة المضافة لمنتوج ما= قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[2] مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2008، ص09.

[3] بودخدخكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

حيث المنتجات النهائية : هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطية: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة و تعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، التي يكون فيها تكرار لقيم المنتجات الوسيطية لحساب الناتج الداخلي الخام مرتين مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطية في سلعة نهائية أخرى ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام[1].

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنه بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل وبالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن[2]:

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي يساوي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي(الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G: يمثل إنفاق القطاع الحكومي.

(X−M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **مرجع سبق ذكره**، ص58

[2] **بودخدخ كريم،مرجع سبق ذكره**، ص76.

المطلب الرابع: منافع وتكاليف النمو الاقتصادي

الفرع الأول: المنافع

يمكن التمتع بثمار النمو الاقتصادي بطرق متنوعة منها[1]:

- زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع في مستويات المعيشة والاستهلاك؛
- الانتفاع بجزء من التحسن في مستويات المعيشة مع زيادة في أوقات الراحة والفراغ ؛
- إبقاء مستويات الاستهلاك على حالها ونقل جزء من القوة العاملة للتفرغ إلى توفير المزيد من خدمات التعليم بدوام كامل، وتخفيض سن التقاعد، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يجعل من الممكن تخصيص قدر أكبر من الموارد للخدمات الاجتماعية بدون الحاجة إلى تخفيض في الاستهلاك الخاص.

الفرع الثاني: التكاليف

يؤدي النمو الاقتصادي إلى أنواع شتى من التكاليف التي تعتبر بمثابة تضحيات يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين النمو الاقتصادي وأهمها:

أ.الإضرار بالجمال الطبيعي والحياة البرية : إن إنشاء المؤسسات الضخمة الحديثة من قبل معامل الصلب والمجمعات الكيماوية، معامل تكرير النفط قد تعد ذات درجة عالية من الكفاءة لكنها تفرض على المجتمع تحمل بعض التكاليف الناجمة عن تحطيم الجمال الطبيعي، كما أن استخدام الطرق الزراعية الحديثة قد يزيد كثيرا الغلة، لكنه يحدث آثار ضارة بالحياة البرية[2].

ب.التكاليف المرتبطة بالتغير الاقتصادي السريع : فالتقدم التكنولوجي الذي يعجل في تقدم الآلات وطرق الإنتاج، ويبطل استعمالها يجعل الذين كانوا يستغلونها فائضين عن الحاجة إليها.

ج.التضحية بالاستهلاك : يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[3].

د.التضحية بالراحة الآنية: إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد

---

[1] عصام عمر منذور، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] **المرجع السابق**، ص45.

[3] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي(الراحة الآنية) والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو اشتغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

هـ.التكاليف البيئية والصحية : يعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي والسبب الرئيسي الذي يدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذاك حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات، ثم يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتهم الاقتصادية وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيضا، إذ شهدت معظم دول العالم نموا كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ:" النمو أولا وأنظف أخيرا"[1].

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية و ذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآراءهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من ادم سميث وريكاردو ومالتوس ليتناول كل منهم في ما يلي:

الفرع الأول: تحليل ادم سميث

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي، حيث يرى أن القوانين الطبيعة هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية" " Invisiblehand كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي[1].

وقد ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير ثروة الأمم Welth Of Nation والذي يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي، والذي تأتي أساسا من الادخار وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث يزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الأمر بحالة ركود.[2]

الفرع الثاني: تحليل دافيد ريكاردو

يقوم "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح انتشار الركود بالاستناد إلى أفكار "سميث" فانه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أي أن المردودية في القطاع الزراعي متناقصة، فحسب ريكاردو فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبالمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع للأراضي ذات الجودة المرتفعة مما ينتج عنه التوجه للاستغلال أراضي ذات نوعية أقل [3]، وهذا سيؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال،يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي انتشار حالة الركود.كما يعطي دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو بما فيها العوامل الفكرية

---

[1] بن قوبة المختار، **اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص65.

[2] فايز إبراهيم الحسيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ، 1985، ص24.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الشهاب، مصر ، 1996، ص ص57، 58.

والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذا يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

الفرع الثالث: تحليل طوماس مالتوس

أبرز **طوماسمالتوس** أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان عن معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر " **طوماسمالتوس** " أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط [2]. ويؤكد"**مالتوس**" أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي، إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال.

وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز" **مالتوس**" أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو "المعدل الأمثل للادخار" لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان[3].

ويعتبر " **مالتوس**" بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إذا أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى الكفاف، هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم انه يعتبر تخفيض لتكلفة عنصر العمل ويلخص نموذج **مالتوس** في الشكل التالي:

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص34، 35.

[2] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 ، ص29.

[3] سالم النجفي، محمد القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

الشكل رقم(03) نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

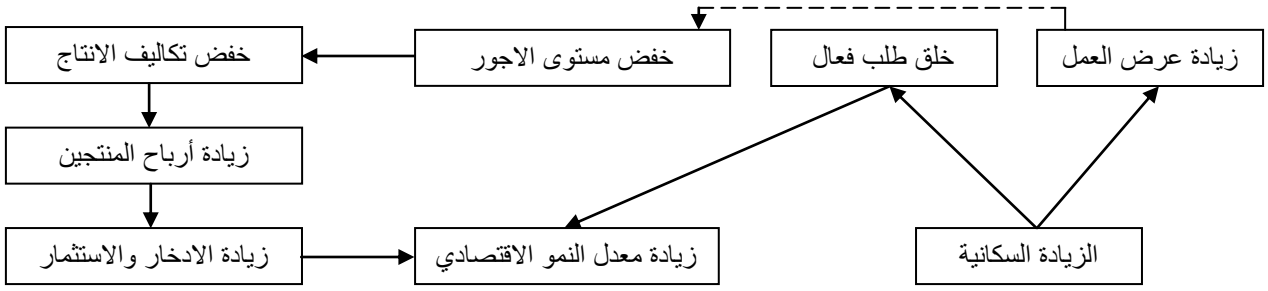

المصدر: سالم النجفي ومحمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص63

ونستخلص مما سبق إلى أن الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي ، وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، فرغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج[1].

بالإضافة إلى ما سبق فإن نظرية مالتوس شهدت عدم التطبيق على الدول المتقدمة، نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد معدلات الدخول [2]، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الحد الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايده معدل معتبر، مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكية

انطلاقا مما جاء به الكلاسيك حاول النيوكلاسيك، تفسير آلية النمو الاقتصادي، حيث طوروا آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، ويمكن الإشارة

---

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص10.

[2] **المرجع السابق**، ص11.

لأهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي[1]:

- إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة، متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- إن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يرو أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي منسق وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع؛
- إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي[2].

الفرع الأول: نموذج سولوsolow

نجد أن نموذج سولو بحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي على توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام، محافظا على جوهر البديهيات لولراسو هي الإنتاجية الحدية، المنافسة التامة والكاملة المردودية غير المتزايدة...الخ.

تتمثل المتغيرات الداخلة في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، ومردودية العمل(A) حيث أن بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي[3]:

$$Y(T) = F(K(t), A(t)L(t))$$

حيث:(t) تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة:

- الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة؛

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو و التنمية الاقتصادية**، مقال منشور على الرابط http://dspace.univ-telemcen/112/2563/1تاريخ 2015/03/25 ، ص34

[2] **المرجع السابق**، ص35.

[3] صواليلي صدر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

- الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني(والذي يتم بزيادة حجم المعرفة)؛
- أما الجداء AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال على مردودية العمل (A) الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج $\frac{K}{Y}$ ثابتة، هذه النتيجة مؤكدة على المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

نتائج نموذج سولو:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ؛
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج والاستهلاك) تنمو بمعدل $n + \lambda$؛
- معدل الأجر $e^{\lambda t}[(k^*) - k^* f(k^*)]$ ينمو بمعدل λ؛
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f(k^*)$ وهو ثابت بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية. أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر حيث بقسمة المعادلة (a) على k منحصل على معدل نمو رأس المالgt[1]:

$$g_k = \frac{\frac{dK(t)}{d(t)}}{k} = (s.\frac{f[k(H)]}{K} - (n + \lambda)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$هي نسبيا مرتفعة وإن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f[k(t)]$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n + \lambda$، وبالتالي فإن معدل النمو g_k، هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوت الحالة النظامية أي $k(0) > k^*$،فإن معدل نموه ينخفض في الزمن.

الفرع الثاني: نموذج شومبتر

يعتبر **شومبتر** من رواد المدرسة النيو كلاسيكية باعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر بأفكارمالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو

[1] صواليلي صدر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكار شومبتر في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1991[1].

وتركزت أهم أفكاره في الآتي[2]:

- **دور الابتكارات التكنولوجية:** يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " **شومبتر**" للنمو الاقتصادي حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "**شومبتر**" خمسة أصناف من الابتكارات: إنتاج سلعة جديدة، إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج، التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة، الحصول على مواد أولية جديدة، إقامة تنظيم جديد في الصناعة.
- **الأرباح:**إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، وفقا **لشومبتر** فإنه في ظل التو ازن التنافسي تكون الأسعار مساوية للتكاليف الإنتاج فتظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية للابتكارات، بمعنى أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الابتكارات، والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع[3].
- **كسر التدفق الدائري :** حسب **شومبتر** الابتكار الجديد لمشروع ما سرعان ما يصبح في حوزة باق المشاريع وهذا ما يؤدي لانخفاض مردودية المشروع محل الابتكار.

لهذا تظهر الحاجة أو الضرورة لابتكار منتوج آخر لأخذ الأفضلية عن باقي المشاريع وبالتالي كسر ذك الترابط الحاصل بين المشاريع والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتوج[4].

- **التدمير الخلاق:** إن النمو الاقتصادي لا يعتبر ظاهرة خطية، لكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية أي أنه يفضل دفع نشاط للمقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعوبة توقع بصفة محددة للتكاليف والإرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة للتوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف ومستوى للأسعار منخفض.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية(نموذج هارولد– دومار)

الفرع الأول: التحليل الكينزي

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] فايز إبراهيم الحسيب، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

[3] بن قوية المختار، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[4] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**،ص 112.

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات والذي سمي بالكساد العظيم خلال فترة (1929-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظيرة الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر من جهة أخرى.

فقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور من أهمها:

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأس مالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليس دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر[1]؛
- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند لتوظيف الكامل فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل حيث يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y + C + I + G + X - M \dots \dots . (1)$$

حيث أن: Y: الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي

I: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي(2) $Y + C + I + G \dots \dots \dots \dots . (2)$[2].

يوضح **كينز** أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو بالإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي $(G + I + G)$ ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L، والفن التكنولوجي السائد T، وحجم معين لرأس المال K، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لايمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى

---

[1] عبد الرزاق بن هارون، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013، ص46.

[2] عبلة عبد الحميد بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي ال محتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي يمثل مستوى البطالة، فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية ..الخ.

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن الطلب الفعلي هو أساس عملية النمو الاقتصادي إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد **كينز** على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة ف النشاط الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: نموذج هارود ودومار

يعد نموذج **هارولد–دومار** للنمو من أسهل وأكثر النماذج شيوعا تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارولد والأمريكي اينريدومار، إذ يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو[2].

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K باجمالي الناتج القومي Y، لتعرف هذه العلاقة والمتمثلة لنسبة رأس المالي الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز K فإن نموذج هارولد–دومار يقوم على الفروض التالية:

1. يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي(1) ..... $S = S * Y$

2. الاستثمار عبارة عن التغير في رأس المال(2) ..... $I = DK$

وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن(3) ..... $DK = K^* DY$

3. الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار(4) ..... $S = I$

ومن المعادلات (1) و (2) يتبين أن: (5) ..... $I = DK = K^* DY$

أو باختصار: (6) ..... $S^*Y = K^* DY$

وبقسمة طرفي المعادلة علىY نحصل على التالي$\frac{S}{K} = \frac{DY}{Y} = g$

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة بمعدل نمو الناتج القومي ورمز له بالرمز (g) والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار (طرديا) ومعامل رأس المال (عكسيا)، وعلى ذلك فان نموذج هارولد–دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو وهو العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد–دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين

---

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس الإنتاجية الاستثمار أو رأس المال[1].

إذ كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا وما انطبق عليها قد لاينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكلما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد–دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا والتي تتضاءل فيها بنية ما يوجه الادخار ومن ثم الاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدولة من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها.

الفرع الثالث: نقد النظرية الكينزية

ومن أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية أن نموذجها يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لسببين رئيسيين هما[2]:

- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمن نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة .
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شانها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من أنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو (الداخلية)

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو المستمر الناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج فإن الدوافع الأساسية لهذه النظرية هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذا تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق.

أولا: نظرية مراحل النمو لوالت روستو

كانت نظرية البروفيسور والمؤرخ الاقتصادي " والت وينمار روستو" Ww.Rostow من أبرز المساهمات

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

التي ظهرت في مطلع الستينات، حيث تتلخص نظريته في تحديد خمسة مراحل لعملية النمو الاقتصادية عند مختلف الدول، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها وتتلخص هذه المراحل فيما يلي[1]:

الشكل رقم(04): مراحل عملية النمو الاقتصادي

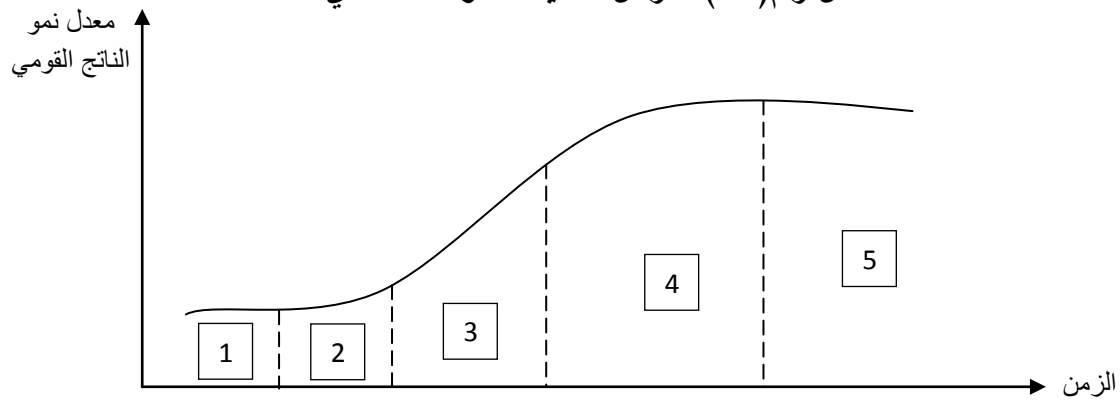

المصدر: مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق، يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي بتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك.
2. **مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:** تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل[2].
3. **مرحلة الانطلاق:** وهي مرحلة حاسمة في عملية النمو تتسم بظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتجات جديدة ومتطورة، كذلك ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد كما تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الإنتاج وازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.
4. **مرحلة النضج:** وتتميز بتنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال كذلك ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال المادي والبشري الإضافة إلى ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا[3].
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير** : تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا مازاد من التوجه إلى الاستهلاك ويرى روستو أن كل من الو.م.أ اليابان وأوروبا الغربية قد تخطت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين والبرازيل والهند، وقسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الأسيوية الأربعة

---

[1] عبلة عبد المجيد بخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[2] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص118.

[3] عبلة عبد المجيد بخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

وقسم آخر مازال يتراوح في المرحلة الثانية[1].

ثانيا: نموذجAK

يعتبر نموذجAKأحد النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن: Y: حجم الناتج

K: مخزون رأس المال

A: ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج ولدينا:

$$DK = SY - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (SY) واهتلاك رأس المال (δK) وباعتبار أن حجم الناتج (Y) دالة في رأس المال (K) نجد بإجراء بعض الحسابات:

$$\frac{\Delta K}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{SY}{K} - \frac{\delta K}{K} \dots\dots\dots\dots (3)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = \delta A - \delta \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وتوضح المعادلة (4) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta Y}{Y}$ حيث أنه لما يكون $\delta A > \delta$ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أم خارجي[2].

ويواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الآلات والتجهيزات، الأراضي والمباني والذي يصح عليه قانون تناقض غلة الحجم لكنه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال وبالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، إذ أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس المال المادي والبشري[3].

---

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[2] ربيعة محمد، **الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2006)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الجزائر،2007، ص25.

[3] ربيعة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

تحمل النظرية الاقتصادية تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حيث تتنامى الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر لتؤثر بشكل واسع ومتعدد الأوجه على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة تتخذ الصيغة المباشرة والصيغة غير المباشرة.

أولا: الآثار المباشرة

تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية[1]:

أ. **حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة:** فإنه يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية كالصين واندونيسيا، سنغافورة، و أقطاب آسيوية أخرى.

ب. **حالة اقتناء شركة موجودة:** حيث يحتمل أن يتم قرار الاستغناء الجزئي أو حتى الكلي للعمال مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة، وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة.

ج. **طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي:** ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة مقارنة بحال لو تم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال،الأمر الذي يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة، وهو أثر سلبي لهذا النوع من الاستثمار على مستوى العمالة[2].

وعلى الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بين الفترة 1985-1992، إلا أن فرص العمل المعروضة من قبل الشركات الأجنبية لم تتعدى نسبة 12% في نفس الفترة، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدد عالم الشغل في الدول المضيفة.

أما من حيث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع كفاءة العاملين فإنه في هذا السياق تضمن الشركات المتعددة الجنسيات فرصة للعمالة المحلية للاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أداء الشركات المحلية بفعل ما يسمى بالتأثيرات الاحتكاكية[3].

ثانيا: الآثار غير المباشرة

---

[1] محمود الجمال ومحمد العريان، **ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** المنعقدة في 24 و 25 مارس الجزائر,2000، ص ص 47،49.

[2] عبد الرحمان صبري، **الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار** ، ورقة عمل مقدمة في ندوة لتطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، الأردن سبتمبر 1997، ص6.

[3] **المرجع السابق**، ص8.

تظهر الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في الدول المضيفة سواء كانت بشكل ايجابي أو سلبي وذلك من خلال عرض الحالات التالية:

أ. **حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني:** بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل مع الشركات المحلية مما يدفع هذه الأخيرة، وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص جديدة للعمل.

ب. **حالة الاستثمار الموجه للتصدير:** تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة في السوق العالمية ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية تتمثل في انخفاض تكاليف الإنتاج بوجه عام، وقد استفادت دول كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان و سنغافورة وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول، خاصة في صناعة الاليكترونيات في العالم، وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

ج. **حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية**[1]: غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي، نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسييرية، وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة الفرع الأجنبي يتحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، وبالتالي يكون الأثر سلبيا في هذه الحالة.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

ويمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

- آثار إيجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه؛
- آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.

وسنحاول فيما يلي عرض كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزات المدفوعات.

أ. **الآثار على الميزان التجاري:** لقد أوضح خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة أن هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد والاستثمار [2]، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات وتشمل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما، أي الاستهلاك الوسيطة لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار وارداته من السلع، فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2] عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

الميزان التجاري للبلد المضيف له لو يخفف من عجزه والعكس صحيح، وهناك إستراتيجيتين لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما[1]:

- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير.
- إستراتيجية الاستثمار الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

وكلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية والإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية.

ب. الآثار على ميزان حركات رأس المال: يفترض إن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار، وهو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:[2]

ب.1 طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر : ونقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي[3]، حيث يكون الافتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية وبالعملة الأجنبية الصعبة، أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري للاقتراض من سوق البلد المضيف، فمعلوم عدم تدفق للعملة الأجنبية للداخل ولا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال، وفي الحالة التي أشارت إليها لجنة من مجلس النواب الأمريكي حيث 85% من احتياجات التمويل اللازم لفروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة في الخارج يتم تدبيرها من مصادر تمويلية المحلية في الدول المضيفة، أي أن الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعليا بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة ضخامة التي يبدو عليها، وإن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب [4]، وإذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، ويكون الأثر الصافي في النهاية سالبا.

ب.2العملة المستخدمة في سداد تكاليف الإنجاز أو الحيازة : إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجازه سندفع كليا أوجزئيا إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. فإذا دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير على حركة رؤوس الأموال، وإذا دفعت هذه التكاليف جزئيا أو كليا بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبي على رأس المال الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص237.

[2] **المرجع السابق** ، ص239.

[3] عاطف حسن النقلي، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية** ، مكتبة النصر، الأردن، 1988، ص65.

[4] براكش طونجاني عساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية** ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 38، العدد 02، 2001، ص8.

المحتمل الوقوع في ميزان حركة رأس المال[1].

ج. **الآثار على ميزان الخدمات وباقي التحويلات** : إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مراحله الأولى قد يحدث آثارا إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا، حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية وفوائدها إن وجدت وثمن استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الأجنبية، وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج، بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار، كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، وربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، وإنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما، مما يضخم أعباء الفرع ومدفوعاته الخارجية ومن ثم خروج العملة الأجنبية بدلا من جلبها[2].

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة لكونها تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق فائضا للتصدير، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، المتوقع لها أن تكون من مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها وامتلاك الدولة المضيفة لسلع بهذه المواصفات تجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى و بالسعر المناسب، مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات[3].

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

لقد اختلفت النظريتان الكلاسيكية والحديثة في شأن أثر وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة والتي قد تؤدي إلى زيادة التدفقات من النقد الأجنبي الخارجة عن التدفقات من النقد الأجنبي الداخلة، فالمستثمر الأجنبي يفضل تحويل صافي عوائده للخارج بالعملة الصعبة للاستفادة من فارق التحويل، لان هذا الفارق في صرف العملة يبدي تأثيرا على التجارة وتدفق الاستثمارات.

ويمكن توضيح اختلاف الرؤيتين (الكلاسيكية والحديثة) كما يلي[4]:

أولا: حسب الكلاسيك : فإن توطن الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المضيفة يؤدي لها إلى احتكار النشاط الإنتاجي بالدولة المضيفة، مقارنة بضعف المؤسسات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة التي جلبها المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تحويل أموال ضخمة إلى الخارج على شكل أجور الموظفين الأجانب.

---

[1] خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص34.

[2] **المرجع السابق**، ص35.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص438.

[4] عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، غرداية الجزائر، 2011، ص88.

ثانيا:حسب المدرسة الحديثة: فلهم وجهة نظر معاكسة لرواد المدرسة الكلاسيكية، حيث يرون أن اتخاذ قرار الاستثمار بالدول المضيفة من طرف المستثمر الأجنبي سيؤدي إلى دخول النقد الأجنبي، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حصة الدولة بسد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة المضيفة من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشاريع التنمية وبين حجم الادخار أو الأموال الموجودة محليا[1].

ومن خلال وجهتي النظر الكلاسيكية والحديثة، لابد من الإشارة إلى حجم ومدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا وذلك للأسباب التالية[2]:

- إن التكنولوجيا الجديدة عادة ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضيها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص، كذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وبأي الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛
- كما يساهم الاستثمار الأجنبي في تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج؛
- ويتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال؛

ومن أهم العوائد والآثار الايجابية المصاحبة لنقل التكنولوجيا للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي نجد[3]:

- دخول الشركات متعددة الجنسيات إلى هذه الدول تجلب معها التكنولوجيا اللازمة، التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي ويحدث هذا من خلال المنافسة بما يساعد على تطوير الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، ولكي تعظم الدول المضيفة منافعها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي ينبغي توفر جملة من الشروط أهمها:

- مدى توافر مستوى معين من الخدمات أو المشروعات الخاصة بالبنية التحتية أو الأساسية قبل نقل التكنولوجيا؛

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي،مرجع سبق ذكره** ، ص441.

[2] Barrel Ray, Pain N , "**Foreign direct Investement Technological change and Economic Growth with Europe**, the economic jornal vole 107n°455, vs. : black well publisher, 1997, p177.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص448.

- الشروط التي تضعها الشركات متعددة الجنسيات على مدى اشتراك المواطنين الموجودين بهذه الدولة وإدخال مستوى معين (أقل أو أعلى) من ذلك المستوى الموجود والمستهدف في الدولة الأم؛
- مراعاة الشركات الأجنبية لمتطلبات وخصائص السوق المستضيف[1]؛
- إعطاء أهمية للتخطيط العلمي والتكنولوجي، ووضع الخطط التي تحدد نوع التكنولوجيا وطرق نقله[2] ؛
- يتوقف نجاح الدول المضيفة على تحقيق هدف التنمية التكنولوجية على مدى ما نقدمه من تسهيلات للشركات الأجنبية، وتعاونها معها، وأشكال الاستثمار المسموح بها لهذه الشركات [3].

وفي الأخير يمكن القول أن السيطرة الكلية للشركات متعددة الجنسيات على شركاتها الوليدة يشكل مانعا هاما لانتقال التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، ويمكنها المغالاة في تقدير نفقة التكنولوجيا، وبحيث أصبحت عمليات نقل التكنولوجيا أداة لاستنزاف موارد الدولة المضيفة بدلا من أن تكون عونا في زيادة قدرتها الإنتاجية، ولهذا لجأت الدول النامية لتفضيل نظام المشاريع المشتركة على أساس أن يؤدي اشتراك رأس المال المحلي إلى تحقيق رقابة أفضل على عملية تحديد نفقة نقل التكنولوجيا بعناصرها المختلفة مع العمل على اكتساب القدرات التكنولوجية اللازمة، لإحداث النمو المرجو[4].

المطلب الرابع: الآثار على الاستثمار المحلي

يمكن تلخيص أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي في الأثر الكمي و الأثر النوعي.

أولا:الأثر الكمي : ونقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، أي ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة أو تخفيض أو استقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية المحلية والأجنبية.

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر كمنشأ لوحدات إنتاجية جديدة، أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، مع اشتراط عدم استخدام الموارد المحلية في تمويل هذا الاستثمار، وذلك لتجنب حرمان المستثمرين المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الداخلية وللاستثمار الأجنبي المباشر اثرين على الاستثمار الإجمالي: أثر تكاملي، أثر إحلالي[5].

أ. **الأثر التكاملي:** وينتج هدا الأثر:

- عندما يصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء استثمارات أخرى إضافية محلية من طرف المقيمين، أو توسيع مشاريع قائمة من قبل؛

---

[1] حناش إلياس، أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة تبسة 2011، ص68

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص449.

[3] رضى عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص454.

[4] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة قسنيطينة، 2007، ص151.

[5] رضى عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص455.

- عندما يمول الاستثمار الأجنبي المباشر كليا من مصادر مالية خارجية فقط(الأموال الذاتية للمستثمر الأجنبي)؛
- وعندما يساعد المستثمرين المحليين على الزيادة في استثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض.

ب. **الأثر الإحلالي:** وينشأ[1]:

- عندما يتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لأصول إنتاجية قائمة من قبل؛
- عندما يتم تمويل جزء أو كل الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر مالية داخلية (الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة)؛
- عندما يخرج بعض المستمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم على مواجهة منافسة نظرائهم الأجانب.

ثانيا:الأثر النوعي: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي كالتالي[2]:

- يشجع الاستثمار المحلي من خلال فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات الثقيلة وأن يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي، مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية؛ كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة؛
- أن يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي؛
- قد يأخذ الاستثمار أم شكلا ماديا كمعدات والآلات، وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

رغم هذه الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، فلا يمكننا تجاهل بعض أثاره السلبية وأهمها:

منافسة المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات...الخ مما يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي وربما زوال بعض المستثمرين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

المطلب الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى

الفرع الأول: آثاره على الناتج المحلي

---

[1] عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[2] نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص430 .

تتجلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي من خلال قيام الشركات الأجنبية بتنشيط العملية الإنتاجية وخلق التجارة الداخلية بينها وبين الشركات المحلية، وهذه الآثار إيجابية لكون تلك العمليات تؤدي بلا شك إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات النهائية المحققة في فترة معينة وهي سنة واحدة.
بالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي تتوقف على مدى استيعاب الدول المضيفة للتكنولوجيا والمهارات...الخ[1].

الفرع الثاني:آثاره على الإنتاجية

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الإنتاجية مرهونة بالمناخ الذي يميز الدول المضيفة، فإذا كان هذا المناخ يتميز بوجود مهارات وبنية أساسية مادية أكثر تطورا، وشركات أكثر استيعابا للتكنولوجيا والقادرة على البحث والتطوير...الخ، فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية وإذا كان العكس، فإن ذلك يبرز حتما الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، فدخول الشركات الأجنبية يشجع على المنافسة ويزيد من الإنتاجية وتخفيض الأسعار في البلدان المضيفة مما يجبر الشركات المحلية على ضرورة تحسين مختلف أنماط الإنتاج والإدارة والتنظيم[2].

الفرع الثالث: الآثار على المالية العمومية (إيرادات الميزانية)

إن الحوافز المتنوعة (القانونية والتجارية والمالية...الخ)، التي تقدمها الدولة الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير والطويل، وفي الاتجاهين، السلبي والايجابي كما يلي:

أولا:الأثر السلبي المتمثل في تقليص الإيرادات : تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار وإعفائه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول و انكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز.
ويتحقق هذا الأثر فورا إذا كانت التخفيضات والإعفاءات الضريبية و الجمركية تخص مستلزمات إقامة أو انجاز المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي والمباني والتجهيزات الصناعية.
أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز السابقة في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة انجاز المشروع الاستثماري[3].
وتجدر الإشارة في هذا الخصوص لعدم إهمال عاملين أساسيين عند قياس أهمية هذا الأثر السلبي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل وهما:

أ. الأهمية النسبية للمبالغ الضائعة نتيجة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموع الإيرادات

---

[1] ميلان براهميات، يوري دادوش، **أوجه التعاون في التكامل العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد3، سبتمبر 1996، ص48.

[2] إلياس حناش، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

[3] محمد عبد الشافي عيسى، **العولمة والتكنولوجيات، دراسة حالة الصناعات التحويلية** ، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد170، مصر، ص12.

المالية للدولة ككل، وذلك بقسمة مجموع المبالغ السنوية الضائعة للدولة على إجمالي الإيرادات المالية السنوية المحصلة للدولة، وبهذا تتغير أهمية التأثير السلبي لهذه الحوافز على ميزانية الدولة المضيفة للاستثمار طرديا مع تغير هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا[1].

ب. مقارنة الأثر السلبي مع الأثر الإيجابي، ومن ثم إمكانية إجراء عملية المقاصة بين الأثرين، الشيء الذي يخفض من حدة الأثر السلبي وربما يكون الأثر الصافي إيجابي خاصة في المدى البعيد.

ثانيا: الأثر الإيجابي المتمثلة في زيادة الإيرادات: من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الحصول على موارد مالية مستقبلية تفوق تلك التي تضحي بها حالا، وهو مبرر نراه مقبولا للأسباب التالية[2]:

- من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة، وبفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على الأرباح و مداخيل الشركات التي تجنيها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار؛
- الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري أو الصناعي، والتي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، وبغض النظر على نتائجه (ربح أو خسارة) في نهاية الدورة المالية، مثل: الضرائب على أجور العمال وعلى عمليات البيع والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار...الخ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له؛
- يساهم الاستثمار المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير ومن ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي

بما أن معظم الدول النامية تعاني نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ودلك راجع لانخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، فتضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة[3].

فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف،إلا أن ذلك يتوقف على صافي

---

[1] محمد عبد الشافي عيسى، **مرجع سبق ذكره**،ص13.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات**،مرجع سبق ذكره، ص220.

[3] نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص449.

التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن مخزون الاستثمار يتزايد في الدول التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخلهم أي أن رصيده يتوقف على حركة التدفقات الخارجة والداخلة للدول المضيفة[1]، وهذه الأخيرة تتكون من أسهم رأس المال العادية والتي يجلبها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة، كما توجد كذلك طرق غير مباشرة لجلب رأس المال مثل: الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرين ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير النقد الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة مضيفة سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية[2].

الفرع الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التصديرية

لتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التصديرية للدول المضيفة لابد أولا التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

أولا:الأثر المباشر: بسبب امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لآخر الأجيال المطورة من التكنولوجيات الإنتاجية نتيجة لإنفاقها الضخم على مشاريع البحث والتطوير مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بمثيلاتها المحلية لذا فإنها تقوم بإنتاج منتجات موجهة للتصدير، حيث تزيد من صادراتها نتيجة لمعرفتها بخبايا السوق الدولية و امتلاكها لقنوات تسويقية دولية تمكنها من تسهيل إبرام عقود تصديرية إلى الخارج، وهو ما يعود بالإيجاب على الدول المضيفة بفوائد كثير أهمها[3]:

انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين بالإضافة إلى تعزيز القدرة التصديرية إحلال الواردات وسد العجز التمويلي الذي تتميز به الدول النامية خصوصا، ودعم النمو الاقتصادي عموما.

ثانيا:الأثر غير المباشر : إن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها[4]:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية؛
- تقوم الشركات المحلية باستغلال حلقات الاتصال مع شبكات التوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة لتوجيه أنشطتها الإنتاجية نحو خلق سلع وخدمات موجهة للتصدير.

ويتفاوت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، حيث يكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية مما يؤدي لتخفيض فاتورة الاستيراد لهذه السلع في الدول المضيفة، أما الواردات

---

[1] نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره** ، ص 450.

[2] محمد الشافعي عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[3] بيوض محمد العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

[4] **المرجع السابق**، ص129.

من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم توفرها في السوق المحلية للدولة المضيفة.
وتعتبر التجارة الخارجية من القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، ووجود المزيد من التدفقات الاستثمار أم يؤدي للمزيد من الاستيراد للوفاء بالاحتياجات والمتطلبات الإنتاجية على السلع الرأسمالية والتي لا تتوفر عادة في السوق المحلية أو تكون ذو نوعية اقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة معها التكنولوجيات المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية[1].

الفرع السادس: الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية

لا شك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزها التنافسي سواء على مستوى القومي أو الدولي ويمكن تحديد إسهامات الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة والتنمية بالدول النامية في كثير من المجالات منها[2]:

- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة؛
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة؛
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهارات الإدارة بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص لعدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالشركات الوطنية في الدول المضيفة لوجود الشركات الأجنبية بها، فقد يؤدي ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها الشركات الأجنبية إلى هروب الكوادر الحالية من الشركات الوطنية للعمل بالأولى، وتبقى الشركات الوطنية تعاني ليس فقط من جهة هذه الكوادر و إنما أيضا من مطالبة العاملين بها بالمساواة في الأجور والحوافز المقدمة وشروط العمل مع نظرائهم الأجانب[3].

---

[1] نزيه مقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص433.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الإدارة والأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص461.

[3] نزيه مقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص435.

خلاصة:

إن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد كبير الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل، تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل، رأس المال و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، فقد أعزت النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين إلا أن التحليل الكينزي ونظريات الفكر الحديث أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو.

إن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله، له آثار على مختلف المستويات مثل العمالة ميزان المدفوعات، التكنولوجيا التي تخص الدول المضيفة،وهذه الآثار مازالت تشكل جدلا حادا بسبب تناقضها من حث السلبيات و الايجابيات.

الفصل الثالث:

دور الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

لقد بذلت الجزائر العديد من الجهود من خلال الإصلاحات الاقتصادية العديدة التي باشرتها منذ مطلع التسعينات، وذلك بغية تكريس مبدأ الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الخارج وتهيئة بيئة الأعمال بهدف تحسين جاذبية الموقع الجزائري لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة.

فباعتبار الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إلى تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، فخلال الفترة 2001-20014 تم اعتماد مبلغ ضخم قدر بـ 432 مليار دولار ضمن إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف توفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها نتيجة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** مساهمة قطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** ميكانيزمات تفعيل الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الإنفتاح الاقتصادي، والرامية إلى معالجة الإختلالات التي تعتري الاقتصاد الوطني ، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولة.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي بالجزائر

صدرت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من القوانين والتشريعات المتعاقبة لخلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: قانون الاستثمار منذ صدور قانون النقد والقرض: من أبرز القوانين التي سمحت بالاستثمار الأجنبي في هده الفترة نجد:

أولا: قانون النقد والقرض 90-10: تم إصدار قانون 10-90 المؤرخ في 14أفريل1990، ليساير مرحلة التحول التي بدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكل خلالها أحد أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر وشمل هذا القانون ما يلي[1] :

– حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوما؛

– تبسيط عملية قبول الاستثمار و يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا[2]؛

– تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر؛

– تشجيع الاستثمار الأجنبي وكدا الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.

ثانيا: قانون الاستثمار 93-12: أصدر هذا القانون وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت منذ سنة 1988، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص196.

[2] عليوش قربوع، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

و أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون[1]:

- مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين عموميين أو خواص، محليين أم أجانب؛
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها؛
- مبدأ حرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي أو أجنبي لممارسة أي مشروع استثماري، هذا باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها؛
- التخفيض من إطار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية؛
- ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها؛
- في حالة حدوث النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية فأجاز القانون 93-12 للمستثمر الأجنبي اللجوء لسلطات قضائية غير السلطات الجزائرية لتسوية هذه النزاعات[2].

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لـ 2001 (الأمر 01-03): صدر هذا الأمر في 20 أوت 2001، ويتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه و آلية عمله على المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب وإلغاء التميز بين القطاع العام والخاص، ولقد تضمن هذا الأمر مفهومها جديدا للاستثمار على أنه[3]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل الهيكلة
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

رابعا: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات.

يمكننا ذكر أهمها فيما يلي[4]:

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات ذات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها. وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

---

[1] سعيدي يحيى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص179،180.

[2] المادة41- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

[3] المادة 02 من الأمر (01-03) المؤرخ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص5.

[4] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

– تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد ر أي مطا بق من المجلس الوطني للاستثمار[1]؛

– تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

خامسا: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008

قرار وزاري مشترك صادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات وذلك في 25 يونيو 2008 [2] يتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم01–03 وأهم ماورد فيه:

– تحديد كيفيات إعداد المصالح الجبائية محضر معاينة الدخول في الاستغلال قصد الاستفادة من مزايا الاستغلال، وهذا لإثبات أن المشروع المصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و المستفيد من مقرر منح مزايا الإنجاز، قد تم إنجازه وقد تم الدخول في استغلاله[3]؛

– تحديد معنى الدخول في الاستغلال، أي انه إنتاج سلع موجهة للتسويق أو تقديم خدمات مفوترة في إطار استثمار تم من خلاله الاقتناء الجزئي أو الكلي لوسائل الإنتاج المذكورة في قائمة السلع والخدمات الضرورية لممارسة النشاط المصرح به[4].

سادسا: الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية 2009:

يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 واهم ما ورد فيه ما يلي[5]:

– يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتحقق في الجزائر بشرط أن تكون المساهمة الوطنية المقيمة بـ 51% من رأس مال الشركة، و 49% للأجانب، كما يمكن للمساهمة الوطنية أن تكون من عدة شركاء؛

– يمكن لاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسة عمومية واقتصادية، أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسة بنسبة تفوق أو تساوي 34% من رأس مال الشركة؛

---

[1] حناش إلياس، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

[2] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008، جريدة رسمية، العدد 57 الصادر في 5 أكتوبر 2008.

[3] المادة 02، من نفس القرار.

[4] المادة 03 من نفس القرار.

[5] الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد44، المؤرخة في 26 جويلية 2009.

- تعرض مشاريع الشراكة على م جلس مساهمات الدولة، ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند اقتضاء مدتها لمنحها فوائد؛
- في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي تكون حصته من رأس مال الشركة مقدمة بالعملة الصعبة.

7. **الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010** :جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بعدة إجراءات تعدل و تتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، و قد نص هدا القانون على ما يلي[1]:

- تتمتع الدولة و كذا المؤسسات العمومية بحق الشفعة عن كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب؛
- يخضع كل تنازل تحت طائلة البطلان إلى تقديم شهادة التخلي عن ممارسة حق الشفعة المسلمة من ظرف المصالح المختصة التابعة للوزير المكلف بالاستثمار بعد استشارة مجلس مساهمة الدولة؛
- يقدم الموثق المكلف بتحرير عقد التنازل طلب الشهادة إلى المصالح المختصة و يحدد فيه سعر التنازل و شروطه وهدا السعر يحدد على أساس الخبرة ؛
- يجب على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للقانون الأجنبي المالكين أسهم في شركات مستقرة في الجزائر أن يبلغوا سنويا قائمة مساهميهم التي تصادق عليها المصالح المكلفة بتسيير السجل التجاري؛
- يمكن رفع الإعفاء من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من مئة منصب عمل عند انطلاق النشاط؛
- كما تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ابتداء من 26 جويلية 2009.

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار: وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

أولا: وكالة ترقية الاستثمارات :هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة"[2]، تؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد وهذا حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-319، والتي تضم كل من مكاتب الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، مصلحة الضرائب والأملاك الوطنية والتهيئة العمرانية والبيئة والتشغيل ومن مهام الوكالة مايلي[3]:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم؛

---

[1] الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي سنة 2010، الجريدة الرسمية العدد50 سبتمبر 2010.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 9-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات و تنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المادة 01 الجريدة الرسمية ، العدد 67، 19 أكتوبر 1994.

[3] المادة 22، مرسوم تنفيذي 94-319، مرجع سبق ذكره.

– توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين المتعلقة بفرص الاستثمار؛

– تسهيل الإجراءات اللازمة الخاصة بعملية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين و هذا عن طريق الشباك الوحيد؛

– تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار المرسوم التنفيذي التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛

– إحصاء وتقييم المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: إنشاء أجهزة وهيئات حديثة لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر:

أ. المجلس الوطني للاستثمار

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 سبتمبر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتمثل دوره الأساسي في إعداد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بترقية الاستثمارات ومتابعتها والسهر على تطبيقها و متابعة إنجازها، والقيام بالتحسينات عبر قوانين المالية[1].

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتعوض وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار[2].

ومن بين المهام التي نتولاها هذه الوكالة نجد[3]:

– تضمن خدمة الاستقبال والإعلام بصالح المستثمرين، و وضع أنظمة إعلامية للتعرف على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالمستثمرين وكذا المعطيات الاقتصادية وفرص ومجالات الاستثمار؛

– ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية ومتابعتها في جميع القطاعات وسعيها إلى إنشاء الاستثمارات المشتركة باعتباره أفضل شريك؛

– توجيه ومساعدة المستثمرين المقيمين والغير مقيمين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية؛

– إبلاغ المستثمر بقرار منح المزايا أو الرفض في أجل 72 ساعة؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2007 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.

[2] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسيرها، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص12.

[3] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 16.

– تسيير العقار الاقتصادي بإعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية وضمان تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار؛

– تسيير صندوق دعم الاستثمار من أجل تمويل نفقات الدولة التي تقدم على شكل المزايا الممنوحة للاستثمارات[1]؛

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بجملة من المواصفات والخصائص حيث سيتم عرض وتحليل ملامحها اللصيقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

أولا: البيئة الاقتصادية

وسيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في:

أ. **معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة الحقيقية في الناتج الداخلي الخام على مر الزمن (PIB).والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

والجدول رقم (06) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2000–2014)

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	2.5	6.8	5.2	5.1	2.7	3.1	2.4	2.4	3.4	2.9	3.3	2.7	4.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد03،2013، ص68.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة من سنة إلى أخرى، حيث قدرت سنة 2000 بـ 2.5% لترتفع سنة 2003 إلى 6.8% بسبب ارتفاع أسعار البترول وبداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنه في سنتي 2008 و 2009 انخفض إلى 2.4% وذلك بسبب التأثر بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع الصادرات النفطية، ومنه انخفاض الناتج المحلي، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] حربي خالد،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص294.

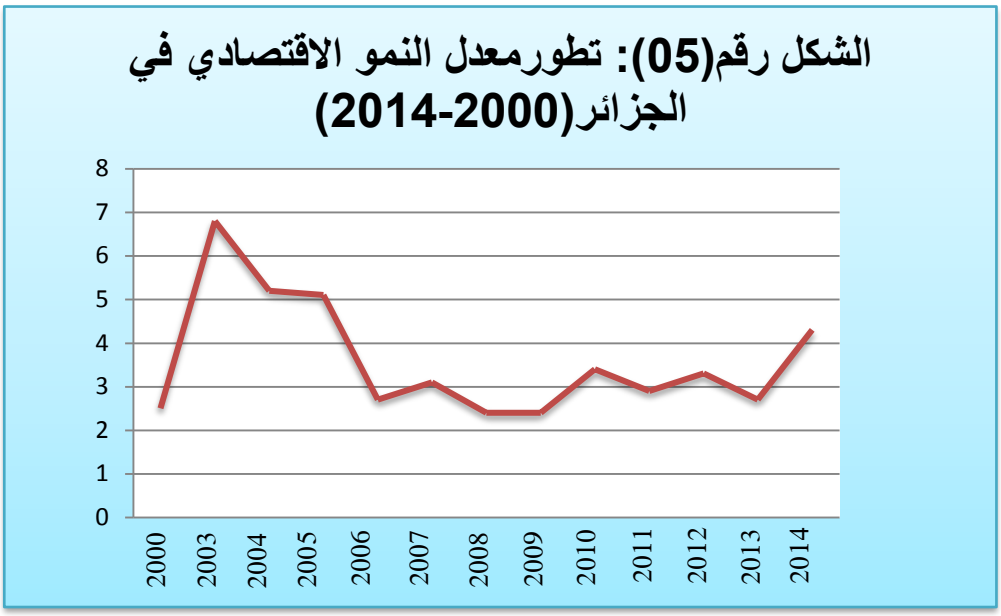

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(06)

ب. **معدل التضخم:** توجد علاقة ترابط بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية.

الجدول رقم(07) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم%	0.3	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.8	5.7	4.62	4.5	8.9	3.3	4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره.

شهد معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ 3.6% سنة 2004 بالمقابل كان 2.6% سنة 2003، وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكلها عوامل معيقة للاستثمار ليستقر سنة 2005 في حدود 1.6% فيما وصل معدل التضخم سنة 2011 إلى 4.5% بينما كان في سنة 2010 يقدر بحوالي 4.62% أي انخفض بنسبة 0.86%، وهذا التراجع بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأولية المستوردة وذلك لارتفاع هذه الأخيرة في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية.وفي سنتي 2010 و 2012 شهد ارتفاعا ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2012 بـ 8.9% لتعاود الانخفاض سنة 2013 بنسبة 3.3%.

ج. **الديون الخارجية:** إن مشكل المديونية عانت منه الجزائر كثيرا خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أدت إلى ضرورة إعادة جدولة الديون سنة 1994و 1998، ولمعرفة حجم المديونية الخارجية خلال الفترة من 2000إلى 2013 نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(08): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	009	2010	2011	2012	2013
حجم المديونية	25.5	23.3	21.8	17.1	5.606	5.612	5.686	5.413	5.560	4.405	3.63	3.39

Source : Banque D'agerie , Evolution De La Dettexterieur D'algerie , Sur Site : www.Bank of algerier.dz , Le11/04/2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديونية الخارجية في انخفاض مستمر، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 25.5 مليار دولار، ثم بلغت سنة 2005 حوالي 17.1 مليار دولار، إذ تمكنت الجزائر من تسجيل مستوى مديونية بلغت سنة 2006 حوالي 5.61 مليار دولار، وهذا راجع إلى الدفع المسبق للديون المعاد جدولتها سنتي 1994-1995، والتي كان يفترض تسديدها في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 2001 إلى 30 نوفمبر 2011، إلا أنها ارتفعت سنة 2008 إلى 5.686 لكن سرعان ما عاودت للانخفاض في السنوات الموالية، وذلك بفضل إتباع الجزائر لسياسة تقليص الاقتراض من الخارج التي انطلقت في سنة 2004، ولارتفاع فوائد المحروقات من جهة أخرى.

د. الميزان التجاري:

الجدول رقم(09): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013) الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	22.6	24.4	32.2	46.3	52.8	60.6	78.6	45.2		72.8	71.7	64.3
الواردات	11.7	13.2	17.9	19.82	21.05	28.3	36	37.4	40.4	46.4	51.5	54.9
الميزان التجاري	10.9	11.14	14.27	26.47	34.06	32.34	40.6	7.8	18.77	27.19	20.16	9.3
ميزان المدفوعات	7.6	7.4	9.2	16.9	17.7	29.55	37	3.9	15.3	20.14	12.05	0.13

Source : CNIS rapport période année2011 du source extérieur d'Algérie ministère finance direction général des donnes.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن وضعية الميزان التجاري في تحسن ملحوظ من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2000 بحوالي 10.9 مليار دولار ليصل سنة 2008 إلى والي 40.6 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع أسعار البترول إلا أنه في سنة 2009 انخفض إلى 7.8 مليار دولار، وذلك بسبب تأثره بالأزمة المالية العالمية وانخفاض الصادرات النفطية، ليرتفع سنة 2011 إلى حوالي 27.19 مليار دولار.

هـ.السوق المحلية ونموها: إن الموقع الجو استراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية يتيح فرصا أكبر للنفاد لمختلف الأسواق الأمر الذي أعط مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من اجل تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق[1].

خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التجارة.

و. توفير البنية التحتية المناسبة:

تعتبر البنية التحتية ركيزة أساسية من ركائز التنمية ويضمن استمرارية وكفاءة النشاط الاقتصادي، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف وبالتالي تعتبر محفزا مهما لجذب الاستثمار الأجنبي، وفي هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية على تطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر حيث نجد:

- **.النقل:** لقد تم الاهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق والمطارات والموانئ، فكثافة الطرق البحرية، الجوية، البرية المحققة في الجزائر، تشك عامل هام لتشجيع الاستثمار الأجنبي وأهم هذه الشبكات:

– **شبكة الطرقات:** يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452 كلم تتميز بتركيزها في المنطقة الشمالية للبلاد، حيث يصل طولها في هذه الأخيرة إلى حوالي 96684 كلم حسب ما يلي:

الطرق الوطنية 28275 كلم، الطرق الفرعية الولائية 23926 كلم، الطرق البلدية 57251 كلم.

– **السكك الحديدية:** تربط شبكة السكة الحديدية وللتي يبلغ طولها 4200 كلم، تعبر حوالي 200 محطة تغطي خصوصا شمال البلاد وتتكون هذه الشبكات :

1435 كلم طريق عادي،1055 كلم طريق ضيق،305 كلم طريق مزدوج،299 كلم طريق مكهربة.

كما أن الجزائر تسير بتقدم نحو تطور وسائل النقل الحديث لتخفيف عبء الازدحام وأهمها: الترامواي وميترو الجزائر.

– **النقل الجوي:** تملك الجزائر 53 مطار يرقى للمقاييس الدولية منها:

05 مطارات دولية من الدرجة الأولى: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية وأخرى من الدرجة الثانية.

و8 مطارات وطنية،14 مطار جهوي، 19مطار للاستعمال المحدود و4 مطار خاصة بالطاقة.

– **النقل البحري:** تتوفر الجزائر على 13 ميناء للاستعمالات المختلفة كالتجارة والصيد البحري، وعدد كبير من

---

[1] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، مع الإشارة لواقع برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-20014**، مداخلة في الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي ، أيام 25-28 جانفي 2015، ص13.

الموانئ الصغيرة 17 ميناء للصيد البحري وموانئ للترفيه والسياحة، كما أن هناك 5 مؤسسا وطنية تنشط في مجال النقل البحري[1].

- **الاتصالات:**أدت التحولات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الإنتاج على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية اللاسلكية مما أدى إلى ثورة اتصالات داخل المجتمع الجزائري من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول فبالإضافة إلى المتعامل موبيليس فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد هما المتعامل المصري أوراسكوم تليكوم تحت إسم جيزي والقطري كيوتيل تحت اسم نجمة، مما أدى لزيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف[2].

ثانيا: البيئة السياسية والتشريعية

يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذه مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة بل والعامة، فبالنسبة للجزائر وبعد أحداث العنف واللا أمن، صنفت من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، وقلت جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه وحسب تقارير عدة هيئات دولية فان درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ الانتخابات الرئاسية في أفريل 2004، وان المقاربة استثنائية للحكومة من اجل الحد من التهديد الإرهابي، وذلك عن طريق المشاركة العسكرية وكذا مخطط المصالحة الوطنية، قد أعطت نتائج معتبرة مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر[3].

وكما يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة وأحكام واضحة ليتسنى له أن يعمل بكفاءة، وذلك يتطلب تشريعات ملائمة تنظم عملية الاستثمار، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلابد من توفر عدة مقومات أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية الاستثمار؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من مختلف المخاطر مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه؛
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تحدث بين المستثمر و الدولة و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

---

[1] إسماعيل بوغازي، لمين تغليسة، **واقع التنمية السياحية في الجزائر وأفاق تطورها** ، ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية، تقييم واستشراف، كلية علوم الاقتصادية، يوم26-27 فيفري 2013.

[2] وزارة الاعلام والاتصال في الجزائر www.ministercommunication.gore.dz.

[3] ناجي بن حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص225.

ثالثا: البيئة الاجتماعية

أ. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم(10): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2013) الوحدة بالدولار

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد من الناتج المحلي	1.801	3.133	3.503	3.940	4.915	3.459	4.435	4.500	5.560	4.405	3.63	3.39

Source :worled economicfrom the global compétitive rapport 2013.p94.

الشكل رقم(06): نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

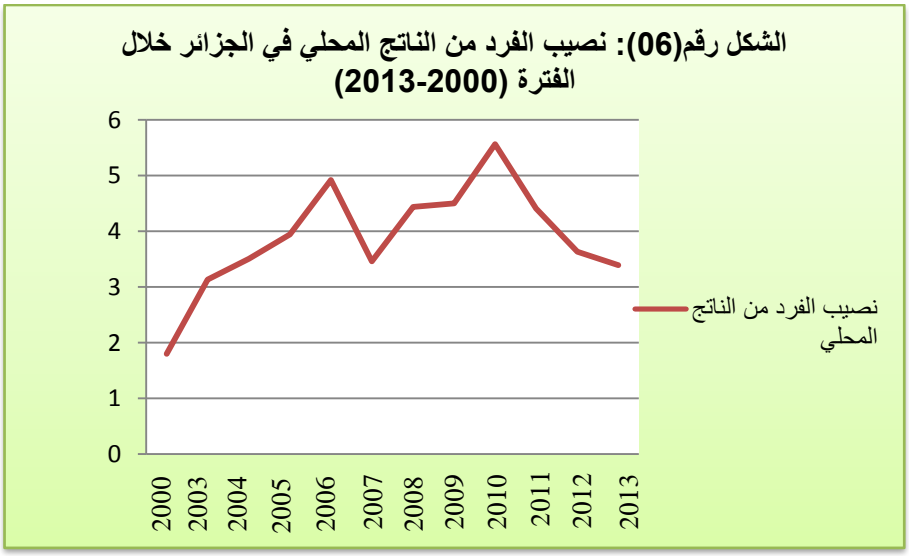

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(10)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتزايد من سنة إلى أخرى، إذ بلغ سنة 2000 حوالي 1.801 دولار، ليرتفع إلى 4.916 دولار سنة 2008، ثم انخفض سنة 2009 إلى 4.5 دولار، بسبب انخفاض صادرات الجزائر، ومنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أما في سنة 2010 فقد ارتفع إلى 5.560 دولار لينخفض مرة أخرى ليصل إلى 3.39 دولار سنة 20013.

ب. البطالة: البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي[1]، وفي هذا المجال نجد بأن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ 54% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 35 سنة، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين، وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر سنة 2013 ب 180 أورو بالنسبة للقطاع العام، أما في القطاع الخاص فتراوح الأجور مابين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه

[1] بولرياح غريب، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية والمتقدمة [1].والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2000-2014.

الجدول رقم(11): مؤشرات البطالة في الجزائر خلال(2000-2014)

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	29	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	9.8	9.5	9.8	9.4

Sourc :www.ons.dz/emploi2014 le 11/04/2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بداية من سنة 2000 شهد معدل البطالة انخفاضا مستمرا وهذا راجع إلى إعداد مجموعة من برامج الإنعاش الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة في هذه الفترة مما نتج عنها مناصب شغل ساهمت في تقليص حجم البطالة.

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال (2000-2014)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 تستقطب رؤوس أموال أجنبية أكبر لاسيما بعد تحسب الوضعية السياسة والأمنية وتحسن الصورة الخارجية للجزائر، بالإضافة إلى تحسن الوضعية الاقتصادية فقد طبقت الجزائر برامج التعديل الهيكلي بجدية وقد صادف ذلك ارتفاع أسعار البترول مما سمح بتسديد نسبة كبيرة من الديون الخارجية كما قامت الدولة ببرامج تنمية كبيرة تشمل استثمارات البنية التحتية وتطوير الاقتصاد، إضافة إلى تهيئة مناخ الاستثمار من خلال قانون 2001 [2]، ومما ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية هو إنشاء هيئات مكلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الأجانب والمحليين بالإضافة إلى تسهيل عملية الاستفادة من المزايا والحوافز المختلفة عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ومختلف شبابيكها المنتشرة في مختلف جهات الوطن إضافة إلى الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF) والتي تم تكليفها بتوفير العقار الصناعي لصالح المستثمرين، بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (CNI) وكذا وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار (MDIPI) التي تشرف على إعداد وتأطير سياسة الاستثمار في الجزائر .

---

[1] علام عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص21

[2] عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014 ص261.

الجدول رقم(12): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2000-2013) الوحدة بالمليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التدفقات	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081	1795.4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات	1661.8	2593	2746.4	2301	2581	1491	1691

Sourc :world investement report 2014

إن الفترة ما بعد 2000 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ب 1107.9 سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 63/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدة بالحجار الشركة أسبات الهندية، وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية [1].

وفي 2005 بلغت 1081 مليون دولار ثم قفزت إلى 1795.4 مليون دولار سنة 2006 وذلك بنسبة تطور بلغت 66% كما واصلت هذه التدفقات ارتفاعها لاسيما في سنة 2008 أين بلغت مستوى 2593 مليون دولار، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 لتصل إلى 2746 مليون دولار لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر اكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية يومنا هذا.

أما في سنة 2010 فقد سجلت فيه التدفقات تراجعا محسوسا وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2581 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر

[1] محمد طالبي، **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر،2008، ص08.

الاستقرار [1]. أما سنتي 2012 و 2013 فقد عرفنا انخفاضا محسوسا في حجم التدفقات الواردة مقارنة بسنة 2011 لتبلغ على التوالي 1499 و 1691 مليون دولارو الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(07) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال (2000-2014)

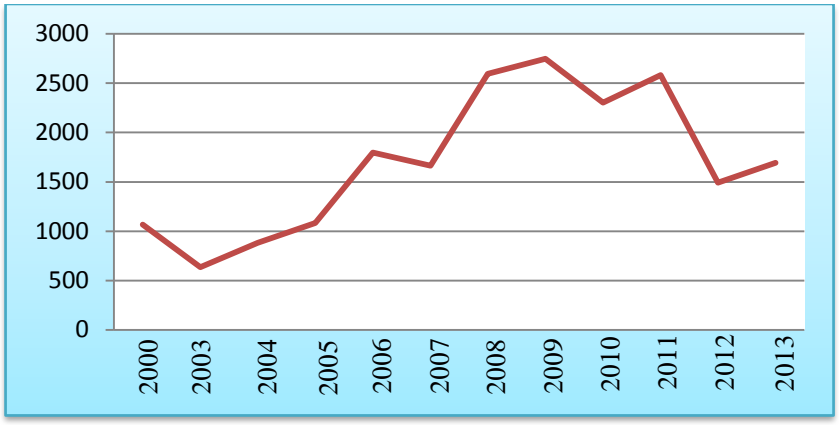

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(12)

الفرع الثاني: المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم(13) تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2014) الوحدة بالمليون دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002 -2005	958.75	1.62	233845.5	2.25	30278.75	3.14
2006	2102	3.57	486035	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.10	1327946	12.80	81594	9.31
2009	6932	11.77	439577	4.24	63488	6.60
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76443	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تاريخ الاطلاع: 2015/04/07

http:// www.andi.dz/index.php/ar/declaration-dinvestisment

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن حجم المشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر عرفت عدة تطورات خلال الفترة 2002-2014 فقد عرفت السنوات 2002-2005 تذبذب في حجم المشاريع الاستثمارية التي تعادل

[1] كمال شريط، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، خلال الفترة (2005-2010) مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة تبسة، عدد 6 مارس 2012، ص12.

في المتوسط 1.62% من إجمالي قيمة الاستثمارات المصرح بها، وهي أرقام ضعيفة جدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لكن الفترة من 2006-2014 شهدت ارتفاعا مضطردا في حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها، مما يفسر جهود الدولة لزيادة الاستثمارات المحلية في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي، وغم تعثرها سنة 2010 بسبب التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية نحو الجزائر الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الشكل رقم (10) : تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر

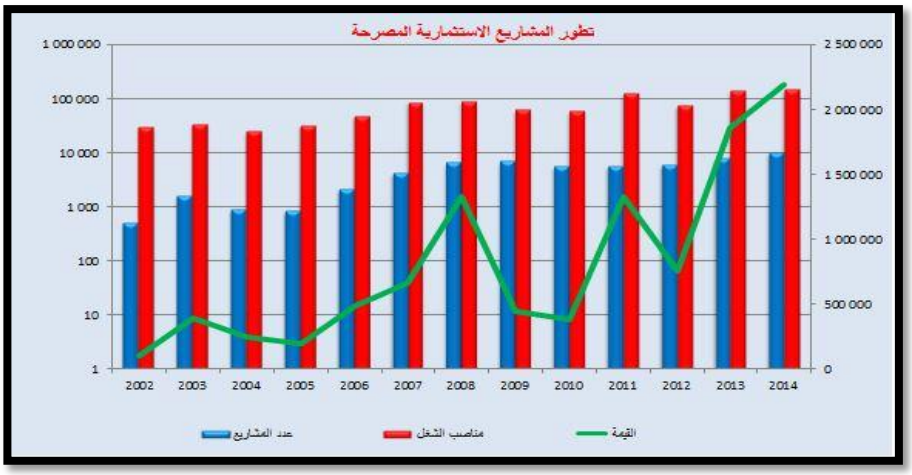

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره

الجدول رقم(14): توزيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58324	99	80187771	77	848302	88
الاستثمار الأجنبي	564	1	2354099	23	113879	12
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاستثمار المحلي في الجزائر يستحوذ على أكبر نسبة من مجموع مشاريع الاستثمار المصرح بها، حيث تم التصريح بأن قيمة 58324 مشروع محلي قدرت ب 808771 دينار جزائري من دينار 10372871، أي أن قيمة الاستثمارات المحلية تمثل حوالي 99% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرحة بها في مقابل 1% للاستثمار الأجنبي.

أما فيما يخص مناصب الشغل فالاستثمارات الأجنبية توفر حوالي 113879 منصب شغل بما يعادل 12 % من إجمالي مناصب الشغل المحققة في إجمالي الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال فترة 2002-2014 كما أن هذه النسبة مرجحة للارتفاع كلما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا.

الفرع الثالث: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاع القانوني

لقد تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنه من بين 58888 مشروع استثماري أنجز خلال الفترة (2002-2014) توجد مشاريع استثمارية تابعة للقطاع الخاص ومنها ماهو تابع للقطاع العام، أخرى مختلطة وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(15): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة(2002-2014)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة %
الخاص	57833	98.21	5604240	54.03
العمومي	970	1.65	3631213	35.01
المختلطة	85	0.14	1137418	10.97
المجموع	58888	100	10372871	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه يوجد 57833 مشروع استثماري، تابع للقطاع الخاص من بين 58888 مشروع استثماري أي ما يعادل 98،21%، بينما يوجد 970 مشروع تابع للقطاع العام بنسبة 1.65% من إجمالي عدد المشاريع، كما يوجد 85 مشروع استثماري مختلط بقيمة 1137418 كما يوجد 85 مشروع استثماري مختلط بقيمة 1137418 مليون دينار

الشكل رقم(11) : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني(2000-2014).

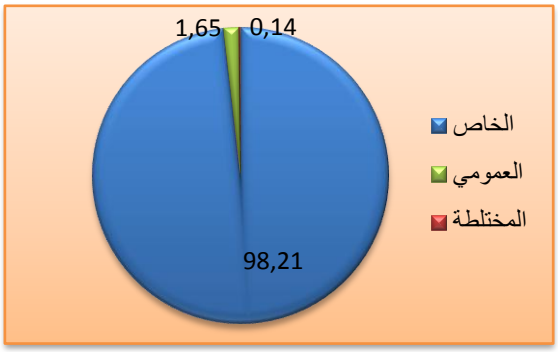

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(15)

الفرع الرابع: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دول المصدرة خلال (2002 –2014)

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في الفترة الممتدة بين 2002–2014 عن تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة والممكن توضيحها في الجدول الأتي:

الجدول رقم(16) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة (2000–2014)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	%
أروبا	316	839295	39.40
الاتحاد الأوربي	238	519485	29.67
أسيا	53	115219	6.60
أمريكا	10	63171	1.24
الدول العربية	171	1243455	21.32
استراليا	1	2974	0.12
متعدد الجنسيات	13	89985	1.62
المجموع	564	2354099	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره

توضح البيانات الجدول أن الدولة العربية تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع بغلاف مالي قدره 1243455مليون دينار جزائري، موزع بالخصوص على قطاعات الاتصال، و ذلك راجع لرخص الهاتف التي تحصل عليها مستثمرون العرب خلال هذه الفترة

وتعتبر مصر أكبر مستثمر للأموال في الجزائر على شكل استثمار أجنبي مباشر والتي تمثلت أساسا في مجال شركة جازي للاتصالات و شركة اوراسكوم مع سوناطراك، ومن الدول العربية الأخرى المستثمرة في الجزائر نجد: الأردن في قطاع الأدوية باستثمارات وصلت إلى 35 مليون أورو سنة 2006 [1].، والمغرب باستثمارات وصلت إلى 24 مليون أورو في القطاع البنكي، وفي مارس 2007، أعلنت الشركة السعودية SAVOLA عن توصلها إلى اتفاق مع الحكومة الجزائرية بخصوص بناء وحدة ضخمة لإنتاج السكر في منطقة وهران بقدرة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنوا، قدرت تكلفة الإنتاج ب 140 مليون أورو، كما قامت شركة JV الجزائرية الإماراتية باستثمار 80 مليون أورو في اكبر مصنع للحليب في إفريقيا حيث تقرر انجازه في تيارت، وتعود المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع للدول الأوروبية بـ 839295 مليون دينار جزائري.

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد05، 2005،ص65.

في حين لا تزال الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية عموما تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع إذ وصلت إلى 316 مشروع من بين 802، أي ما يعادل 39.40 %من إجمالي المشاريع، واغلبها متمركزة في قطاع المحروقات والاتحاد الأوربي لوحده بصفة خاصة ب 238 مشروع الذي يمثل 29.67% وتهيمن الشركات الفرنسية على اغلب هذه المشاريع حيث ظفرت سنة 2008 ب 31 مشروع، ويرجع سبب هذه الحصة المعتبرة للشركات الفرنسية إلى الاستثمار الذي ظفرت ب 51% منه شركة TOTAL الفرنسية المنطوي على بناء وتسير مركب للبتروكمياء بأرزيو بقيمة إجمالية تقدر ب 2149.4 مليون أورو[1].ثم يلي الاتحاد الأوروبي الدول العربية ب 171 مشروع، أما باقي المشاريع فهي تتوزع على عدد مختلف من الدول منها، الدول الأسيوية ب 53 مشروع، والولايات المتحدة الأمريكية ب 10 مشاريع، واستراليا بمشروع واحد.

الفرع الخامس: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث تحتل كل من الصناعة، الخدمات البناء والأشغال العمومية مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الموال الأجنبية والجدول التالي يوظح ذلك

الجدول رقم(17) توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات (2002-2014)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	%1.60	5495	%0.23	619	%0.54
البناء	95	%16.84	95713	%2.54	18675	%16.40
الصناعة	324	%57.45	1613708	%68.55	63928	%56.14
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58	2196	%1.93
النقل	19	%3.37	12405	%0.53	1639	%1.44
السياحة	10	%1.77	462619	%19.65	14080	%12.36
الخدمات	100	%17.73	97145	%4.13	11242	%9.87
الاتصالات	1	%0.18	89441	%3.80	1500	%1.32
المجموع	564	%100	2354099	%100	113879	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره

[1] محمد العيد بيوض، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية الأجنبية تتجه إلى القطاع الصناعي بحوالي 324 مشروع أي بنسبة 57.45 %الذي يضم المحروقات التي تعد من أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ولا يزال القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال التنقيب و الاستغلال...الخ، كما أن قطاع الصناعة يضم مجالات مهمة حيوية ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل شركة غلاك سو سميث كلاين GLAXO SMITH KLIN البريطانية.

ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة 17.73% بقيمة 97145 مليار دينار جزائري، ثم يليها قطاع البناء ب 95 مشروع بما يعادل 16.84 % ففي هذا القطاع يشهد سوق الاسمنت حضور كبير للشركات العربية، خاصة بعد ارتفاع الطلب المحلي على الاسمنت ليصل 17 مليون طن سنة 2010 نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب، السكك الحديدة، حيث أن الشركات الوطنية لا توفر إلا 8 مليون طن من الاسمنت و25 مليون طن تتوفر عن طريق الاستيراد، ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق انشأ المجمع اوراسكوم لبناء الصناعي المصري، الشركة الجزائرية للإسمنت والتي تستطيع أن توفر 4 مليون طن من الاسمنت للسوق المحلي من جهة أخرى لم تحض القطاعات المتبقية بالمستويات من جهة أخرى لم تحض القطاعات المتبقية بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فقطاع النقل لم يسجل سوى 19 مشروع من بين 564 مشروع أي بنسبة 3.37%من إجمالي الاستثمارات.

في حين لم يستقطب قطاع السياحة، الزراعة، الصحة، والاتصالات هي الأخرى سوى 1،6،9،10 مشروع على التوالي ، وتعتبر هذه النسب قليلة جدا مقابل الفرص المتاحة لهذه القطاعات.

الشكل رقم(12)عدد المشاريع حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2014

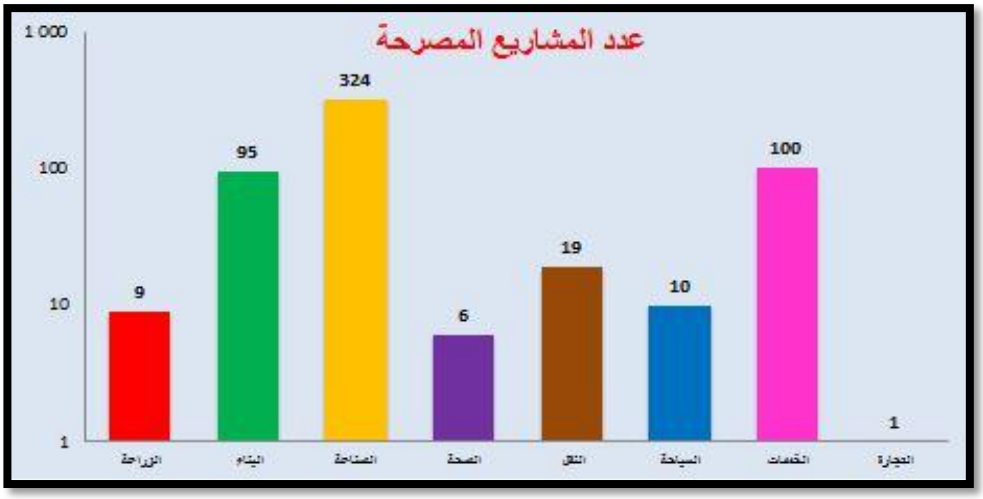

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره

المطلب الرابع: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن إجمال أهم العوائق التي تقف دون تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر فيمايلي:

الفرع الأول: العراقيل السياسية والقانونية والإدارية

- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية؛
- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار، وعدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها؛
- تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في انجاز الملفات حي تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها[1]؛
- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية فهذه الأخيرة تعتبر من أهم القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية، وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب؛
- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية[2].

الفرع الثاني: العراقيل الاقتصادية والمالية: من بين المعوقات الاقتصادية والمالية التي ساهمت في ضعف **الاستثمارات** الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

- **عدم وجود سوق منافسة:** يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية[3]:

- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق، وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائر حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب؛
- ضعف تطبيق عملية الخوصصة نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الاقتصاد

---

[1] قويدري محمد، فرحي محمد، **أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005، ص682.

[2] بلعوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد04، 2004، ص ص 80، 81.

[3] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد44، 2008، ص125.

– إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار؛

– ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية.

- **صعوبة الحصول على العقار الصناعي:** وهذا راجع إلى[1]:

– طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق سنة؛

– عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

– ارتفاع تكاليف الحصول على هذه الأراضي (كتكاليف التهيئة).

- **تعرض العقار السياحي للعديد من المشاكل أهمها[2]:**

– تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛

– الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛

– تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي؛

– تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير من فرص الاستثمار.

– الوصول إلى الأسواق المحلية والمشاركة في اقتصاديات ذلك البلد المضيف حيث يتم إزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المضيفة أصبحت ترحب الاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية[3].

– **مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي:** إن عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطورها وسيطرة القطاع العام يشكل عائق في توفير التمويل و القروض البنكية للمستثمرين.

- **الفرع الثالث: العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية.**وأهمها:

– التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة و متطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة

---

[1] بلعوج بولعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

[2] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 66، 67.

[3] وصاف سعيدي، قويدري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

– المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية، الزراعية والخدماتية؛

نقص في الهياكل والبنى التحتية التي من شانها مضاعفة تكلفة المستثمر، ومنه على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى التحتية في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق، وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه[1].

المبحث الثاني: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي

تحضى قطاعات خارج المحروقات بأهمية نسبية في دعم النمو الاقتصادي من خلال إبراز مساهمتها في كل من الناتج المحلي والعمالة وكذا مساهمتها في الميزان التجاري ونقل التكنولوجيا.

المطلب الأول: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي

حققت قطاعات خارج المحروقات نموا ايجابيا ومتواصلا خلال الفترة (2000–2013) وذلك بنسب متفاوتة، إذ يمثل قطاع الخدمات الحصة الأكبر من مجمل الناتج الداخلي بنسبة أكثر من 28% كما حققت القطاعات الأخرى أداءات ايجابية في مساهمتها باستثناء الصناعة التي عرفت بنسب ضعيفة لم تتجاوز 5.7%على طول هذه الفترة.

الجدول رقم(18): مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2005_2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي ناتج القطاعات خارج المحروقات	4046.8	4146.3	4686.1	5397.2	6143	7063.5	8423.1	1501.5	10365.4
ناتج قطاع المحروقات	3352.9	3882.2	4089.3	5000.1	3109.1	4180	5242.1	5536.4	4968
إجمالي الناتج الداخلي	7563.6	8520.6	9306.2	10993.8	9968	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3
نسبة ناتج قطاع خارالمحروقات	46.7	48.7	50.4	58	61.6	58.9	58	59	62.6
نسبة ناتج قطاع المحروقات	44.3	45.6	43.9	45.5	31.2	34.9	36.1	34.4	30

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التقارير الإحصائية 2008....2013

[1] وصاف سعيدي ، **المرجع السابق** ، ص46

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجمل قطاعات خارج المحروقات ساهمت بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ شهد هذا الأخير ارتفاعا على طول الفترة (2000-2013) ويعود التطور الايجابي لإنتاج هذه القطاعات لاعتماد الجزائر لبرنامج دعم النمو (2005-2009) الذي يهدف بشكل رئيسي لوضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو، والذي تبعه برنامج توطيد النمو 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة الذي يهدف لتعميق تنوع الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من الجهود المبذولة لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر مرونة إزاء الصدمات الخارجية عن طريق إنتاج هيكل إنتاجي تصديري ذو ميزة تنافسية كبيرة، فالواقع هو أن اقتصاد الجزائر يزداد تبعية أكثر فأكثر لقطاع المحروقات الذي يمثل لوحده ما نسبته تفوق 40% من إجمالي الناتج الداخلي.في حين أن جميع القطاعات خارج المحروقات تمثل 58% فقط من إجمالي الناتج الداخلي وهذا ما يفسر اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي إلى حد كبير.

الشكل رقم(13) نسبة مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي (2000-2013)

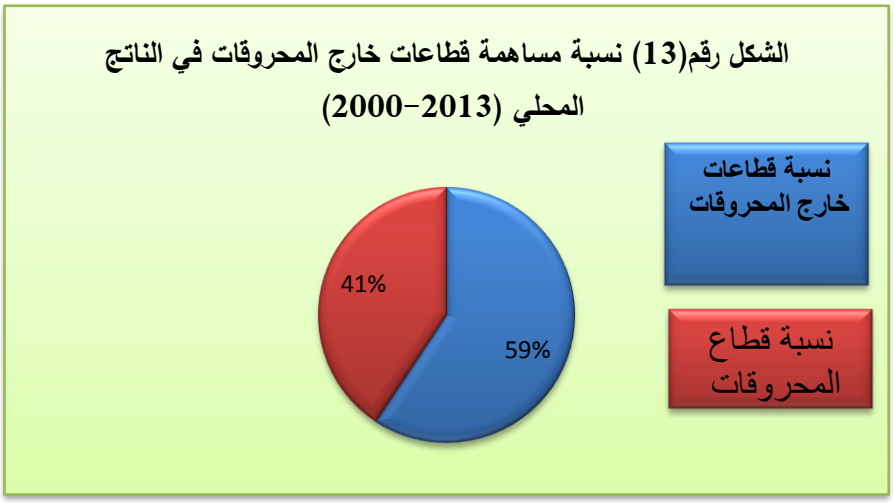

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(18)

الفرع الأول: قطاع الفلاحة

الجدول رقم(19): مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة(2005-2013)الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005_2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع الفلاحة	432.1	461.3	704.2	722.8	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.5
النسبة من الناتج المحلي	7.7	7.5	7.6	7.8	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بنك الجزائر- التقارير الإحصائية(2008-2013)

لقد عرف قطاع الفلاحة ارتفاع في الناتج الفلاحي بين سنة 2000-2005 بما يقارب 7.7%

لكن حققت الفلاحة في سنة 2006 أسوء أداء لها منذ ثمانية سنوات في المساهمة في الناتج المحلي حيث سجلت نسبة 7.5%،وعلى وجه خاص فان الانخفاض القوي في إنتاج الحبوب، الذي انتقل من 43 إلى 17[1] مليون قنطار خلال نفس السنة بسبب الظروف المناخية غير المواتية، يفسر هذا التراجع الجوهري في القيمة المضافة للقطاع.لكن سرعان ما عاد هذا القطاع للنمو في السنة الموالية ليبلغ مساهمته في الناتج المحلي ب 9.3 %سنة 2009 أي بما قيمته 931.3 مليار دينار، بفضل وفرة في إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني الذي عرف تقدما ملحوظا فارتفع إنتاج الحليب بنسبة 10% و 30.9 % للحوم البيضاء و 10% للحوم الحمراء.

وقد انخفضت نسبة المساهمة مجددا لتبلغ 8.1% سنة 2011 لتميز الموسم الفلاحي 2010-2012 بالتطور المتعارض للحملات الإنتاجية حسب كل منتوج باستثناء الحبوب الذي تراجع إنتاجها، وذلك راجع للانخفاض القوي في إنتاج القمح، البن والشعير، مما زاد من تبعية الجزائر اتجاه واردات الحبوب التي كلفت ما لا يقل عن 3.99 مليار دولار سنة 2011.

لكن تحسن إنتاج هدا القطاع الذي بلغ 1627.5 مليار دينار سنة 2013، و يساهم ب 9.8%من إجمالي الناتج المحلي، فيعد هذا الموسم جيد مقارنة بالسنوات السابقة، بفعل الاتجاه التصاعدي للإنتاج البستاني الذي بلغ 11.9 مليون طن، وللارتفاع القوي لكل من إنتاج البطاطا ب 4.88 مليون طن، و زراعة الكروم ب 0.57 مليون طن[2].

الفرع الثاني: قطاع البناء والأشغال العمومية

الجدول رقم(20): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2013

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005-2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البناء والأشغال العمومية	564.4	674.3	825.1	967.8	1094.8	1297.4	1333.3	1491.2	1620.2
النسبة من الناتج الوطني الإجمالي	7.46	7.91	8.86	8.8	10.98	10.81	9.17	9.25	9.77

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بنك الجزائر- التقارير الإحصائية(2008-2013)

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المساهمة في تدفق الثروات الوطنية، فحسب الجدول أعلاه يواصل هذا القطاع الذي تغذيه نفقات التجهيز المعتبرة للدولة تحقيق نتائج جيدة على طول الفترة 2005-2013، إذ بلغ متوسط نمو هدا القطاع خلال هده الفترة 1096.47 مليار دينار.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2008، ص35.

[2] تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص ص 26، 27.

و من جهة أخرى نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ليبلغ أكبر قيمة له بنسبة 10.98%سنة2009، ودلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهدا القطاع سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية، أو برامج المليون سكن.

الفرع الثالث: قطاع الصناعات خارج المحروقات

الجدول رقم(21): مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة (2000-2013). الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2005_2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع الصناعة	420.1	444.4	463.7	483	570.7	617.4	663.8	728.6	765.5
النسبة من الناتج الداخلي الإجمالي %	5.6	5.2	5	5.2	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بنك الجزائر- التقارير الإحصائية(2008-2011-2013).

عرفت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 ارتفاع طفيف لنمو الإنتاج الصناعي الذي بلغ في المتوسط 452.8 مليار دينار، وبذلك تعتبر الصناعة من أضعف القطاعات المساهمة في إجمالي الناتج المحلي والبالغ 5.2%سنة 2008 مقابل 5.6% سنة 2005.

فالأداء المعتبر للقطاع الصناعي لم يغطي حالة سوء الهيكلة التي يوجد عليها هذا الأخير بالفعل، فتم فقط إنشاء 273 مؤسسة عمومية وخاصة في قطاع الصناعة المعملية سنة 2008 (5.4%من العدد الكلي)، وفي المقابل تم إغلاق 629 مؤسسة صناعية منذ سنة 2000، كما أن خمس عدد المؤسسات الذي يساوي 3184 قد توقف عن النشاط [1].إضافة إلى ذلك، بالنظر إلى ضعف تنافسية الإنتاج الوطني، حتى بالنسبة للقطاعات التي تعتمد على حجم ضعيف من رأس المال، تدخل السوق الوطنية للمنتجات الصناعية شيئا فشيئا تحت هيمنة الاستيراد الذي أصبح أقل كلفة وأكثر تنافسية بفعل الحقوق الجمركية المتدنية المفروضة عليه.

وبعد استئناف النمو في الإنتاج الصناعي بحيث ارتفعت القيمة المضافة ب 5%[2] في سنة 2009 وبلغت نسبة المساهمة ابتداء من سنة 2010 التي انخفضت ب 0.6 نقطة مئوية، وهذا ناتج لزيادة التخلي عن التصنيع في البلاد، حيث زادت الصناعة المعملية ب 1052 مؤسسة جديدة مسجلة سنة 2010 بينما أوقفت 645 أخرى نشاطها، ومن جهة أخرى شهد الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي انخفاضا ب 2.8% رغم الارتفاع القوي للإنتاج الطاقوي ب 5.6%.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2008، ص38.

[2] تقرير بنك الجزائر سنة 2010، ص26.

وسجلت كل فروع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو إيجابية على طول الفترة 2011-2013 في حين بقيت المساهمة في إنتاج الوطني في تراجع مستمر ونسب أقل مما هو مسجل في الست سنوات السابقة ب 4.5% سنة 2012، و 4.6%سنة 2013، وبالتالي تعد مساهمة مختلف الفروع في رفع مستوى النشاط الصناعي غير كافية، حيث سجلت سنة 2012 أربعة فروع من بين تسعة معدلات نمو أعلى من المتوسط المقدر ب 5.1% للقطاع (فرع الماء والطاقة ب 10.2%)، الصناعات الحديدة والمعدنية والميكانيكية والالكترونية ب 7.4%، وبأقل نسبة فرع كيمياء ب 5.8% وفرع الصناعة الغذائية ب 5.6%[1] كما واصلت هذه الفروع نموها سنة 2013 لكن أغلبيتها بنسب اقل من تلك المسجل سنة 2012 وفيما يخص الصناعة المعملية والتي تعد ركيزة الأنظمة الإنتاجية فقد عرفت هي الأخرى وتيرة نمو غير كافية لمباشرة عملية إعادة تصنيع وتنويع الاقتصاد الوطني فبقي نمو القطاع الصناعي، وعلى وجه الخصوص نمو الصناعة المعملية ضعيفا جدا بالنظر لمتطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لاسيما المؤهلة منها.

الفرع الرابع: قطاع الخدمات:

الجدول رقم(22):مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2013) الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إنتاج قطاع الخدمات	2149.7	2386.3	2693.1	3223.6	3546.3	4173.4	5249.2	5860	635.19
نسبة مساهمة قطاع الخدمات	28.42	28.00	28.93	29.32	35.57	34.80	36.13	36.36	38.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التقارير الإحصائية(2008-2010-2013)

يعتبر قطاع الخدمات صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات خارج المحروقات، وهو يعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إذ بلغ سنة 2009 حوالي 35.57% وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه لتطوير قطاعي النقل و الاتصالات، كما عرفت الفترة 2010-2013 تطور في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ في المتوسط 36.4% وذلك راجع للاهتمام الكبير لبرنامج توطيد النمو2010-2014 لقطاع الخدمات

[1] **تقرير بنك الجزائر** سنة 2012، ص37.

حيث خصص له حوالي 1.66 [1] مليار دينار.

المطلب الثاني: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الميزان التجاري

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقى تعاني من التبعية لنوع واحد من الصادرات وانحصارها في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية والسعي لتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، و الجدول التالي يوضح أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مابين 2005-2013.

الجدول رقم(23): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2005-2014) الوحدة مليون دولار

السنوات / الصادرات	2000-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	404
المواد الأولية	136	195	170	334	169	94	161	168	109
المواد النصف مصنعة	481	765	640	834	393	498	660	618	492
التجهيزات الفلاحية	-	1	1	1	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	37	44	46	67	42	30	35	32	29
سلع استهلاكية	19	44	35	32	49	30	16	19	16
أخرى	6	11	5	9	5	2	0	0	0
المجموع	746	1132	980	1386	771	970	1227	1152	1050

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بنك الجزائر،التقارير الإحصائية(2008-2010-2013)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تتركز أساسا في المواد النصف مصنعة والتي فاقت قيمتها 450 مليون دولار أمريكي على طول الفترة 2005-2013 لتصل إلى أكبر قيمة لها سنة 2008 ب 834 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة للمواد الغذائية فقد عرفت انتعاشا مستمرا خلال هذه السنوات وهذا على الرغم من تواضع النسب المحققة التي بلغت في المتوسط 205.44 مليون دولار أمريكي وهذا لنقص التوعية والتأطير في

[1] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة في الملتقى العربي الأول للعقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، 25،28 جانفي، شرم الشيخ، مصر، ص ص 08.

الفلاحة، وهذا على عكس المواد الأولية التي عرفت انتعاشا متذبذبا وبمعدل أقل من170 وفي المقابل نجد مواد التجهيز الصناعية والفلاحية وكذا السلع الاستهلاكية في تذبذب وبقيم ضعيفة.

- **أهم الدول المتعاملة مع الجزائر خارج قطاع المحروقات:**

يبين الجدول رقم(24) أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات، والهدف من ذلك هو مع رفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر خارج المحروقات.

الجدول رقم(24): أهم الدول المستوردة المتعاملة مع الجزائر خارج قطاع المحروقاتالوحدة مليون دولار

السنة	2011		2012	
البلد	القيمة (مليون دولار)	النسبة	القيمة(مليون دولار)	النسبة
الاتحاد الأوروبي	37.30	50.77	40.127	54.24
دول منظمة التعاون الاقتصادي	24.05	32.74	22.32	30.18
دول أوروبية أخرى	102	0.14	36	0.05
دول أمريكا الجنوبية	4.27	5.81	3.586	4.85
دول أسيوية	5.168	7.03	4.70	6.36
دول المشرق العربي	810	1.10	1.06	1.44
دول المغرب العربي	1586	2.16	2.07	2.80
دول إفريقيا	146	0.20	59	0.08

Sourc : center nationale de l'informatique des statistique(2013)p16

يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الإتحاد الأوروبي كمحصلة لإبرام اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية[1] حيث احتلت المرتبة الأولى سنة 2012 بنسبة 54.24%و50.77 سنة 2011 ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 30.18% و 32.76 سنتي 2012، 2011 وبالمقابل نجد ضعفا في التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية حيث لا تتعدى نسبة الصادرات الموجهة إلى هذه الأسواق في مجموعها 4 %

- **مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الميزان التجاري**

يتميز هيكل الميزان التجاري بهيمنة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر بنسبة تفوق 97% في حين تشكل القطاعات الأخرى ما دون 3% والجدول التالي يبين ذلك:

[1] جمال خنشور وحمزة العوادي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، المجلد 7 العدد2، 2014، ص53.

الجدول رقم(25) حصة قطاعات خارج المحروقات من صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار

السنوات / البيان	2000-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	41427	69804	63752	14660
صادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	262	2060	2165	2810
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	95662
نسبة ص م من إجمالي الصادرات	97.56	97.88	97.81	97.56	97.65	97.33	97.2	97.14	96.72	97.07
نسبة ص خ م من إجمالي الصادرات	2.44	2.12	2.19	2.44	2.35	2.67	2.80	2.86	3.28	2.93
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	27247	47490	54852	33058
الميزان التجاري	24989	331157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتوفر على الرابط www.and.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة(2000-2014) إلاّ أنها انخفضت بنسبة قليلة سنة 2009 لتصل إلى 45194 مليون دولار بسبب تراجع أسعار البترول في حين عرفت أعلى قيمة لها سنة 2014 لتسجل 95662 مليون دولار.

من جهة أخرى نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تعرف تحسن في قيمها من سنة إلى أخرى لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 2810 مليون دولار مع الإشارة للانخفاض الذي سجلته سنة 2009 وذلك بسبب تدني الأوضاع الاقتصادية العالمية الناتجة عن مخلفات الأزمة المالية العالمية.

أما من ناحية المساهمة في إجمالي الصادرات فإن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة لا تتعدى 3% وتقوم بتغطية نسبية للواردات وهذا راجع لضعف المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، بسبب ضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي على بعض المنتجات الوطنية، بينما المساهمة الأكبر تعود لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 97% من صادرات الجزائر وهذا دليل على اعتماد الجزائر على العائدات النفطية بشكل رهيب في الاقتصاد الوطني.

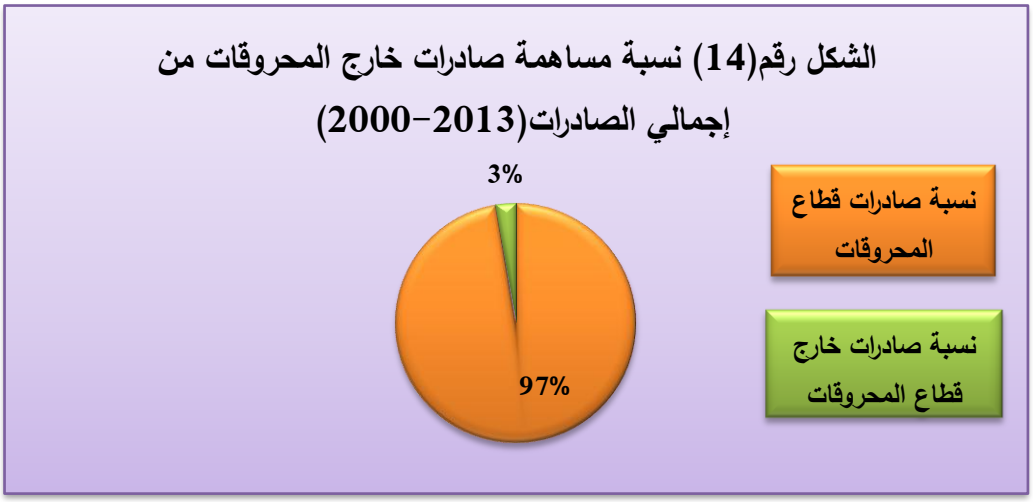

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(25)

المطلب الثالث: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في إيرادات الميزانية للدولة

شهدت إيرادات الميزانية ارتفاعا معتبرا منذ سنة 2000 حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 6393.3 مليار دينار، وقد ساهم في هذا الارتفاع الإيرادات المعتبرة لمداخيل المحروقات التي تمثل أكثر من 70% ثم تليها القطاعات الأخرى التي لا تتعدى نسبتها40% والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(26) تطور حصة القطاعات خارج المحروقات من إيرادات الميزانية في الجزائر(2000-2013) الوحدة مليون دولار

السنوات / البيان	2000-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إيرادات المحروقات	2352.7	2799	2796.8	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1
إيرادات خارج المحروقات	724.1	840.5	883.1	1022.1	1263.3	1487.8	1810.4	2155	2262.8
الإيرادات الكلية	3082.6	3687.8	3687.8	5111	3676	4392.9	5790.1	6393.3	5940.9
نسبة إيرادات المحروقات من الإيرادات الكلية	76.52	76.91	76.06	80.01	65.64	66.14	68.74	66.3	61.92
نسبة إيرادات خارج المحروقات من الإيرادات الكلية	23.48	23.09	23.94	19.99	34.36	33.86	31.26	33.70	38.08

المصدر : بنك الجزائر، التقارير الإحصائية، 2008....2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في إيرادات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2013 فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 ب 2262.8 مليار دينار، بينما مساهمتها في إيرادات الميزانية فلا تمثل إلاّ نسب ضئيلة حيث بلغت أدنى مساهمة لها سنة 2000ب 19.99% فقط، وبالرغم من ارتفاعها الطفيف خلال السنوات 2000-2013 إلاّ أنها بقيت في حدود 30% فقط.

في حين يحتل قطاع المحروقات النسبة الأكبر من إيرادات الميزانية حيث شهد هذا الأخير كذلك تطورا مستمرا خلال نفس الفترة وبنسبة مساهمة تفوق 60% من إجمالي الإيرادات الكلية.

الشكل رقم(15) نسبة مساهمة إيرادات خارج المحروقات في إجمالي الإيرادات (2000-2013)

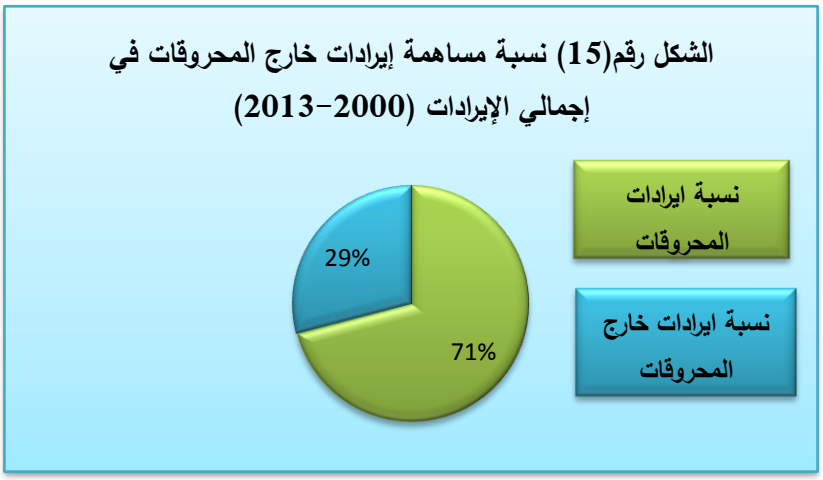

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(26)

المطلب الرابع:مساهمة قطاعات خارج المحروقات في نقل التكنولوجيا والعمالة

الفرع الأول: المساهمة في نقل التكنولوجيا

إن قدرة الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية مصحوبة بنقل التكنولوجيا التي تراعي قوانين البيئة وتحافظ عليها و تنمي مهارات الإطارات الوطنية، ويتوقف بالأساس على قدرتها التفاوضية مع الشريك الأجنبي حال المصادقة على المشروع الاستثماري، إضافة إلى ضرورة تحديث التشريع الخاص بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع على النحو الذي يحفز الشركات متعددة الجنسيات من أجل التكيف مع البيئة الجزائرية.

وتتجلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في نقل التكنولوجيا في[1]:

- تطوير وسائل النقل البري وذلك من خلال جلب ناقلات البضائع الحديثة والمتطورة و جلب التقنيات المتطورة في تقديم خدمات نقل البضائع؛
- جلب وتطوير وسائل ومعدات البناء والأشغال العمومية التي تساهم في تسهيل و تسريع عمليات الانجاز؛
- توفير أحدث التكنولوجيا في معدات طحن الحبوب، و آلات طحن العلف الحيواني، وتقنيات الحديثة في معاصر الزيتون وجمع الحليب، ووسائل الحرث؛
- استحداث وتطوير الماكنات الصناعية؛

وقد ساهم قطاع الاتصالات في ضخ استثمارات جديدة بقيمة 3 مليار دولار لتأهيل البنية التحتية وربط العملاء بالتكنولوجيا الحديثة وطرح خدمة الجيل الثالث للهاتف الجوال منذ النصف الثاني من عام 2013 والشروع في

[1] واقع التكنولوجيا والإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر، **منتدى الشهاب متوفر على الرابط www.chihab.net**، تاريخ الاطلاع 2015/05/02.

تسويق الجيل الرابع على شبكة الهاتف الأرضي بداية من عام 2014.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في توفير العمالة في الجزائر

تعتبر العمالة مؤشر محوريا لمعرفة النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين القوى العاملة التي يوفرها كل قطاع خلال سنوات 2006-2013.

الجدول رقم(27): تطور مستويات التشغيل والبطالة من 2006-2013 الوحدة مليون نسمة

السنوات / القطاع	2006	2008	2010	2011	2012	2013
قطاع الفلاحة	1.780	1.841	1.136	1.036	0.912	1.141
قطاع البناء والأشغال العمومية	1.160	1.371	1.886	1.595	1.663	1.791
قطاع الصناعة	0.525	0.53	1.337	1.367	1.335	1.407
قطاع الخدمات	3.052	3.260	5.377	5.63	6.260	6.449
العاطلين عن العمل	1.265	1.220	1.076	1.063	1.253	1.175

المصدر: بنك الجزائر- التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية2010-2013.

يبين الجدول رقم(27) أن هناك انخفاض في عدد العاطلين عن العمل حيث سجل 1.063 مليون نسمة سنة 2011 في مقابل 1.265 مليون نسمة سنة 2006.ليعاود الارتفاع سنة 2012و2013 حيث بلغ 1.253و1.175مليون نسمة على التوالي. ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع في القوى العاملة وبنسب مختلفة حسب كل قطاع كما يلي:

- **قطاع الخدمات:** سجلت عمالة هذا القطاع في المتوسط 5 مليون نسمة خلال الفترة 2006-2013 وإن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.
- **قطاع الفلاحة:** انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1.780 سنة 2006 إلى 1.841 سنة 2008، ورغم هذا الارتفاع المعتبر لعدد عمال القطاع عرفت السنوات الموالية 2010-2012 انخفاض حاد ويمكن تفسير هذه التقلبات بكون فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية نظرا لارتباطه بالظروف المناخية السائدة.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية :** يعد قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع

عدد العمال في هذا القطاع من 1.16 مليون نسمة سنة 2006 إلى 1.791 مليون نسمة سنة 2013 مسجلا أعلى قيمة له سنة 2010 ب 1.886 مليون نسمة،ورغم ذلك تبقى فرص العمل الذي يوفرها القطاع مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع وبالتالي الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة.

- **قطاع الصناعة:** فهذا الأخير عرف هو الآخر ارتفاع في عدد العمال ليبلغ في المتوسط 1.083 مليون نسمة، وهي قيمة محتشمة نظرا لضعف أداء القطاع، ورغم المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في القطاع الصناعي الجزائري إلاّ أنه يعمل كقطاع مغلق فهو لا يساهم في عوامل السوق المحلية ولا يوظف قطاع المحروقات إلاّ ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحلية وهذا نظرا لكثافة رأس المال في استثمارات هذا القطاع.

الشكل رقم(16):توزيع العمالة حسب القطاعات خارج المحروقات في الجزائر(2006-2013)

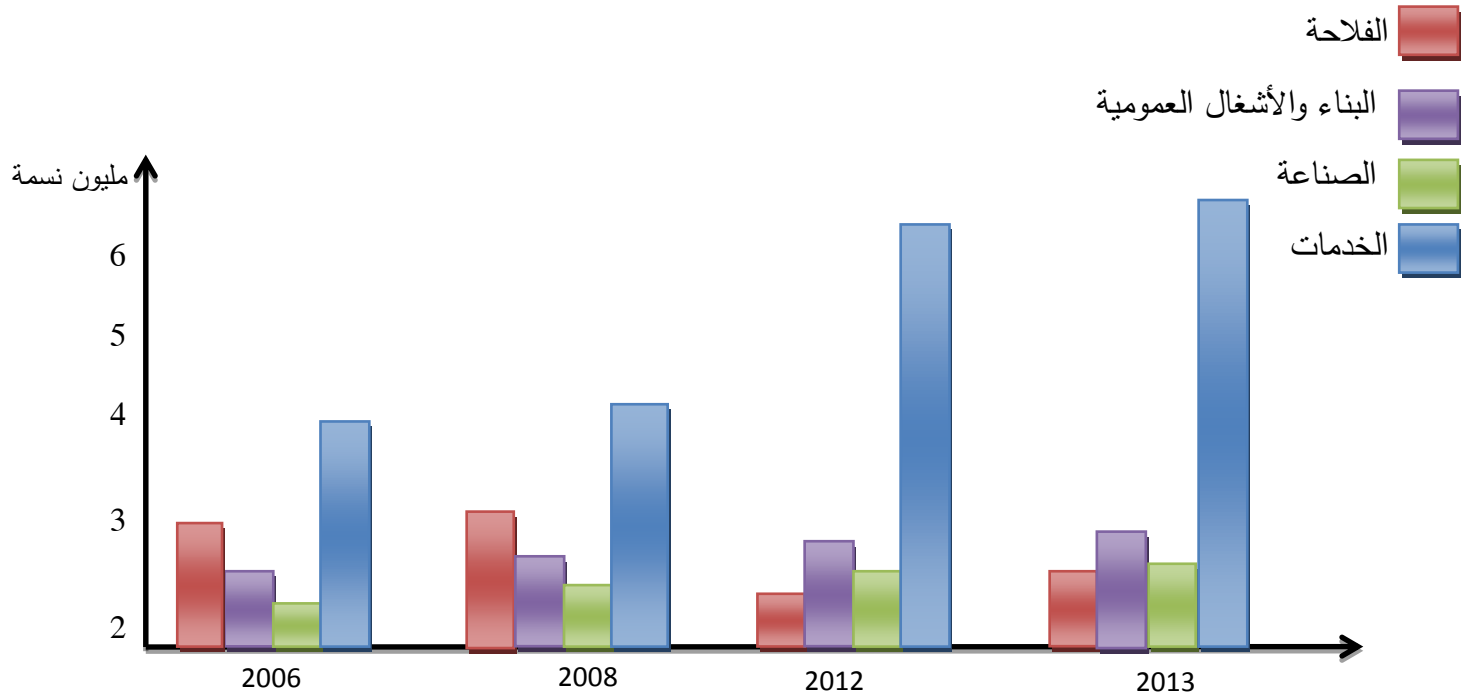

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(27)

ونستخلص مما سبق أن مساهمة قطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي لم يكن في المستوى المطلوب حيث كانت تساهم بنسب ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات التي يهيمن على مختلف مدا خيل الدولة وهذا ما يجعل الجزائر تتبنى سياسات واستراتيجيات لتفعيل هذه القطاعات وتشجيع الاستثمار فيها من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري والتخلص للتبعية الشبه تامة لقطاع المحروقات.

المبحث الثالث: ميكانيزمات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يعد تنويع الاقتصاد الجزائري بمثابة التحدي الكبير الذي تحاول الجزائر رفعه قصد فك ارتباطه و الذي يمثل اكثرمن 60 % من مداخيل البلد(الجباية البترولية) و أكثر من 97 %(صادرات بترولية)، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري يتعرض لأبسط الهزات التي تعرفها أسعار النفط الدولية، وبالتالي تحاول الجزائر خلق بيئة استثمارية أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات لتفادي هده الصدمات والنهوض بالاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول:المقومات الطبيعية والاقتصادية

الفرع الأول:قطاع الفلاحة والصيد البحري

أولا: قطاع الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية و بشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات التحويلية وزيادة الناتج المحلي و تحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

أ. **الموارد الطبيعية:** وتتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية.

أ.**1.الأراضي الزراعية:** تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانية التنمية الزراعية في أي بلد وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما لها دور كبير في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية أو زيادة المساحة المحصولية، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 23817100 هكتار [1]، والجدول التالي يبين تطور توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر خلال (2000-2013).

[1] لزعر علي، **الفلاحة في الجزائر بين الانتاج والمساحة**، مقال منشور في مجلة آفاق العدد4، الصادرة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2008، ص4.

الجدول رقم(28): تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (2000-2013)

البيان	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013
الأراضي القابلة للزراعة	7583.3	7503.7	7511.1	7468.5	7489.4	7511.1	7517.1	7561.2
المزروعات النباتية	3839.6	3802.2	3921.2	3895.5	3926.1	3921.2	3929.5	3961.2
الأراضي المستريحة	3743.4	3701.5	3589.9	3573	3563.3	3589.9	3561.2	3581.7
الزراعات الدائمة	610.47	767.24	878.56	946.13	935.49	878.55	863.9	882.5
المروج الطبيعية	30.90	25.95	26.07	25.46	24.30	26.07	25.2	27.1
الكروم	69.68	95.63	101.71	92.71	87.38	101.7	102.5	101.2
الأشجار المثمرة	509.89	645.66	750.78	827.96	823.81	750.78	610	701
المجموع	8193.74	8270.9	8389.7	8414.6	8424.8	8389.6	8381	8443.7

Source : Ons, annuaire statistique de l'algier n° 24, résultats 2012-2013 Edition 2014, p 181

عرفت الأراضي الصالحة للزراعة تغيرات في توزيعها حسب أنواع النباتات والأشجار المثمرة

كما عرفت تطورا من سنة إلى أخرى بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة في هذا المجال مما أدى إلى انتقال مساحتها من 8193.74 ألف هكتار سنة 2000 إلى 8443.7 ألف هكتار سنة 2013، حيث أن هذه الأراضي موزعة على أراضي المزروعات النباتية التي انتقلت مساحتها من 3839.6 ألف هكتار سنة 2000 إلى 3961.2 ألف هكتار سنة 2013 أي بنسبة نمو تقدر ب 3.16%، والموزعة على أراضي الأشجار المثمرة التي انتقلت مساحتها من 509.89 ألف هكتار سنة 2000 إلى 701 ألف هكتار سنة 2013 بزيادة نسبتها 3.7% ويعود ذلك إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما كبيرا لغرس الكروم والأشجار المثمرة.

مما سبق نستنتج أن الجزائر تملك أراضي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية وإحداث تنمية زراعية في هذا القطاع.

أ.**2.الموارد المائية** : إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م^3 منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال و 7 مليار م^3 حجم الموارد المائية الجوفية [1]، و هذه الموارد المائية منها 75% قابلة للتجديد، ففي المناطق الشمالية توجد موارد مائية معتبرة، يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار فيها مابين 95 و 100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا مابين المناطق الساحلية وشمال الصحراء.

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص21.

بالإضافة إلى موارد مائية سطحية تتمثل في الوديان والأنهار الذي يقدر عددها 30 معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، إضافة إلى السدود التي تقدر عددها ب 114 سدا بحجم تخزين إجمالي 5.2 مليارم^3، أما الموارد المائية الجوفية فتقدر بحوالي 2 مليارم^3 في الشمال و 5 مليارم^3 في المناطق الصحراوية.

ب.الموارد البشرية وحجم قوة العمل الزراعية : تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع.

ج. الفروع الزراعية: تشتمل أهم الفروع الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 على إنتاج القمح، الحليب، البطاطا حيث يقدر حجم المشاريع لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال الفلاحة ب 612 مشروع موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(29): توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب الفروع الفلاحية(2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ(مليون دينار)
الفلاحة	612	56539
القمح	23	6646
الحليب	295	56186
زيت الزيتون	159	29370
تربية المواشي والأبقار	59	4785

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سجل إنتاج الحليب أكبر حصة بـ 295 مشروع إذ بلغ الإنتاج المحلي منه 2.24 مليار لتر [1] في حين اقترح إنتاج 1.9 مليار لتر مجمع ومصنع في آفاق 2015 أي ما يمثل 50% من الطلب وذلك بوجود 38500 بقرة و زرع 538000 هكتار من الكلأ، وفي اقتراح ثاني إنتاج 3.8 مليار مجمع ومصنع تمثل تغطية إجمالية للطلب بوجود 619000 بقرة وزرع 884000 هكتار من الكلأ . كما بلغت مشاريع إنتاج زيت الزيتون الزيوت ب 159مشروع خلال الفترة (2002-2012) بقيمة إنتاج بلغ 29370مليون دينار، في حين يهدف لإنتاج 138000 قنطار لآفاق 2015 وذلك بتوسيع بساتين الزيتون في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية والزراعية إلى 31000 هكتار[2]، وتمويلها بالموارد المائية.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع السابق.**

فيما بلغت عدد المشاريع تربية المواشي والأبقار 59 مشروع بمبلغ 485 مليون دينار، حيث بلغ الإنتاج 300000 طن من اللحوم الحمراء و 260000 طن من اللحوم البيضاء ويطمح لإنتاج 1425000 طن من اللحوم الحمراء و 625000 طن من اللحوم البيضاء، بمعدل 27.7 كلغ/نسمة/سنة [1]، أما عدد المشاريع الخاصة بإنتاج القمح فبلغت 23 مشروع خلال نفس الفترة، ويطمح لإنتاج 201 مليون قنطار سنة 2015 وذلك بضرورة تعبئة إضافية لموارد الري .

د.القوانين و التنظيمات

د.1.التطورات في القوانين والتشريعات الاستثمار الزراعي: عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الزراعي تطورا ملحوظا تماشيا والتطورات التي عرفها المناخ الاستثماري العام للدولة، مع التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد. فبالإضافة إلى التطورات التي عرفها القطاع الزراعي بداية من 1987 والمتمثلة في إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، ليليه الأمر رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين، وصدور قانون الاستثمار 93-12 الذي وضع القواعد والتشريعات لتشجيع ودعم الاستثمارات، وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، مما سهل في وضع أسس قانونية وتشريعية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الاقتصادي الحر[2].

إن هذه التحولات والإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذي أصبح يقوم بكل العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الزراعية، بينما تتكفل الدولة بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع، كتوفير البنية التحتية المرتبطة بالقطاع من فتح للطرق وتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية ومناطق الاستصلاح، وحماية الغابات وتوسيعها وتوسيع الأراضي الفلاحية والرعوية، وإنشاء شبكات الري وتصريف المياه، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الفلاحي.

د.2 المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي: بهدف تشجيع الاستثمارات وتحفيزها أنشأت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الهيئات والمؤسسات تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمارات الفلاحية، بهدف تجسيد سياسة الدولة الهادفة إلى تنمية وتطوير الاستثمار الفلاحي الأجنبي، ومن أهم هذه المؤسسات نجد:

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **المرجع السابق**.

[2] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص97.

– **الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز** : والتي تهدف إلى توسيع الإنتاجية عن طريق استصلاح الأراضي وترقيه المقاولات الفلاحية في الجنوب التي تقوم بتهيئة البنية التحتية الملائمة للمستثمرين في المناطق المعنية.

– **المديريات الجهوية للمصالح الفلاحية:** والتي تقوم بتقديم الدعم المادي والمالي للفلاحين.

– **المعاهد التقنية** التي تساعد الفلاحين والمستثمرين في الميدان الزراعي وتربية الحيوانات.

– **الصناديق الفلاحية:** تهدف إلى دعم التنمية الفلاحية وتشجيع الاستثمارات الخاصة وتحفيزها.

– **وكالة ترقية ودعم الاستثمار** : تعمل على مساعدة المستثمرين المحليين والأجانب في الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية في أحسن الظروف وفي اقل مدة زمنية ممكنة.

د.3 الإجراءات التحفيزية ونذكر منها[1]:

– استحداث قروض بدون فائدة(الرفيق) من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار.

– منح قروض ميسرة بمبلغ 1 مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات.

– تخصيص قروض ميسرة تصل إلى مئة مليون دينار 1000000 دج لأرباح المنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين لـ 10 هكتارات من الأراضي الزراعية وكذلك للمستفيدين من قروض التحدي.

– إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.

هـ. بعض سياسات الدعم الزراعي في الجزائر: من بين سياسات الدعم الزراعي في الجزائر ما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

هـ.1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDR : شرع في تنفيذ هذا المخطط ابتداء من سبتمبر 2000 من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي و تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية[2].

هـ.2 برامج التجديد الفلاحي والريفي: الذي تهدف إلى تطوير المناطق الريفية والهضاب، حيث يعتبر هذا البرنامج خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 والذي يشدد على الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره.**

[2] عماري زهير، عامر أسامة، **دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية (دراسة حالة الجزائر)** ، مداخلة في يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–جامعة سطيف– 1– يوم 04 جوان 2014.

هـ.3 موقع القطاع الفلاحي من برنامج دعم النمو الاقتصادي

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(30): مخصصات القطاع الفلاحي من برنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليون دولار

البرنامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي		برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي		البرنامج الخماسي		المجموع	
	2004-2001		2009-2005		2015-2010			
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	4.12	312	42.7	1000	71.4	4.1324	10.5

المصدر: نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع ألفلاحي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23،24 نوفمبر، 2014.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن اهتمام الحكومة بقطاع الفلاحة يتزايد مع توالي البرامج المنفدة حيث سجل 65.4 مليار دينار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ليتضاعف بأكثر من أربع مرات بين البرنامج الثاني والثالث ، مما يؤكد اقتناع الحكومة بالدور الهام والاستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: قطاع الصيد البحري:

يكتسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية أهمية إستراتيجية نظرا لقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني لاسيما من خلال إنشاء مناصب ، وكذلك من خلال قدرته على المشاركة في تحسين الاحتياجات الغذائية للسكان، وباعتبار أن الجزائر تتمتع بثروة سمكية هائلة لإطلالها على البحر الأبيض المتوسط إلاّ أن نصيب هذا القطاع من إجمالي الاستثمارات لم يكن على المستوى المطلوب، والشكل التالي يبين تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002-2012 في قطاع الصيد والموارد البحرية.

الجدول رقم(31): تطور عدد المشاريع في قطاع الصيد والموارد البحرية خلال الفترة 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ
الصيد	290	19411
تربية الحيوانات والنباتات المائية	15	3387
المجموع	305	22798

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يقدر عدد المشاريع لقطاع الصيد خلال فترة 2002-2012 ب 305 مشروع أغلبها موجهة للصيد، فيما حظي تربية الحيوانات والنباتات المائية بعدد ضئيل(15 مشروع) وهذا التحصيل يبقى متواضعا مقارنة بما يحدث في القطاع في الدول المجاورة، فهذا الأخير تعدى إنتاجه 1 مليون طن في المغرب في حين يقدر الإنتاج السنوي في الجزائر ب 200 ألف طن، ويرتكز بالأساس على إنتاج مصايد الأسماك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(17): إنتاج مصايد الأسماك (2010-2013)

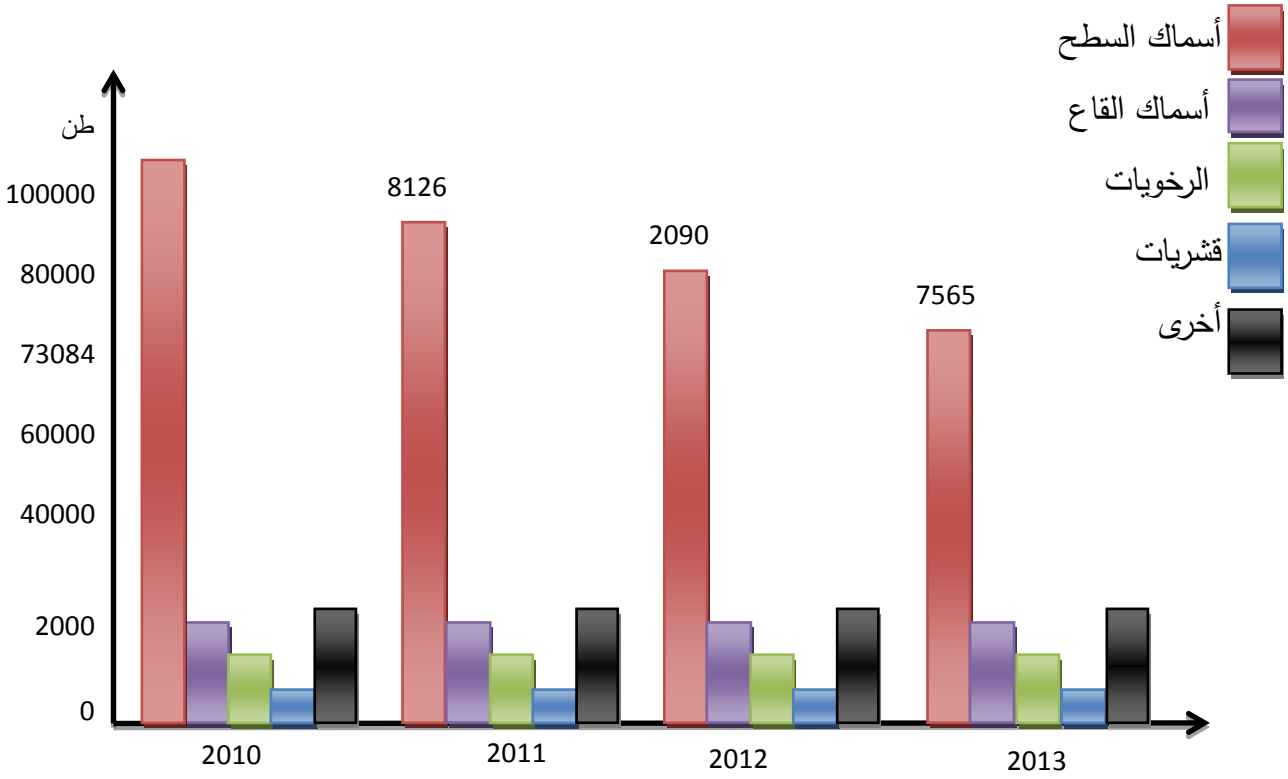

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.onst.dz

يتضح من الشكل أن أسماك السطح تحتل الحصة الأكبر من الإنتاج ، حيث بلغت أكبر قيمة سنة

2011 ب 81268 طن ورغم انخفاض نموها ب 0.4% سنة 2012 و ب 6.5 % سنة 2013 يبقى يحتل أكبر حصة، بينما باقي الأنواع تبقى على طوول فترة الدراسة بقيم ضعيفة.

ويرجع هذا الضعف المسجل في قطاع الصيد لنقص المعرفة بالفرص والإمكانات المتاحة للاستثمار وعدم الاستغلال الكامل للموارد السمكية بسبب عجز السفن الوطنية واستغلالها لمحدودية الوسائل التقنية ورأس المال والجدول الموالي يبين تطور أسطول الصيد البحري الجزائري خلال الفترة(2010-2013)

الجدول رقم(32): تطور أسطول الصيد البحري في الجزائر خلال (2010-2013)

	2010	2011	2012	2013	النسبة ال %		
					2010/2011	2011/2012	2012/2013
السفن	502	512	521	526	2	1.8	1
الصيادون	11	11	11	11	0.0	0.0	0.0
سمك السردين	1102	1143	1202	1231	3.7	5.2	2.4
المهن الصغيرة	2561	2646	2665	2796	3.3	0.7	4.9
التونة	15	15	15	16	3.2	2	3.8
الكلي	95168	104008	108207	102220	9.3	4	5.5-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،مرجع سبق ذكره

يتكون أسطول الصيد البحري الجزائري من 526 سفينة سنة 2013 وهو عدد محتشم باعتبار الجزائر بلد يمتد على شريط ساحلي قدره 1200كم، وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2012 يقدر معدل الاستغلال 2.2 مليون هكتار [1] على المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني المقدر ب 9.5 مليون هكتار، وهذا ما يؤكد ضعف نشاط أسطول البحري الجزائري، وهذا ما جعل الجزائر تسعى لتأهيل هذا القطاع وإعطائه أهمية كبيرة لرفع مداخيل البلاد من العملة الصعبة خارج المحروقات مستهدفا رفع مدخول القطاع من 6 ملايين إلى 50 مليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، والفروع المقترحة للاستثمار في هدا القطاع الاستثمار هي[2]:

- اقتناء سفن الصيد؛
- تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات؛

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع السابق**

– تصنيع قطع غيار و معدات الصيد البحري و مركبات التبريد؛

– تربية المائيات في الصحراء؛

ويأمل في التوصل إلى إنشاء شركات مختلطة بين الجزائر ودول عربية وغير عربية لتمارس في إطارها النشاطات المذكورة، ومحاولة الاستفادة من التجربة الإماراتية في تربية الأسماك داخل الأقفاص لتحقيق القفزة المرجوة للقطاع.

بالإضافة لقيام الجزائر بوضع بعض التحفيزات التي من شأنها أن ترفع جاذبية الاستثمار في هذا القطاع أهمها:

- توفير قاعدة من البيانات الموثوق فيها والخاصة بالقطاع التي تضمن حجم الموارد المتاحة ومدى استخدامها؛
- توفير إمكانات التخزين والنقل وأسعار المدخلات والتسهيلات المتوفرة للتصدير و الإعفاءات المتاحة على استيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات اللازمة وكذا ظروف السوق المحلية[1]؛
- حتى يتسنى الاستغلال الأمثل للاستثمارات، سيتم توفير مرافقة تقنية و بيداغوجية للمستثمرين والمهنيين حسب الطلب؛
- توفير تعديلات جديدة تتعلق بعلاقات العمل والتسيير والتكوين والتعويضات في حال سوء الأحوال الجوية وفترة الراحة البيولوجية للسمك؛
- تشديد العقوبات ورفع قيمة الغرامة إلى 2 مليون دج لإلحاق الضرر بالمعدات الخاصة بتربية المائيات، والصيد الغير شرعي؛
- تنظيم شبكة التسويق والتوزيع لمنتجات الصيد البحري و تربية المائيات وتطوير الهياكل القاعدية المتعلقة بها لإرساء الشفافية اللازمة من أجل توفير منتجات صحية وذات نوعية؛
- وضع نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربة المائيات من قبل وزارة الصيد البحري والموارد الصيديةسنة 2013 الذي يهدف لإنعاش وتحديث القطاع ومساهمته الفعالة في العملية الجارية لإعادة تصنيع نظام الإنتاج وتصنيفها و تنميتها، وتطوير قدرات جديدة في مجال القنص والإنتاج والتحويل والخدمات المتعلقة باقتصاد الصيد [2]،كما يعتبر وسيلة لتقريب وإدماج الصيد البحري في الاقتصاد الوطني.وتم تصميمه على أساس المبادئ النهائية التالية:

– الاستفادة من التجارب السابقة لمختلف أطر التحفيز؛

---

[1] منى محمود، **فرص ومحددات الاستثمار في مجال الثروة السمكية في الوطن العربي** ، مقال منشور على الرابط www.Enoraf.Com

[2] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **تقرير حول نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات** ، نوفمبر 2013

– البحث عن موازنة احتياجات مختلف الفئات المهنية؛

– التركيز على المرافقة التقنية والتكوين والتأمينات.

كما يحتوي هذا النظام على ستة محاور ذات الأولوية لتوجيه الاستثمارات وهي:

- تحديث وإعادة تأهيل أسطول الصيد البحري؛
- تنمية و إعادة تأهيل أسطول الصيد البحري الحرفي؛
- تطوير وإدماج الخدمات القبلية والبعدية؛
- تعزيز وتحديث أنشطة الصيانة وبناء السفن؛
- تحديث قنوات تسويق وتوزيع منتجات الصيد البحري؛
- تنمية تربية المائيات البحرية على أوسع نطاق.

الفرع الثاني: قطاع الصناعة

منذ الاستقلال عرف قطاع الصناعة اهتماما كبيرا من طرف الدولة باعتباره قطاع استراتيجي في تحقيق التنمية والمساهمة في دعم عجلة النمو الاقتصادي والرفع من مداخيل البلاد نظرا للمقومات الطبيعية و الاقتصادية التي يتمتع بها.

أولا: المقومات الطبيعية

للجزائر حظ وافر من الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة ساهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، فيحتل الحديد المرتبة الأولى على قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية بالونزة التي تنتج 80% من إنتاج الحديد في الجزائر، والبالغ 3.4% مليون طن سنويا، كما يوجد الحديد في بوخضرة وغار جبيلات بتندوف الذي يحتوي احتياطي قدره مليار طن [1]، أما بقية المعادن فمنها الفوسفات باحتياطي يفوق 1 مليار طن وإنتاج يقدر ب 1.2 مليون طن سنويا، ثم الزنك والرصاص والزئبق بإنتاج قدره 23 ألف طن سنويا، والباريت يقدر احتياطه ب 2 مليار طن وإنتاج قدره 200 ألف طن سنويا، والرخام الذي يوجد بالقرب من سكيكدة وتقدر كميته ب 50 مليون $م^3$، كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء مثل الذهب واليورانيوم لم يشرع في استغلالها إلا مؤخرا.

ثانيا: أهم المناطق الصناعية في الجزائر. تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي واريس وجرمة بباتنة

---

[1] ساحل فاتح، شعباني لطفي، **أثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، ايام 04-05 ديسمبر 2006.

أقبو ببجاية وواد السمارة بالحراش...الخ، إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي وعليه اتخذت السلطات جملة من الإجراءات لإعادة تنشيطها من جديد:

أ. إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005 وخصصت الدولة له غلاف مالي قدر ب 7.2 مليار دج، للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات،وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية و تطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

ب. البرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية للفترة 2012-2017: نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد إنجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الجديدة وقد تم اعتماد هذا البرنامج شهر أفريل 2012 بتكلفة قدرت ب 88 مليار دينار ويتمحور حول جملة من النقاط أهمها:

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي، وإلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي؛
- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة، ورفع مردودية الهياكل القاعدية؛
- وضع مجموعة من المبادئ لإختيار المنطقة الصناعية .

والجدول التالي يوضح الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة

الجدول رقم(33): الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة.

الجهة	الموقع الاقليمي	عدد المناطق	المساحة (هكتار)
الشمال	شمال وسط	10	1739
	شمال شرق	9	2394
	شمال غرب	8	1517
المجموع		27	5650
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	2	478
	الهضاب العليا الشرقية	4	1346
	الهضاب العليا الغربية	4	896
المجموع		10	2720
الجنوب	الجنوب الغربي	2	402
	الجنوب الشرقي	3	800

	الجنوب الكبير	0	0
المجموع		5	1202
المجموع الكلي		42	9572

Source : le programme national des nouvelle zones industrielles de l'industrie de la petite moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, avril 2012, p 09.

تتمركز المناطق الصناعية في المناطق الشمالية للجزائر، حيث توجد حوالي 27 منطقة صناعية على امتداد 5650 هكتار، فيما تبقى 15 منطقة صناعية 10 منها تتمركز في الهضاب العليا و 5 في الجنوب.

ثالثا: أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

أ. **الفروع الصناعية في الجزائر**:تتمثل الفروع الصناعية في الجزائر خارج المحروقات في:

- **الصناعة الصيدلانية:** حيث تشتمل على نشاطات الصيدلانية في مجال التصنيع، بائعون بالجملة مستوردون، موزعون بالجملة وبالتجزئة.

إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر مقيدة بنسب صغيرة،حيث من بين قائمة تشمل حوالي 1400 دواء يغطي الإنتاج الوطني سوى 22%[1]من هذه القائمة، فقد بلغت واردات الجزائر من الأدوية 1967 مليون دولار خلال عام 2014 مقابل 492.35 مليون دولار في عام 2001.

أما بالنسبة لعدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال الصناعة الصيدلانية فتمثل 130 مشروع.

- **التعدين:** يقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002-2014 في مجال التعدين ب 835 مشروع، تغطي عدة نشاطات صناعية تتمثل في:استخراج المعادن غير النابضة وتحويلها، صناعة و تحويل المواد الخامة بالإضافة إلى صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة والبناء والنقل.
- **البلاستيك:** ويشمل على نشاطات فرعية لصناعة المطاط والبلاستيك وفقا لتقنيات تكنولوجية حديثة، إذ تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ب 836 مشروع خلال نفس الفترة
- **المنسوجات والملابس:** وتقدر المشاريع المسجلة لدى الوكالة في هذا المجال ب 160 مشروع، الذي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة منها:النسيج، إنتاج الخيوط الاصطناعية أو الطبيعية، وصناعة الملابس الجاهزة، الصياغة.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره.**

كما بلغ حجم الإنتاج الحالي حوالي 2 مليار دولار[1] ويتوقع في إطار مخطط إعادة الهيكلة زيادة في رقم أعمال هذا القطاع ب 38.5 مليار دينار إلى غاية 2014 عكس 26.9 مليار دولار خلال سنة 2009.والشكل التالي يوضح توزيع المشاريع حسب الفروع الصناعية خلال الفترة(2002-2012)

الشكل رقم(18) توزيع المشاريع حسب فروع الإنتاج الصناعي(2002-2012)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ب.حجم الإنتاج لأهم الفروع الصناعية خارج المحروقات

الجدول رقم(34): الإنتاج الصناعي لأهم المنتجات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر للفترة(2005-2011)

السنوات / البيان	2005	2006	2007	208	2009	2010	2011
مواد البناء	34939.4	50630.7	42805.8	41512.9	47192.2	41352.5	40683.8
الحديد والصلب	3406.1	3110.1	3900.7	1527.2	2013.7	680.8	480.2
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	35119	12683.9	13212.7	25218.9	27229.3	39233.9	40230.9
المواد الكمياوية	7666	6367.1	518.6	4135	6212	5945.4	2590.2
الصناعات الغذائية	88735	42000	55371	43508	44532	20299	48728

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصناعات خارج المحروقات حققت نتائج موجبة لكنها ضعيفة و متذبذبة، وهو ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانات المتاحة. من جهة أخرى يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري بسبب مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره.**

وقد حقق نتيجة جيدة سنة 2011 وذلك بسبب انتعاش إنتاج أربعة من فروعه الإنتاجية: معالجة الحبوب، إنتاج الحليب، إنتاج علف الماشية والمصبرات.

في حين عرفت الصناعات الحديدة والمعدنية ركودا حيث تراجع إنتاجه ب 6% كما عرفت الصناعة الكيمائية تراجعا في إنتاجها ب 5% سنة 2011 وهذا الركود يفسره التراجع الكبير في أداء بعض فروعه وتحديدا الكيمياء المعدنية والكيمياء العضوية.

رابعا: سياسات دعم القطاع الصناعي:

أ. حصة قطاع الصناعة من برامج الإنعاش الاقتصادي(2005-2014)

عملت الجزائر على تطوير وعدم القطاع الصناعي وذلك من خلال وضع مجموعة من البرامج التنموية التي ساهمت في تحسينه وجعله أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي.والجدول التالي يبين حصة القطاع الصناعي من برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم(35): حصة القطاع الصناعي من برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2005-2014)

القطاع	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج توطيد النمو
الفترة	2005-2009	2010-2014
القطاع الصناعي	13.5 مليار دينار	2000 مليار دينار

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد09-2013،ص48.

خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو 13.5 مليار دينار لتمويل القطاع الصناعي قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الخاصة،واستكملت الحكومة برنامجها التنموي 2010-2014 ببرامج دعم و توطيد النمو ودعم القطاع الصناعي ب 2000 مليار دينار [1]، لأنه أكثر توظيفا لليد العاملة ودعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أمل المستقبل في قيادة النمو و المضي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ب. وضع إستراتيجية صناعية جديدة: لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني فتفضيل النشاط الصناعي من شانه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية

[1] نبيل بوفليح،**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد09-2013،ص48

صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري وترتكز هذه الإستراتيجية على[1]:

ب.1 اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم:

- التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية؛
- تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة والضعف للقطاعات المستهدفة، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

ب.2 الانتشار القطاعي للصناعة: وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة، ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة: تثمين الموارد الطبيعية، وترفيه الصناعات الجديدة.

- **تثمين الموارد الطبيعية:**الغاية المرجوة م هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور للبلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيئة وبقيمة مضافة أقوى، القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البترو كيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد، صناعة استخراج المعادن غير الحديدة وتنقيتها
- **ترقية الصناعات الجديدة:** اهتمام خاص سيقدم لترقية لصناعات التي تعتبر إما غير موجودة(صناعات جديدة) وإما تشهد تقصيرا وتأخرا جهويا من قبل الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و صناعة السيارات[2].

ب.3 انتشار وتوسع حيز الصناعة : البعد الثاني لانتشار الصناعة لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي ، المناطق المتخصصة، هذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانها يتم تدريجيا، فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة.**ب.4 سياسة الترقية الصناعية** : وذلك من خلال:

---

[1] عروب رتيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] **المرجع السابق**، ص11.

– وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي بتشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع؛

– الإبداع. فنظام الإبداع داخل المنشاة يغدي تطور قطاع الصناعة الجزائري وهذا يحتاج إلى تدخل السلطات العمومية، لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني؛

– تطوير الموارد البشرية والمؤهلات و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد(التكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفهومها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

ج. **تسهيل الحصول على العقار الصناعي:** تقاس جاذبية البلدان واستقطابها للمستثمرين بمدى سهولة حصول هؤلاء على وعاء عقاري لإنجاز مشاريعهم الاقتصادية لذلك تم اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية في الجزائر بغرض حل مشكلة العقار باعتباره يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الاستثمار نذكر منها[1]:

– إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(مرسوم تنفيذي رقم07–119) الصادر بتاريخ 23 /2007/04 للعب دور الوسيط بين المالكين الأصول العقارية الموجهة للاستثمار والمتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن وعاء عقاري لاحتضان مشاريعهم الصناعية بالإضافة إلى القيام بإعداد جدول الأسعار للعقارات الذي يعكس وضعية الأسعار المعمول بها، واكتساب أصول عقارية لإعادة بيعها بعد تهيئتها وتجزئتها لوضعها في خدمة المشاريع الخدماتية والإنتاجية.

– تشكيل لجنة المساعدة على اختيار المواقع ترقية الاستثمار و ضبط العقار Calpiref (مرسوم تنفيذي رقم 07–120 الصادر بتاريخ 2007/04/23 التي تكلف بـ:

– إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوى الولاية؛

– جعل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية الموجهة للاستثمار في متناول المستثمرين عن طريق كل وسائل الاتصال؛

– متابعة وإقامة وانجاز المشاريع الاستثمارية وتقييمها.

---

[1] عروب رتيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

– تحديد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية(أمر رقم 08-04 الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2008) المتمثلة في منح حق امتياز بالمشاركة في عملية المزاد أو بالتراضي بترخيص من مجلس الوزراء لمدة امتياز 33 سنة قابلة للتجديد إلى 99 سنة كحد أقصى.

– اتخاذ تدابير جديدة فيما يخص العقار الموجهة للاستثمار(بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 فيفري 2011)

الفرع الثالث: قطاع الطاقات المتجددة

أولا: المقومات الطبيعية

تبقى الجزائر من بين أبرز الدول المرشحة من قبل خبراء الطاقة في العالم للعب دور رئيسي ومهم في معادلة الطاقة نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الأحفورية، وأهم هذه الإمكانيات:

أ. **الطاقة الشمسية:** تتوفر للجزائر جراء موضعها الجغرافي على أعلى الحقول الشمسية في العالم والجدول التالي يوضح الطاقة الشمسية في الجزائر:

الجدول رقم(36): الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر (كيلواط/ساعة) لكل ساعة لكل متر مربع في السنة%

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
قدرة الشمس في المتوسط (الساعة/السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط(كيلو واط/م3/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم" دليل الطاقة المتجددة" الجزائر، طبعة 2007، ص39.

ومن أهم مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر ما يلي[1]:

– وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما أن الشمس تمتد بأكثر من 2000 ساعة في السنة؛

– تشير الكثير من الدراسات أن الطاقة الشمسية للجزائر تتيح لها فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة لدول أخرى، وذلك لاتساع مساحات الجزائر وتعرضها لموجات عالية من الإشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر من الشمس وانخفاض الغيوم في كثير من المناطق الصحراوية، و اتساع مساحة الجزائر يوفر فرصة تشييد الألواح الشمسية ومستلزماتها.

[1] الطاقة الشمسية أفكار وحلول،2010 على الرابط.KUWAIT.SOLAR.BLOGSPOT.COMWWW

ب. **طاقة الرياح في الجزائر:**

تتوفر الجزائر على إمكانات معتبرة، حيث تهب رياح مشبعة بالهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة تفوق 5م/ث (بسكرة، تندوف، تيميمون ودالي ابراهيم بالجزائر) وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي[1].

تحتل الطاقة الشمسية المكانة الأولى في مصادر الطاقة المتجددة اذ تقدر ب 9% بمقابل 3% للطاقة الريحية.

ج. **الطاقة النووية** : تحتل الطاقة النووية مكانة مهمة في سوق الطاقة الجزائرية، وذلك لامتلاكها أهم مناجم اليورانيوم في سلسلة جبال الهوقار وسلسلة جبال أغلاب، وتستخدم الجزائر التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية والزراعية وتقوم حاليا بتطوير برنامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية'CEA' لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية، وتتوفر البلاد حاليا على مفاعلين نووين "نور" و"سلام" في كل من دراية وعين وسارة مخصصتين للاستخدام العالمي بمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تعزم السلطات للاعتماد على مادة اليورانيوم الحيوية في مضاعفة توليد وإنتاج الطاقة الكهربائية مع فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب من خلال الشراكة مع المؤسسات الجزائرية[2].

د.**طاقة المياه:** تتساقط على التراب الوطني كميات معتبرة من الأمطار تقدر بحوالي 65 مليار م3 سنويا إلا انه يتم استغلال الجزء القليل منها حوالي 5% نتيجة تمركزها بمناطق محددة وتبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية[3].

الطاقة الحرارية الجوفية :تتوفر الجزائر على أكثر من 200مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والغربي للوطن تتجاوز درجة حرارته 40درجة، حيث يتم الحصول على أكثر من 12 م3/ثا من الماء الساخن والذي تتراوح درجة حرارته 22 و98 درجة مئوية وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء [4].كما تتوفر الجزائر في جنوب مدينة بسكرة على طبقة جوفية من المياه الحارة تقدر درجة حرارتها 57 درجة مئوية وبالتالي تشكل خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية.

طاقة الكتلة الحية: تبقى إمكانات الجزائر قليلة في هذا المجال بالمقارنة بالأنواع السابقة، وهذا راجع إلى قلة المساحة الغابية حيث لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن.

---

[1] تركي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014، ص167.

[2] **المرجع السابق**، ص **168**

[3] باسل اليوسفي، على القرة غولي، **جدوى اقتصادية وبيئية من استغلال الطاقات المتجددة في المنطقة العربية** ، مجلة البيئة والتنمية، العدد108، 2007، ص23.

[4] **المرجع السابق**، ص24.

ثانيا:الإطار القانوني والإجراءات التحفيزية

أ. **الإطار القانوني:** إن الجزائر واعية للأهمية المتزايدة للطاقات المتجددة ورهاناتها، فقد قامت بإدماج تطويرها ضمن سياستها الطاقوية من خلال المصادقة على عدة قوانين تهدف لترقيتها وأهمها[1]:

– القانون رقم 99–09 مؤرخ في 28 جويلية 1999: المتعلق بالتحكم في الطاقة ورسم الإطار العام للسياسة الوطنية في ميدان التحكم في الطاقة ويحدد الوسائل التي تؤدي إلى ذلك؛وقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل المشاريع الطاقوية ومنح قروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛

– القانون رقم 02–01 مؤرخ في 5 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنابيب، وبموجب هذا القانون تم الإعلان عن المرسوم المتعلق بتكاليف التنويع حيث ينص على منح تعريفات تفاضلية على الكهرباء المنتجة انطلاقا من الطاقات المتجددة؛

– القانون رقم 09–04 مؤرخ في 14 أوت 2004: المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، وإنشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة يعود عليه ترقية الطاقات المتجددة وتطويرها؛

– كما نص مجلس الوزراء خلال اجتماعه في 3 فيفري 2011 برئاسة رئيس الجمهورية على برنامج تطوير الطاقات المتجددة وكذا على سياسة اقتصاد الطاقة، مشددا على ضرورة تكريس فترة 2011–2013 كلية للتحكم في المعارف والتكنولوجيات ذات الصلة بهذا المجال[2].

ب. **الإجراءات التحفيزية والجبائية:** وأهمها:

– يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الامر 1–03 المؤرخ في 20 أوت2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار؛

– يمكن منح إمتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة؛

– ولتشجيع ودعم الصناعات في إنجاز المشاريع الطاقوية تسعى الجزائر لتخفيض الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد المكونات والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة المستعملة في صناعة الأجهزة في الجزائر في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية[3]؛

---

[1] تركي عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2] دليل الطاقات المتجددة، وزارة الطاقة والمناجم، طبعة 2007،ص ص 32، 36.

[3] تركي عبد الرؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص179.

– تحديد مساهمة المصادر المتجددة في رصيد الكهرباء الوطنية إلى ما يقارب نسبة 6%في عام 2015؛

– وضع كيانات مستقلة لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة والتي تشمل إنشاء محطات طاقة شمسية وطاقة الرياح[1].

– توفير حوافز لمنتجي الطاقة المتجددة بتطبيق نظام المقاصة.

– تفعيل آليات تجارة الإنبعاثات مثل ترويج شهادات خفض إنبعاثات الكربون حتى تتزايد قيمة الطاقة المتجددة ويتزايد حجم استيعاب السوق.

ثالثا: محفظة المشاريع في مجال الطاقة المتجددة:

هناك العديد من المشاريع التي تم الانطلاق فيها في مجال استخدام وتطوير الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة ومن أهمها[2]:

– برنامج القرى الشمسية ولقد تمت الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع عام 1988 وتعتبر شركة سونلغاز المسؤولة على انجازه بالإضافة إلى مشروع الحقل الشمسي الذي يغطي مساحة 238175 كيلو متر مربع وهو الأهم في حوض الأبيض المتوسط كله بحجم 169440 تيرا واط/ ساعة سنوية؛

– تشيد محطة للطاقة الهجينة تستخدم الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي لإنتاج 180 ميغا واط للكهرباء؛

– ويتم حاليا على مستوى السوق الوطنية بيع صفائح الطاقة الشمسية المصنوعة في الجزائر في عدة تطبيقات في إطار شراكة وطنية خاصة وقد شرع في العمل منذ 2011 بقدرة إنتاجية أولية تقدر ب 12 ميغاواط على مستوى المنطقة الصناعية بسطوان(ولاية تلمسان)؛

– دشنت الجزائر في 14 جانفي 2011 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة حاسي الرمل في إطار الشراكة بين شركة(نيال) الجزائرية، والشركة الاسبانية(ابينير) لاستثمار نحو 350 مليون أورو، حيث يمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا، يبلغ إنتاج هذه المحطة 150 ميغاوات 30 ميغاوات منها عن طريق الطاقة الشمسية[3]؛

– وتميزت سنة 2014 بتشغيل وزارة الطاقة والمناجم لمحطة نموذجية متعددة التكنولوجيات لإنتاج الطاقة

---

[1] الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة 2010 –2030، القطاع الاقتصادي إدارة الطاقة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ص 71.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجزائر، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الأردن، سنة 2006، ص07، 10.

[3] تكوانت عماد، **واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائ** ر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص178.

الشمسية بقدرة 1.1 ميغاواط بغرداية ومحطة إنتاج طاقة الرياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار [1]

أما عن مشاريع قيد الانجاز فتستعد الجزائر لإطلاق 3 مشاريع طاقوية هامة[2]

- المحطة الهجينة لحاسي الرمل لحساب شركة نيو انيراجي الجيريا وهي فرع تابع لشركتي سوناطراك وسونلغاز بتكلفة انجاز ب 315 مليون اورو، الذي يفتح آفاق تصدير الكهرباء نحو اروبا؛
- المحطة الكهربائية الهجينة ستبلغ طاقتها 470 ميغا واط منها 70 ميغاواط للقسم الشمسي؛
- المحطة الثالثة بنعامة في إطار مشروع "ايمبابور" لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية.

الاهتمامات الأجنبية بالاستثمار بالطاقة المتجددة في الجزائر:

نظرا لأهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرصة شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة حيث عبرت الولايات المتحدة الأمريكية في استعدادها لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين الأمريكيين الراغبين في الاستثمار بالسوق الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة، فقد جرى لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دراسة 12مشروعا استثماري أمريكي حول الطاقات المتجددة سنة 2011 [3]،كما أبرمت الجزائر مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في 2009. بالإضافة إلى مذكرة التفاهم الأخيرة الممضية بين سونلغاز و مفوضية الاتحاد الأوروبي التي تهدف لتعزيز مبادلات الخبرات التقنية و دراسة سبل ووسائل اقتحام الأسواق الخارجية و الترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وفي الخارج[4].

الفرع الرابع: قطاع السياحة

أولا: مقومات السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تحتوي مقومات وإمكانيات سياحية هامة التي تعتبر بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي والنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع وأهم هذه المقومات ما يلي:

أ. **المقومات الطبيعية:** تحتل الجزائر مركزا محوريا للمغرب العربي والبوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والمتوسطية، تتربع على مساحة تقدر بـ

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، عدة انجازات خلال سنة 2014، متوفر على الرابط WWW.APS.DZ تاريخ الاطلاع 2015/05/05.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،**مرجع سبق ذكره**.

[4] تكوانت عماد، **مرجع سبق ذكره**، ص189.

2381741 كم^2 وتتميز بشريط ساحلي يقدر ب 1200 كم وما يحتويه من فضاءات سياحية نادرة وتكونه الصخري.

وكذلك سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي التي تعطيان فرص للاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج و محطة تيكجدة، و قمة لالة خديجة، كما أن للمناطق الجبلية ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة[1].

- كما نجد الصحراء الكبرى بالجنوب بمساحة حوالي 2 مليون كم2، التي تتمتع بمساحات هائلة من الأحجار والصخور وبرمالها اللا متناهية، وجبالها الغرانتينية والبركانية وواحاتها الخلابة؛
- أما بالنسبة لمناخ الجزائر فهو يتنوع من جاف إلى شبه جاف ويسوده طقس معتدل ممطر في الشتاء حار جاف في الصيف بمحاذاة الساحل[2]؛
- كما تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، ومن أهم الحمامات في الجزائر نجد:حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحنيفة بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى..الخ أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لاتزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة[3].

وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في إكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

ب. المقومات الحضارية:

إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر تبين أنها كانت مهد للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائه اللفضاء الإسلامي المتوسطي والإفريقي، فالمعالم و المتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة عليها، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، وقد صنفت منظمة اليونسكو(unisco) في الجزائر سبعة مناطق أثرية وبما أن النشاطات الثقافية والترفيهية تحتل مكانة في اختيار الوجهات السياحية حيث يزداد الطلب عليها، فان الجزائر تتوفر على المزايا الكفيلة بتلبية تلك المتطلبات بفضل امتداد المناطق الأثرية من الساحل إلى الصحراء

---

[1] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص216.

[2] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة قرحات عباس، سطيف، 2012، ص 107.

[3] بوعلام غمراسة، الحمامات المعدنية بالجزائر مقصد السائح في كل مكان متوفر على الرابط www.Aawawsat.Comتاريخ الاطلاع23 افريل 2015.

ج. الطاقة الفندقية:

تمثل الطاقات الفندقية إمكانية البلد على استيعاب السياح فهي تعكس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين، وبالنسبة للجزائر فان الطاقة الإيوائية للهياكل الفندقية التي تمتلكها تمتاز بالضعف والتباين في التوزيع، مما يجعلها بعيدة عن الأسواق السياحية الأخرى وعدم استغلالها للإمكانيات المتاحة.

ثانيا: الإستراتيجية السياحية للجزائر آفاق 2025:

تسعى الجزائر لترقية القطاع السياحي وذلك بانتهاجها مخطط جديد على المستوى الوطني المتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025(SDAT) وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، التاريخية، والثقافية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر قصد الإرتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية[1]، ويهدف هذا الأخير لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في مايلي[2]:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي؛
- التوفيق بن ترقية السياحة والبيئة، يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي لأنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني، الطبيعي، المناخي...) الذي يشكل صورتها وجاذبيتها؛
- التحسن الدائم لصورة الجزائر لإحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية.

- **مخططات (آليات) إنعاش القطاع السياحي في الجزائر:**

تشكل الأدوات الآتي ذكرها طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية، تضمن إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على الساحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية.

1. **مخطط وجهة الجزائر:** تعاني الجزائر من غياب الصورة والاستثمار السياحي،لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة وتنافسية، وتكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار، النوعية[3].

2. **الأقطاب السياحية للامتياز:** القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2008، ص 04.

[2] محسن عبد القادر، **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص180.

[3] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

المحلية ويستجيب لطلب السوق، بدمج المنطق الاجتماعي الثقافي، الإقليمي، التجاري، وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية للامتياز موزعة في الشمال والجنوب.

3. **مخطط التوعية السياحية:** هذا الأخير يرمي لتطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي العالمي.

4. **مخطط الشراكة العمومية-الخاصة:** لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، وتتحقق الشراكة العمومية الخاصة عند تحرك المتعاملين العموميين والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية، فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي[1]، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

5. **مخطط تمويل السياحة:** باعتبار قطاع السياحة صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة من خلال مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر، وفي تمويل عتاد الاستغلال، وتخفيف إجراءات منح القروض البنكية و التمديد في مدة القرض.

المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية

نظرا لما يساهم به الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية، قامت الجزائر بإصدار العديد من القوانين و التشريعات وتقديم الحوافز والضمانات من بينها المزايا المقدمة لكل من النظام العام والخاص للاستثمار الأجنبي كما يلي[2]:

الفرع الأول: أهم المزايا التي يمنحها النظام العام :

أولا: مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

---

[1] حسن عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 182، 183.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير لاستثمار، **مرجع سبق ذكره**.

ثانيا: مرحلة الاستغلال:

– الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، وتمدد هذه المدة إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث 101 منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها؛

– يرخص للخزينة بالتكفل بالقواعد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي الموجهة لاقتناء التكنولوجيا، والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الاندماج الصناعي لمنتجاتها و قدراتها على المنافسة.

الفرع الثاني: أهم المزايا التي يمنحها النظام الاستثنائي:

أولا: المزايا المتعلقة بالمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة: والمتمثلة في[1]:

- **مرحلة الانجاز لمدة ثلاث سنوات:**

– الإعفاء من دفع الحقوق نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

– تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2900 فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- **مرحلة الاستغلال لمدة عشر سنوات:**

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير لاستثمار، **مرجع سبق ذكره**

– إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

– الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

– مزايا إضافية لتحسين أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك.

ثانيا:المزايا المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني

- **مرحلة الإنجاز لمدة خمس سنوات:**

– الإعفاء في الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

– إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

- **مرحلة الاستغلال:**

– الإعفاء لمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على النشاط المهني(TAP)؛ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار.

المطلب الثالث: مقترحات لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إن الجزائر تمتلك عدة نقاط قوة متمثلة في الموقع الجيو استراتيجي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية، إلا أن اقتصادها لا يزال خاضعا لهيمنة قطاع المحروقات مما يجعلها رهينة للتقلبات الدولية.

وهذا ما يحتم عليها تغير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع اقتصادها وتهيئة قطاعات إستراتيجية أخرى لجذب اهتمامات الأجانب، وفيما يلي بعض المقترحات لتفعيل استثمارات أجنبية بديلة للمحروقات.

أولا: مقترحات حسب القطاعات

أ. **قطاع الفلاحة:** نظرا لضعف الاستثمار في هذا القطاع يجب على الدولة وضع إجراءات وتحفيزات من شأنها الرفع من هذه الاستثمارات وقد ارتأينا إلى وضع مجموعة من المقترحات:

– دعم البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي، بتوفير الموارد المائية من بناء السدود وحفر الآبار واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق والولايات التي تتوفر على إمكانيات البنية الأساسية من إنتاج الفلاحي، مما يشجع الفلاحين الخواص، الاستثمار حتى في المناطق النائية؛

– دعم وتفعيل المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي؛

– تأهيل الموارد البشرية وزيادة حجم العمالة الزراعية ذات الكفاءة وتكوينها في المعاهد والمدارس العليا المتخصصة في المجال الفلاحي؛

– الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛

– تنويع المنتوج الفلاحي بتوفير بذور زراعية جديدة ومنتجة؛

– الاهتمام وإعادة بعث المخططات الوطنية لتنمية الفلاحية والريفية (BND) وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

ب. قطاع الصناعة: تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي لذلك

– لابد من إنشاء مدن صناعية وتجهيزها لتصبح أمكنة جذابة للصناعات بمختلف أنواعها؛

– الاهتمام بمشكل العقار الصناعي وإعطائه أهمية بالغة من قبل الدولة؛

– دعم عمليات تأهيل المناطق الصناعية؛

– تطوير تقنيات التسيير وإدارة الأعمال في عمليات الإنتاج؛

– تحسين نوعية المنتجات الصناعية وتطابقها مع المعايير الدولية للرفع من تنافسية المؤسسات الصناعية، وتبني الوسائل والتقنيات التكنولوجية المتطورة في الصناعات الحديثة؛

– تنويع الإنتاج الصناعي بالتوجه إلى الصناعات الثقيلة باستغلال الموارد الطبيعية الصناعية المتاحة؛

– تشجيع الصناعات الصيدلانية بتدعيم شركة صيدال الجزائرية وترقيتها إلى مقام شركة سوناطراك؛

– التركيز على الصناعات الإنتاجية محليا والحد من الصناعات التركيبية، بالإضافة إلى الحد من إستيراد المنتوجات الغذائية وتحفيز الإنتاج المحلي؛

– إعادة بناء إستراتيجية فعالة لتطوير هذا القطاع؛

– التوقيع على اتفاقيات شراكة متخصصة بين المناطق الصناعية الجزائرية والأجنبية للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة؛

– القضاء التدريجي على مركزية التسيير للمناطق الصناعية والتوجه نحو اللامركزية؛

– القيام بدراسات إستشرافية جزائرية تخدم القطاع الصناعي ومحاولة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بناءا على هده الدراسات؛

– تزويد المناطق الصناعية بكافة الخدمات الضرورية(البنية التحتية).

ج. قطاع الطاقات المتجددة:الطاقات المتجددة هي أفضل حل لمشكلة الطاقة والبيئة و التنمية، فعلى الجزائر

تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بإدماج تدريبي للطاقة المتجددة وتشجيع التعاون وفتح المجال لاستثمار الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها، وعليه:

– على الدولة القيام بدعم برامج الطاقة المتجددة ليتم انجازها في الوقت المحدد لها؛

– إنشاء مراكز تكوين في الطاقات المتجددة لتأهيل كوادر ومهارات مقتدرة خصوصا في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية بدلا من استيرادها من الخارج؛

– وضع مجال الطاقة المتجددة ضمن أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي؛

– دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص والتعاون والجامعات ومراكز البحث المتخصصة لقيادة التنمية في مجال الطاقة المتجددة، إلى تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية وذلك عن طريق عقد الندوات واللقاءات الدورية وتحديث دراسات واستخدام الطاقات المتجددة في الجزائر وحصر وتقويم ماهو موجود منها.

د. قطاع السياحة: من أجل تنمية القطاع السياحي تهيئته لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيقه لفوائض مالية لخزينة الدولة بدل الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات نقترح:

– دعم مناطق الجذب السياحي عموما ومنتجات السياحة البيئية على الخصوص من اجل الحفاظ على الطابع البيئي و الثقافي لتلك المناطق كما يجب أن يرتكز تخطيط قطاع السياحة على المعايير و اللوائح الدولية؛

– تنويع المنتوج السياحي خاصة وإن لها مقومات قد لا توجد في بلدان أخرى كطول الشريط الساحل الذي يشجع على تطوير السياحة الشاطئية، وصحراء كبرى وما تحتويه من أثار،

– الاستفادة من تجارب البلدان المجاورة، فتونس مثلا استطاعت جلب السياح من مختلف دول العالم؛

– تشجيع السياحة العربية البيئية وذلك من خلال فتح الخطوط الجوية بين الدول وإقامة المعارض و المشاركة في المهرجانات التي تفتح المجال للتبادل الثقافي وفرصة للتعريف بالمنتوج السياحي؛

– الترويج للسياحة الجزائرية عبر مختلف الوسائل كالتلفاز و الانترنت، بالإضافة إلى نشر ثقافة السياحة بين الأفراد لتشجيع السياحة الداخلية؛

– توفير الأمن شرط ضروري لتطوير هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحساسة.

ثانيا: تفعيل القطاع الخاص و تشجيعه

إن ضعف مساهمة القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات الذي لا يتجاوز 4% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج، يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة لتطوير هذا القطاع وتسهيل نشاطه على المستوى المحلي في البداية من خلال دعم تسييره بجملة من التنظيمات واللوائح والقوانين تستقطب

الاستثمارات الأجنبية وتشجع المحلية وهو ما يكفل نمو هذا القطاع. ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة لزيادة فعالية هذا القطاع والرفع من تنافسية من خلال ما يلي:

– ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة على اطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في ذلك الأسواق حتى لا تتعارض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد؛

– إنشاء هيئة على مستوى جميع مؤسسات القطاع الخاص تأخذ على عاتقها مهام إبداع وتقديم منتوج يتحلى بجميع مواصفات ومقاييس الجودة والتي تتوافر في المنتوجات المنافسة المتواجدة في الأسواق العالمية؛

– إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل؛

– تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية؛

– إيجاد قانون موحد يلم جميع القوانين والتشريعات الوطنية، وينظم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص؛

– تفعيل وتشجيع انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الرئيسي للقطاع الخاص وذلك من خلال:

- تأهيل العنصر البشري عبر دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانيته الفنية والمهارية، باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي، وجلب التركيز على نوعية التعليم والتكوين و ربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الإستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال؛
- تأهيل وترقية المحيط الإداري، بتبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- رعاية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحضيرها لقواعد اقتصاد السوق وتكييف استراتيجياتها في مجال الإنتاج، التسيير، الموارد و التسويق...الخ؛
- تخفيف العبء الضريبي وحماية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتكنولوجي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إجبار البنوك على تخصيص نسبة من تمويلاتها للمؤسسات الصغيرة والمصغرة إذ أن البنوك تحجم عن

تمويلها لضعف الملاءة المالية لأصحابها، وتفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية لخدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر اتصال فعال ومباشر.

ثالثا: إصلاح المنظومة المصرفية والقطاع المالي

المستثمر الأجنبي عند دخوله إلى الجزائر كمستثمر في القطاعات المختلفة يحتاج إلى مصاريف كبرى توفر له الخدمات المتنوعة لتلبية إحتياجاته التمويلية ، وما يلاحظ أن القطاع المصرفي الجزائري لا يغطي هذه الحاجيات سواء من عددها وتنوع خدماتها أو من جهة شبكة فروعها وانتشارها لدى يجب تفعيل هذا القطاع من خلال:

– توفير التمويل اللازم محليا؛

– تسهيل عمليات تحويل أموال المستثمرين الأجانب وتفعيل دور البورصة؛

– استحداث وسائل دفع وتقنيات حديثة في مجال منح القروض؛

– تشجيع إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر من أجل الاستفادة من حداثة وتطور هذه البنوك في ميدان الخدمة المصرفية؛

– فتح المجال أمام التعاون والشراكة في المجال المصرفي وخوصصة البنوك العمومية وجعلها أكثر فعالية وذات نشاط واسع ومرفق وفق مقاييس عالمية معمول بها؛

– تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي من خلال تطوير صيغة الإيجار الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– إنشاء صناديق الاستثمارات على مستوى جميع الولايات.

رابعا: تثمين الموارد البشرية

يعتبر مستوى تكوين رأس المال البشري من بين المحددات الإستراتيجية لاختيارات توطين الاستثمارات وبالتالي يجب:

– زيادة حجم التمويل الموجه للجامعة والمعاهد ، تحسين وتنويع التخصصات الجامعية والدراسات العليا في الإدارة، وتسيير المؤسسات والاقتصاد والهندسة والإعلام الآلي والمالية؛

– تشجيع البحث العلمي من طرف القطاع الخاص عن طريق الحوافز الجبائية؛

– تشجيع انفتاح النظام الجامعي الوطني على القنوات الدولية عن طريق إبرام اتفاقيات التعاون بين الجامعات الجزائرية والمدارس العليا للتجارة الأجنبية.

خامسا: تحسين صورة البلد والاتصال مع الخارج

إن نقص المعلومات يمكن أن يؤدي إلى جهل المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمارات المتاحة، كما أن

المعلومات الخاطئة قد تؤدي إلى تشويه صورة البلد لدى المستثمرين الأجانب، وبالتالي يجب توضيح كل الإصلاحات التي تمت بالنسبة للمستثمرين المرتقبين، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعلية من اجل ضمان تطبيق القوانين وبهذا يجب:

– وضع إستراتيجية تطوير الاستثمار عن طريق وكالة ANDI، بحيث يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستجابة للمعايير الدولية فيما يتعلق بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

– وضع إستراتيجية تطوير واتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر مع مجموعة الأعمال الدولية، وذلك عن طريق التقديم عبر الانترنت لكل النصوص التشريعية وبعدة لغات وتوفيرها عبر كل السفارات الجزائرية الموجودة بالخارج.

سادسا:القضاء على البيروقراطية الإدارية ومحاربة الفساد

فالبيروقراطية أصبحت مرضا استفحل في الإدارة يجب مواجهته وذلك بعملية التدريب السلوكي ومنح الحوافز المادية والمعنوية والمراقبة المستمرة إضافة إلى ذلك لابد من شحذ الهمم فكريا وتربويا لصنع الفرد الفعال والإدارة القوية وذلك من خلال:

– تطوير وتفعيل دور الحكومة الإلكترونية للقضاء على الوساطة وزيادة سعة إتمام المعاملات؛

– العناية الشاملة بالموارد البشرية وذلك بتأهيلها وتدريبها؛

– توفير المعلومات وذلك بإنشاء بنوك معلومات على كل الأنشطة الاقتصادية؛

– توعية القضاة والممارسين والطلبة وتكوينهم حول الرهانات التي تفرضها ظاهرة الفساد وتبديد الأموال العامة واستغلال الأملاك العامة وجريمة استخدام المعلومات.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق في هذا الفصل نستنتج أنه بالرغم من الوفرات والإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري وكذا بالنظر إلى الحوافز والامتيازات المقدمة إلى غاية الآن لم تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستوى المطلوب، الأمر الذي يفسر فشل سياسة جذب واستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بناء أيضا على الفجوة الكبيرة بين الإمكانيات الكبيرة للاستثمار وحجم التدفقات المستقطبة.

من جهة أخرى نجد أن لاستثمار في القطاعات خارج المحروقات لا تمثل إلاّ نسب قليلة من حجم الاستثمارات الكلية إذ تتركز معظمها في قطاع المحروقات كما كانت مساهمتها في النمو الاقتصادي دون المستوى المطلوب أيضا، وبالتالي عمدت الجزائر إلى تفعيل قطاعات خارج المحروقات لا سيما الإستراتيجية منها كالزراعة والصناعة و وضع سياسات واستراتيجيات وتحفيزات مختلفة من شأنها الرفع من جاذبية الاستثمارات وتحقيق مستوى أعلى من النمو والتنمية.

الخاتمة

في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من فتح المجال أمام حرية انتقال رؤوس الأموال، ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يمثل أهم مورد مالي خارجي للدول وخاصة النامية منها، والتي تعاني من قصور في وسائل التمويل الداخلية والخارجية، ولأهميته في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد المستضيف، وزيادة معدلات التشغيل وسد فجوة الاحتياطي للعملات الأجنبية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والأساليب الحديثة الأكثر فعالية لهذه الاقتصادات.

والجزائر باعتبارها بلدا ناميا و إدراكا منها لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للقروض والمساعدات الدولية في تمويل النمو الاقتصادي، بدأت منذ مطلع التسعينات في اتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير التي من شانها خلق وتوفير تلك البيئة المناسبة والمحفزة لهذا الاستثمار، لكنها لم ترقى لمستوى الطموح نظرا لطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمركز فقط في هذا القطاع، ونتيجة لذلك ومن أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري في الوقت الذي تعرف فيه أسعار النفط انخفاضا أضحت الضرورة إلى تنويع اقتصادها في القطاعات الأخرى والتركيز على الإستراتيجية منها كالزراعة والصناعة، ومن خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة**

- الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية ووسيلة للانفتاح على العالم الخارجي.
- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المنبع الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة معقدة في الكثير من الجوانب الأمر الذي أدى إلى اختلاف المدارس الاقتصادية في محاولة تفسيرها.
- إن الدول المتقدمة تهيمن على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشقيها الوارد والصادر رغم بروز بعض الدول النامية المستقطبة لها، لكنها لا تزال بحصص هامشية.
- رغم ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في جانبها الاقتصادي في الدول المضيفة إلا أن لها آثار سلبية تتمثل في تحويل الأرباح على المدى المتوسط والبعيد.
- تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة، وحسن توجيهه للقطاعات المناسبة.

- قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير مختلفة لتهيئة مناخها الاستثماري منها ما تعلق بتعديل التشريعات والقوانين، ومنها ما تعلق بالحوافز والإغراءات المالية والجبائية.
- رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر إلاّ أن حجم الاستثمارات الواردة لا تزال متواضعة وتنحصر في قطاع المحروقات.
- يمثل مشكل البيروقراطية والفساد الإداري من أهم العراقيل التي تحول دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من الاختلال في هيكل صادراتها، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر نفطية بدرجة كبيرة جدا إذ تمثل 98% من إجمالي الصادرات.
- مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي في الجزائر يكاد يكون معدوما خاصة في القطاع الصناعي والزراعي(القطاعات المنتجة للثروة).
- انعدام نظام معلومات فعال وكذا مكاتب دراسات متخصصة لدراسة الفرص الاستثمارية في الجزائر حال دون الاستثمار في القطاعات خارج المحروقات.
- عدم فعالية المؤسسات البنكية وضعف نشاط البورصة الذي يمثل عائقا أمام تلبية الاحتياجات التمويلية للمستثمر الأجنبي.
- لدى الجزائر مقومات صناعية، زراعية وسياحية بالإضافة إلى مقومات طاقوية غير ناضبة على الجزائر تهيئتها وجعلها كفيلة باستقطاب استثمارات أجنبية بديلة للمحروقات.
- التحولات والتطورات في قوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية لكنها لم تصل للمستوى المطلوب رغم الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية المتوفرة.
- ضعف الترويج للمقومات الاستثمارية في قطاعات خارج المحروقات حال دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- يكتسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية أهمية إستراتيجية نظرا لقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- حققت الصناعات خارج المحروقات نتائج ايجابية لكنها ضعيفة ومتذبذبة، وهو ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانات والنهوض بالاستثمار في هذا القطاع.
- تعتبر الجزائر من أبرز الدول المرشحة للعب الدور الرئيسي في معادلة الطاقة نظرا لامتلاكها مصادر طاقوية متجددة هائلة بديلة للمحروقات.

- **التوصيات:**

ومما سبق يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تعزيز الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإتباع نظام الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال محاولة إيجاد بيئة اقتصادية تنخفض بها درجة عدم اليقين لضمان إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الاستثمارية.
- تفعيل دور المؤسسات المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤسسة ANDI وفق أسس علمية ومنهجية ثابتة تأخذ بعين الاعتبار المنافع والمخاطر المتضمنة في المشاريع المقدمة لها، مع تدعيم هذه المؤسسات بالكوادر والكفاءات القادرة على تنفيذ هذه الخطط، والاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة في اتخاذ نموذج وكالة الترويج للاستثمار المستقل عن الشبابيك الوحيدة.
- تفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطور متطلبات المناخ الاستثماري العالمي.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها.
- إعادة النظر في قاعدة الملكية في الشراكة بين المستثمر الأجنبي والوطني في ما يخص قاعدة 51/49، فهده القاعدة غير ضرورية إلا في حالة القطاعات الإستراتيجية مثل الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أما باقي الصناعات والخدمات مالية كانت أم سياحية فلا ضرر أن يحصل المستثمر الأجنبي على أعلى نسبة ممكنة من المشروع طالما أن الفوائد التي يتوقعها كبيرة.
- إصلاح النظام القانوني وذلك بإعطاء مصداقية وحرية لقطاع العدالة، وإصدار قوانين صارمة ومنح ضمانات قانونية لضمان حقوق المستثمر الأجنبي.
- رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج مزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الإنسان.
- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية كالصناعة والزراعة بغية خلق المزيد من فرص العمل، ومحاربة البطالة خصوصا في ظل تنامي القوى العاملة في الجزائر.
- ضرورة تنظيم قطاع الجمارك وذلك بتسهيل الإجراءات الجمركية وضمان الشفافية واعتماد المقاييس الدولية في هذا المجال.

- إعتماد إستراتيجية تسويقية فعالة للترويج بالفرص الاستثمارية لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة بعث المشاريع التنموية الكبرى على رأسها إقامة المناطق الصناعية، ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تعد عصب الاقتصاد الفعال لتفادي الصدمات الخارجية.
- تطوير وتحديث وصيانة البنية التحتية والخدمات الأساسية والضرورية للاستثمار في كافة مناطق ولايات الوطن، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار للمناطق الحرة التي تقوم بدور أساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توفير قاعدة بيانات متاحة للمستثمرين الأجانب لتحديد بدقة المجالات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية.
- الاهتمام بملف العقار بالعمل على إقامة سوق عقارية مرنة وشفافة قصد سد الحاجات المتزايدة بصفة مخططة ومدروسة.
- تطوير القطاع المالي بجميع جوانبه، بإدخال التقنيات التكنولوجية المصرفية الحديثة وتشجيع الشراكة مع المصارف الأجنبية، بالإضافة إلى تطوير بورصة القيم وشركات التامين.
- توجيه الاستثمارات الأجنبية للقطاعات الإستراتيجية الغذائية والصحية لتلبية احتياجات السوق المحلي وذلك بإحلال المنتوج المحلي محل الأجنبي وبالتالي تقليص فاتورة الواردات.
- العمل على القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية وتصاريح العمل وتشكيل محاكم خاصة بالاستثمار.
- تنمية قدرات ومهارات العنصر البشري وذلك من أجل خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية.
- ضرورة تأهيل وتهيئة البنية التحتية الخاصة بقطاع النقل باعتبارها عنصر أساسي يسبق التطور الاقتصادي.
- ضرورة تأهيل البنية التحتية لقطاع السياحة والصيد البحري وجعلها أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **آفاق الدراسة**

نظرا لأهمية هذا الموضوع فان فرص التحليل و التوضيح تبقى متاحة ويمكن طرح مجموعة من المواضيع نرى أنها يمكن أن تشكل إشكاليات بحث وهي:

- دور الاستثمار المحلي والأجنبي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- أهمية تفعيل النظام المصرفي والمالي لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التحفيزات الجبائية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات خارج المحروقات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور وحوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى،دار الكر الجامعي، مصر، 2011.
2. أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن 2002.
3. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر،2008.
4. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
5. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، على زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان،2000 .
6. جيمس جواتي و ربتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية،1999.
7. حاتم عبد الجليل الفرنشاوي، الاستثمار في ظل العولمة، جامعة الدول العربية، مصر، 2006.
8. حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
9. حسن علي خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، 1996.
10 حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، ديسمبر، 2005.
11 حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي، مصر، 1991.
12 دريد محمود السمرائي،الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2006.
13 رشيد حمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2003.
14 رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية مصر 2007.
15 السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

16 سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، الطبعة الأولى، الأكاديميون لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

17 سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، مصر،2001.

18 السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي– النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ، الأردن 2011.

19 صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية ،الدار الدولية للنشر، القاهرة، 1999.

20 طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

21 طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع،2009.

22 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

23 طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الاعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.

24 عاطف حسن النقلي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النصر الأردن، 1988.

25 عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

26 عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركائها، تداعياتها)،الدار الجامعية مصر 2008.

27 عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

28 عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دراسات وبحوث ميدانية، الدار الجامعية مصر 2001.

29 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية مصر، 2001.

30 عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2003.

31 عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، دار الجامعة، الإسكندرية 2001.

32 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية،الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، 2003.

33 عبد الكريم عبد، ضمانات الاستثمار في الدول العربية،الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2008.

34 عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر،2003.

35 عصام عمر منذور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

36 عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية،2003.

37 عمر هاشم محمد، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون المالي، دار الفكر الجامعي مصر 2008.

38 فايز إبراهيم الحسيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

39 فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

40 فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004.

41 كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.

42 كميل حبيب، حازم البني، من النمو و التنمية إلى العولمة و اللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان،2000 .

43 محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1990.

44 محمد عبد العزيز عجمية، محمد على اللبـثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة مصر 1996.

45 محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

46 محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

47 محمد مراد الحربي، أساسيات الاستثمار، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

48 محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ، الأردن، 2004.

49 محمدعبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية مصر،2000.

50 محمود إبراهيم خريس وآخرون، أسس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن 2007.

51 محمود حسين الوادي، إيهاب نظيمي إبراهيم وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، الجزء الأول، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن 2009.

52 محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام،الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

53 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، ، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

54 مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر،2008.

55 ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمد حامد محمود عبد الرزاق دار المريخ للنشر، السعودية ،2006.

56 ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

57 نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2007.

58 هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. بربري محمد أمين ،الإختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
2. بن قوبة المختار، اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

3. بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتاثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2012.
4. تركي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر راسلة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014.
5. تكوانت محمد، واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
6. حربي خالد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2013.
7. حناش إلياس، أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2011.
8. حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، راسلة ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف 2012.
9. خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2003.
10. ربيعة محمد، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2006) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2007.
11. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2011.
12. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
13. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة قسنيطينة،2007.
14. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

15. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك واثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

16. عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013.

17. عبد القادر ناصور، اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

18. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2008.

19. عبد الكريم كاكي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2011.

20. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012.

21. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

22. كريم بودخدخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2010.

23. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

24. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

25. مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2008.

26. ياسين عبد الرحمان، آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي لدعم النمو الاقتصادي في الدول العربية رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007.

27. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2011

ثالثا: المجلات والبحوث

1. باسل اليوسفي، على القرة ، جدوى اقتصادية وبيئية من استغلال الطاقات المتجددة في المنطقة العربية، مجلة البيئة والتنمية، العدد108، 2007.
2. براكش طونجاني عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 38، العدد 02، 2001.
3. بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد04، 2004.
4. جمال خنشور وحمزة العوادي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد2، 2014.
5. حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، 2004.
6. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول 2004.
7. ريحان الشريف وهوام لمياء، **دور** مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري– دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية– العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن 2013.
8. زغاد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد03، 2004، جامعة الجزائر.
9. شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد05، جويلية 2011.
10. شهرزاد زغيب، الاستثمار في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد8.
11. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد44، 2008.
12. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
13. على خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي النسخة 5، العدد49، مارس، 2004.

14. غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، 2012.

15. فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية والى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة، العدد10،2004، جامعة الجزائر.

16. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5.

17. كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة.

18. كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية ، مجلة ابحاث اقتصادية ادارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة.

19. كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر تونس، المغرب، خلال الفترة(2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة تبسة، عدد6 مارس 2012.

20. لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الانتاج والمساحة، مقال منشور بمجلة أفاق العدد4، الصادرة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2008.

21. محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد05، 2005

22. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الباحث، العدد 5، 2005، الجزائر.

23. محسن عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية للأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012.

24. محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر،2008.

25. محمد عبد الشافي عيسى، العولمة والتكنولوجيات، دراسة حالة الصناعات التحويلية، مجلة الاهرام الاقتصادي، العدد170،مصر.

26. محمود بن حمودة،اسماعيل بنقانة، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي مجلة الباحث، العد5

27. منور أوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02،2005.

28. موفق أحمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي و اثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثمانون، 2010.

29. موفق احمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره على البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون.

30. ميلان براهميات، يوري دادوش، أوجه التعاون في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد3، سبتمبر 1996.

31. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة.

32. وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائريين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد08، 2008.

33. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. إسماعيل بوغازي، لمين تغليسة، واقع التنمية السياحية في الجزائر وأفاق تطورها، ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية، تقييم واستشراف، كلية علوم الاقتصادية، يوم 26-27 فيفري 2013.
2. تسام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار ، دراسة حالة الجزائر الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004.

3. ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بورمداس، الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2006.
4. عروب رتيبة، أهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة فيا الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.
5. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، مداخلة في الملتقى العربي الاول للعقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والشباب التشريعي 5-28 جانفي 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.
6. قويدري محمد، فرحي محمد، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2005.
7. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 17 -18 أفريل، 2006.
8. هشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية ، مداخلة بالملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 20-21 ماي، 2002.

خامسا:المواقع الإلكترونية

1. www.chihab.net
2. www.aawawasat.com
3. www.andi.com.
4. www.alwatanvoice.com
5. www.kuwait.solar.blogspot.com
6. www.enoraf.com
7. www.ministercommunication.gore.dz
8. www.aps.com

9. http://dspace.univ-telemcen/112/2563/1

سادسا:التقارير

1. تقرير الاستثمار العالمي،2007.
2. تقرير الانتكاد لسنة 2014.
3. تقرير بنك الجزائر سنة 2008.
4. تقرير بنك الجزائر سنة 2010.
5. تقرير بنك الجزائر سنة 2012.
6. تقرير بنك الجزائر سنة2013
7. وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، نظام مرافقة الاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات، نوفمبر 2013.
8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سابعا: القوانين و المراسيم

1. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
2. الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الجريدة الرسمية، العدد44، المؤرخة في 26 جويلية 2009.
3. بعنوان :الأمر رقم 10-01، المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي سنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 50 سبتمبر 2010.
4. القانون 66-284 في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية العدد80.
5. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008، جريدة رسمية، العدد 57 الصادر في 5 أكتوبر 2008.
6. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
7. المادة 02 من الأمر (01-03) المؤرخ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.
8. المادة 41، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64.

9. المادتان 2، 4 من قانون(86-13) المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادر في 18-4-1990.

10. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2007 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.

11. مرسوم تنفيذي رقم 9-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات و تنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المادة 01 الجريدة الرسمية ، العدد 67، 19 أكتوبر 1994.

ثامنا:باللغة الأجنبية:

1. MarouaneAlaya, Investissement Direct Etranger Et Voissouce Pays De Rive Sud De La Médit erroné, Les Chaier De L'ird ,Paris AUF ,September ,2006.
2. Barrel Ray, Pain N , "Foreign direct Investement Technological change and Economic Growth with Europe", the economic jornal vole 107n°455, vs. : black well publisher, 1997.
3. CNUCED, société transnational et compétitivité à l'escprotation, newyourk et généve,2002.
4. hussienalassrog-foreign direct investnentdevelopmentplicies in the arab countries ; MPRA peper no 2230, ported, 13 march 2007.
5. worldinvestemt report(2014) .

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل التمويل الدولي التي تسعي مختلف الدول لاستقطابه، لما له من آثار إيجابية على اقتصادياتها ، حيث يساهم في تحسين ميزان المدفوعات و تقليص معدلات البطالة و زيادة معدل تكوين رأس المال، إلا أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق توفير المناخ الاستثماري الملائم.

و تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة المناخ الاستثماري، وبانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة وسن القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي وكذا منح الامتيازات والضمانات و التسهيلات للمستثمرين الأجانب.

ورغم تلك الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري إلاأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترقى إلى مستوى التطلعات وانحصرت معظمها في قطاع المحروقات، وهدا ما جعل اقتصاد الجزائر رهينة للصدمات البترولية الخارجية خاصة في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي يستدعي تطبيق استراتيجيات وسياسات تعمل على تنويع الاقتصاد مستفيدة من توفر الموارد المالية و الطبيعية المتاحة وتهيئة القطاعات خارج المحروقات وتحسين أداءها لاستقطاب استثمارات أجنبية في هده القطاعات ومن ثم الدفع بعجلة النمو والاستقرار الاقتصادي.

- الكلمات المفتاحية : **الاستثمار الأجنبي المباشر، قطاعات خارج المحروقات ،الجزائر، النمو الاقتصادي**